د. أحمد المتوكل

التركيبات الوظيفية

قضايا ومقاربات

د.أحمد المتوكل

التركيبيات الوظيفية :

قضايا ومقاربات

الكتاب : التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات

المؤلف : د. أحمد المتوكل

الحقوق : جميع الحقوق محفوظة للوزارة

الناشر : مكتبة دار الأمان : 4، ساحة المامونية – الرباط

الطبعة الأولى : 1426هـ/2005م

المطبعة : مطبعة الكرامة – الرباط

الإيداع القانوني : 2005/2010

ردمك : 9981-941-44-1

فهرس الكتاب

فهرست

فهرست الكتاب

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الفصل الرابع:

الفصل الخامس:

تصدير

من غير النادر أن يتّهم الاتجاه الوظيفي باختلاف ما ينضوي تحته من نظريات بأنه اتجاهٌ "تقليصي" يُغفل البُعدَ الصرفي – التركيبي للغات الطبيعية.

قد يكون هذا الاتهام ما يمكن أن يبرّره في الظاهر على الأقل. ففي نظرية النحو الوظيفي، على سبيل المثال، نالت البنية التحتية للعبارات اللغوية بشقيها التداولي والدلالي من البحث والدراسة ما لم تنله قواعد التعبير المسؤولة عن نقل هذه البنية إلى بنية صرفية – تركيبية – صوتية. وفي نفس النظرية، ظلت الأبحاث الصرفية والتركيبية أبحاثاً يشوبها التجزيء والتفرق.

إسهاماً في رفع هذا الاتهام، نتصدّى في هذا البحث لرسم المعالم الكبرى لما يمكن أن تكون عليه مقاربة قضايا الصرف والتركيب في نحو موجَّه وظيفياً كالنحو الوظيفي معتمدين إطاراً عامّاً لهذه المقاربة نموذجَ ما أضحى يسمّى "نحو الخطاب الوظيفي".

تقوم المقاربة التي نسعى في وضع خطوطها العامّة على الدفاع عن الأطروحات الأساسية التالية:

أولا، ليس للتركيب وضع آخر غير وضعه كمفهوم نظري مصطنع يتحدّد كسائر المفاهيم النظرية داخل أنظومة المفاهيم التي تعتمدها المقاربة فقد يكون صرفا وتركيباً مضمومين ينتظمهما مكون واحد تارة وقد يكون تركيباً محضاً مختزلاً في الرتبة تارة أخرى؛

ثانيا، قد يكون للتركيب، مفصولاً عن الصرف أو مضموما إليه، استقلال عن التداول والدلالة من حيث مبادئه وقواعده إلا أنه في النهاية

استقلال محدود إذ إن التركيب خاضع في غالب الأحوال للتداول والدلالة خضوع بنية اللغة لوظيفتها الأساسية الأصل، وظيفة التواصل، بوجه عام؛

ثالثاً، يكمن هذا الخضوع في مدى انعكاس الخصائص التداولية والدلالية في البنية الصرفية – التركيبية انعكاساً يضمن الفصل بين مجال تحقق الفئة الأولى من الخصائص ومجال تحقق الفئة الثانية وتقدّم المجال الأول في البنية عن المجال الثاني؛

رابعاً، تحكم الشفافية الذي يتيحها الفصل بين مجال التداول ومجال الدلالة وتقدم المجال الأول بنيوياً عن المجال الثاني تكوين بنية اللغات كما تحكُم انتماءها إلى أنماط تتفاوت شفافية وكتامة وقد تكون في ذات الوقت مفتاح استكشاف نواميس تطور هذه الأنماط.

والله الموفق

الرباط، 8 أبريل 2005.

الفصل الأول

الوظيفة والتركيب:

تعالق وتبعية

الفصل الأول:

الوظيفة والتركيب:

تعالق وتبعية

0. مدخل:

سؤالان أساسيان ملزمان للمتصدّي لدراسة البنية التركيبية في اللغات الطبيعية، سؤال **ماهية** وسؤال **بناء**:

أولا: ما هي الظواهر التي يمكن أن تدرج في مجال التركيب؟ هل الصرف من التركيب أم هل هو مستقل عنه قائم بذاته؟

ثانيا: ما علاقة التركيب، أياً كان مجاله، بمستويات التمثيل الأخرى، خاصة مستويي الدلالة والتداول؟ هل التركيب تابع لهذين المستويين أم هل له إوالياته التي تشتغل في معزل وفي غنى عنهما؟

1- مجال التركيب: بين المحدودية والشمول :

يختلف تعريف التركيب ويختلف رسم حدود مجاله باختلاف النظريات اللسانية، شأنه في ذلك شأن المفاهيم النظرية عامة. فالتركيب يرد مقصورا على رتبة المكونات في نظرية ومتضمنا للصرف في نظرية ثانية، ويرد متضمنا له شاملا للاشتقاق في نظرية ثالثة.

1-1. صرف ثم تركيب :

يطلق مصطلح الصرف عادة على ما يدرس مجموعة الظواهر التي تلحق المفرد بالنظر إلى السياق الواردة فيه. من هذه الظواهر المعروفة اللواصق الدالة على العدد والجنس والمطابقة وغيرها. والصرف غير الاشتقاق وإن لابسه في بعض الجوانب. فالاشتقاق دراسة عملية توليد فئة

"مفتوحة" من المفردات الفروع من فئة محدودة من المفردات الأصول . وتتم عملية التوليد هذه بإواليات تختلف باختلاف طبيعة اللغات كالإلصاق أو المضاعفة أو الأوزان كما هو الشأن في اللغة العربية. من الأمثلة المتداول إيرادها في هذا الباب اشتقاق المحمولات العليَّة والمحمولات الانعكاسية والمحمولات المبنية للمجهول ومحمولات المطاوعة واشتقاق المصادر وأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين (المتوكل 1988 أ).

إذا علمنا أن الاشتقاق والصرف إواليتان مختلفتان من حيث طبيعة الظواهر التي تعنيان بها، فما هو الوضع الذي يمكن أن يتخذاه في نظرية معينة وما هي العلاقة التي يمكن أن تقوم بينهما داخل تلك النظرية؟ لنحاول الإجابة من خلال نظرية النحو الوظيفي.

يعلم المتتبع لتطور هذه النظرية أن الاشتقاق موكول، في أول نماذجها، إلى فئة قواعد تكوين المحمولات المتسمة بسمتين أساسيتين اثنتين: **أولا** اندراجها إلى جانب المعجم، في المكون المزوّد للنحو الرافد له وهو ما يسمى خزينة المفردات، **وثانيا**، اشتغالها بمعزل تام عن الصرف المنتمي إلى قواعد تجرى في مرحلة تالية وهي قواعد التعبير. حسب هذا التصوّر، تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلية كالتالي:

(1) تكوين المحمولات العلية :

دخل = جذر {فَعِلَ} ف (س ^{1})....(س ^{ن})

خرج = جذر {أفعل} ، {فَعَّل} (س ^{0}) (س ^{1})...(س ^{ن})

معنى : يجعل (س ^{0}) (س ^{1}) يحقق الواقعة الدال عليها المحمول .

يتبين من الصياغة (1) أن عملية اشتقاق المفردة العلّية (وتدقيقا الفعل العلي) تتم كاملة عن طريق قاعدة تكوين واحدة تضطلع برصد الصيغة النهائية للمفردة الخَرج. فخصائص الفعلين العليين أخرج و

خَرَّج ترصد تامة ودفعة واحدة في قاعدة التكوين التي تقوم باشتقاقهما من الفعل غير العلي الأصل خَرَجَ

أما في النموذج الثاني الذي أصبح يدرج على تسميته النموذج المعيار (ديك 1997 أ-ب)، فقد اقترح ديك (1997 ب) مقاربة معدّلة تمد جسرا بين الاشتقاق والصرف وتصل بينهما حيث تتكفل قاعدة التكوين برصد التغير البنيوي الطارئ على المفردة أصل الاشتقاق في حين يوكل تحديد صيغتها لقاعدة صرفية. حسب هذه المقاربة، تصاغ قاعدة تكوين المحمولات العلية على النحو التالي:

(2) قاعدة تكوين المحمولات العلية (المعدّلة) :

<u>دخل</u> : جذر {فَعِل} (س^{1})...(س^{ن})

<u>خرج</u> : عِلّ- جذر (س^{0}) (س^{1})...(س^{ن})

<u>معنى</u> : يجعل (س^{0}) (س^{1}) يحقق الواقعة الدال عليها المحمول

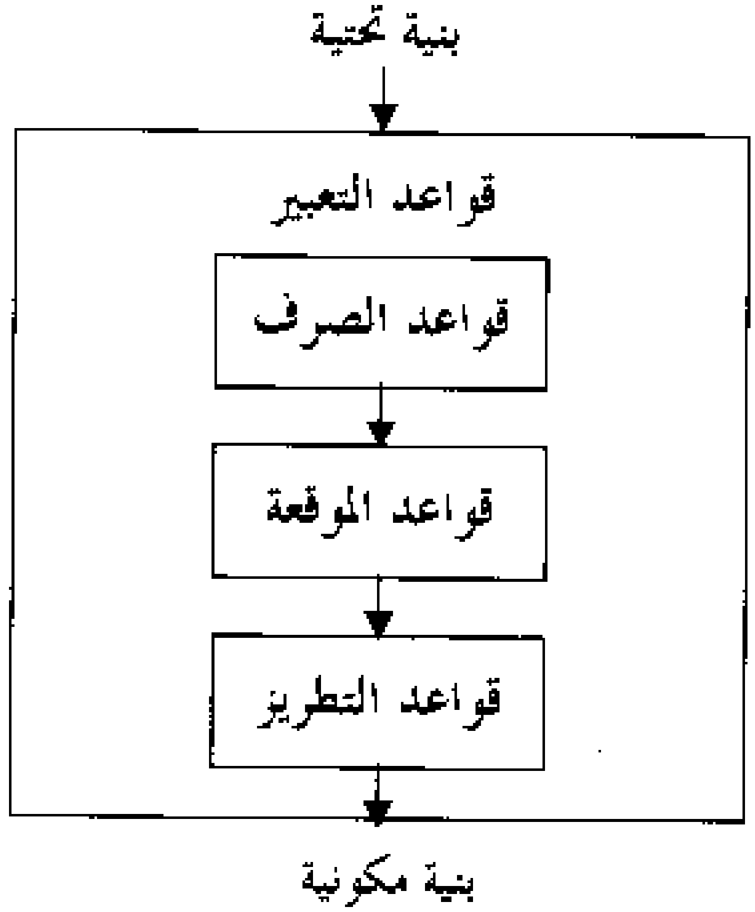
يكمن أهم فرق بين القاعدتين (^{1}) و (^{2}) في أن صيغة المحمول الخرج (الوزن بالنسبة للغة العربية) لا تحدد في قاعدة التكوين نفسها، وإنما يرجا تحديدها إلى قواعد التعبير حيث يتم تحقيق المخصّص العلّي المجرد علّ بواسطة قاعدة صرفية.

مزية مزايا هذه المقاربة وأهم تبريرات اقتراحها في نظر ديك أن إرجاء تحديد صيغة المحمول الخرج إلى حين إجراء قواعد التعبير بتلاءم وإحدى أطروحات النحو الوظيفي الأساسية القائلة بأن الفروق بين اللغات الطبيعية تكمن في الخصائص الصورية (الصرفية والتركيبية والصوتية) أكثر مما تكمن في الخصائص الوظيفية (الدلالية والتداولية) وأن هذه الفروق يجب أن ترصد، بالتالي، في مراحل التسطيح أي عن طريق قواعد التعبير.

تظل علاقة الصرف بالتركيب خالقة لأحد أهم إشكالات بناء النحو سواء أميَّزنا الصرف عن التركيب أم وصنناه به. ففي إطار نظرية النحو الوظيفي على سبيل المثال تتصدى الآن مجموعة من البحوث (خروت وهنخفلد (قيد الطبع) للإجابة عن السؤال التالي: هل الصرف والتركيب مستويان متباينان أم هما مستوى واحد؟

الموقف التقليدي من هذا الإشكال، كما هو معلوم، هو عَدّ الصرف مستوى تمثيليا قائم الذات متميزا عن التركيب سابقا له. ففي النموذج ما قبل المعيار والنموذج المعيار كليهما ينقسم مكوّن التعبير إلى ثلاث فئات من القواعد هي (أ) القواعد الصرفية و (ب) القواعد الموقعية و(ج) القواعد التطريزية. وتشتغل هذه الفئات الثلاث من القواعد على النحو المبيّن في الترسيمة التالية:

(3)



يستخلص من الترسيمة (3) أن قواعد الصرف تضطلع بتحديد السمات الصرفية للمكونات (صيغة المحمول، نقل المخصّصات التحتية إلى محددات، إسناد حالات الإعراب...) في معزل تام عن رتبة هذه المكونات التي تحددها لاحقا الفئة الثانية من القواعد: قواعد الموقعة.

في مقابل هذا المنظور، منظور تمييز الصرف عن التركيب ووضعه سابقا له، أثبتت مجموعة من البحوث الحديثة (باكر 1999) و(2001)، ماكتري، (2003)، المتوكل (قيد الطبع) ضمن آخرين) أن عددا دالا من الظواهر الصرفية ترتبط برتبة المكونات ارتباطا يجعل تحديدها غير ممكن إلا بالنظر إلى متوالية من المكونات معينة. لنفحص ورود بعض من هذه الظواهر في اللغة العربية ودوارجها من خلال الأمثلة التالية:

عربية فُصحى:

(4) أ - تغيب الطلاب اليومَ
ب- الطلاب **تغيبوا** اليومَ
د- الطالبات **تغيبن** اليومَ

دارجة تونسية:

(5) أ - قريت الكتاب **هَذَايَا**
ب- قريت **هذَا** الكتاب

دارجة مصرية:

(6) أ- بَاكْرَهْ الراجل **ده**
ب- اِخْص على **دي** راجل

عربية فصحى:

(7) أ- رأيت ورآني **زيدٌ**
ب- رآني ورأيت **زيداً**

تمثل هذه الجمل لسمات تنتمي إلى مناطق من الصرف مختلفة إلا أنها آيلة إلى ظاهرة أساسية واحدة، ظاهرة تبعية الصرف للتركيب، تبعية الصورة الصرفية للرتبة.

إذا تبنينا افتراض أن المركب الاسمي الفاعل يحتفظ بوظيفته وإن تقدم، استخلصنا من المقارنة بين الجمل (4أ-د) أنه لا مطابقة بين الفعل وفاعله من حيث العدد، إذا ورد الثاني متأخرا عن الأول. وتفيد الأمثلة (5أ-ب) و (6أ-ب) أن الحد الاشاري في دارجتي تونس ومصر يختلف باختلاف موقعه بالنظر إلى رأس المركب الاسمي.

أما الجمل (7 أ-ب) فتمثل لظاهرة ما يسمى في النحو العربي القديم "تنازع العمل" وهي ظاهرة إن قوربت من منظور الرتبة أفادت أن المركب الاسمي يأخذ إعرابه من أقرب فعل.

بناءا على وجود ظاهرة ارتباط الصرف بالرتبة في عدد من اللغات عربية وغير عربية (باكر (1999)، ماكنـــزي (2003)، المتوكل (قيد الطبع)) اقترح بعض الباحثين (باكر، المتوكل) رفع الفصل بين الصرف والتركيب ودمجهما في مستوى صرفي-تركيبي واحد.

1-2. الصرف والتركيب: من الاستقلال إلى التوحُّد :

كان ديك (1989) أول من نبَّه، في إطار النحو الوظيفي، إلى ظاهرة تداخل الصرف والتركيب، إلى ترابط صيغ المكونات الصرفية والمواقع التي تحتلها. أشار في معرض الحديث عن قواعد التعبير وترتيب إجرائها إلى أن تطبيق قواعد الصرف يسبق تطبيق قواعد الموقعة كما توضح ذلك الترسيمة (3) على أساس أنه من المنطقي، ومن الثابت بالنظر إلى جل المعطيات، أن تتخذ مكونات الجملة أو مكونات المركب مواقعها بعد أن يكون قد تم تحديد صيغها الصرفية.

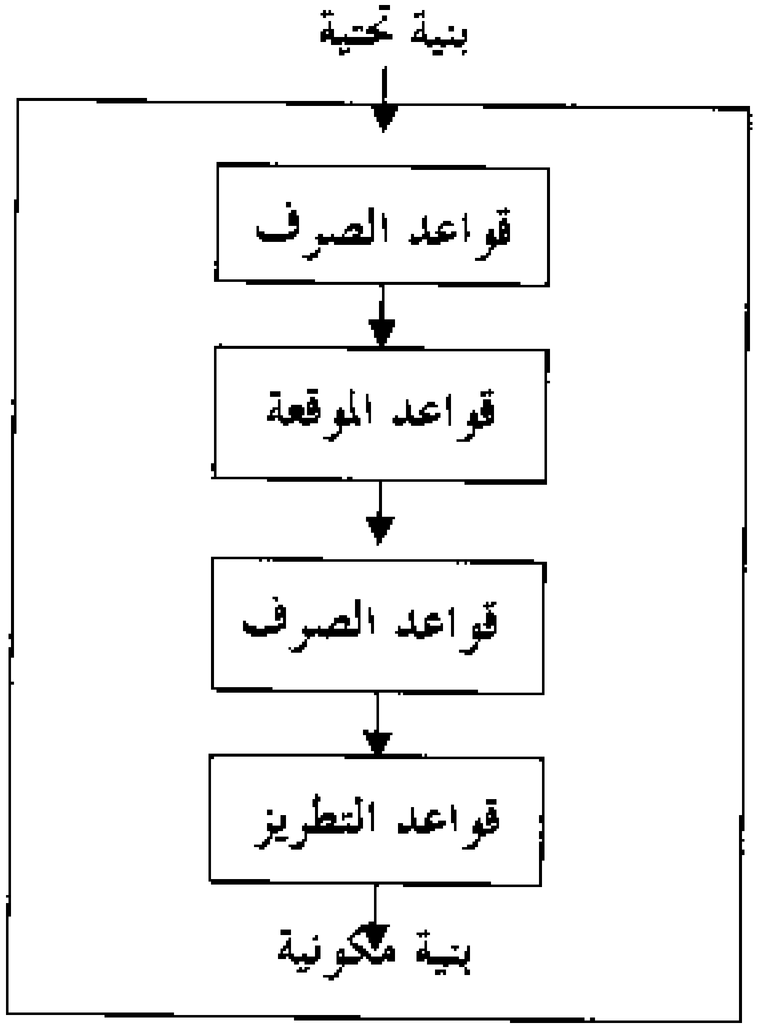
إلا أن ديك أثار، في نفس السياق، الانتباه إلى أن ثمة حالات غير نادرة يرتبط فيها تحديد السمات الصرفية بالموقع ويتحتم فيها، لذلك، تأجيل تحديد هذه السمات إلى ما بعد الموقعة. أمام هذا الإشكال، اقترح ديك (1989-1997 أ وب) أن يعاد النظر في قواعد التعبير بالشكل التالي:

(أ)- تُجْرَى، في جل الحالات، قواعد الصرف قبل موقعة الـــمكونات طبقا للترسيمة (3)؛

(ب)- وفي الحالات التي يكون فيها تحديد الصيغ الصرفية مرتبطا بالمواقع، تضطلع قواعد صرفية إضافية لاحقة بمهمة هذا التحديد[1].

إذا أخذت بعين الاعتبار الحالات (أ) والحالات (ب) يصبح ترتيب قواعد التعبير كما هو موضَّح في الترسيمة (8).

(8)

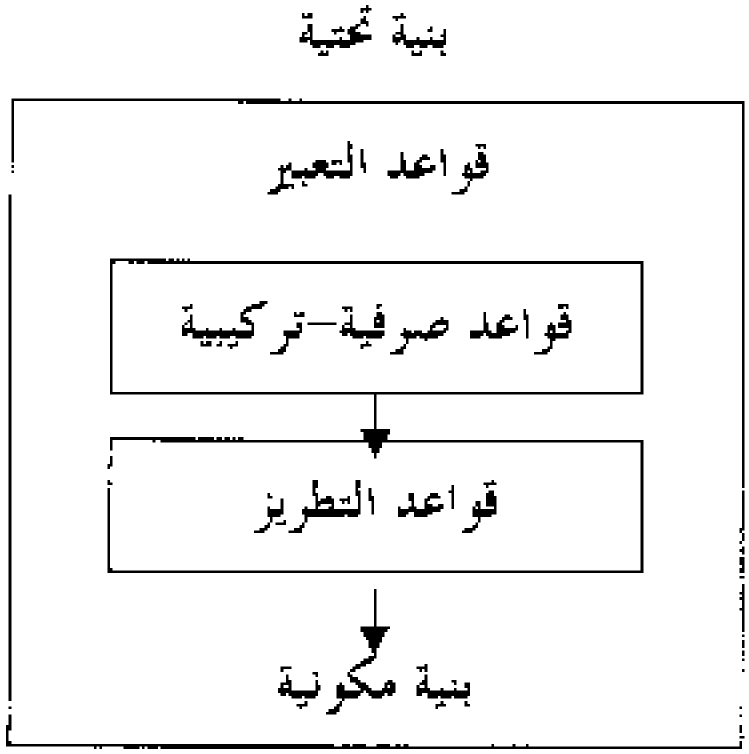


يمكن أن نُطلق، مؤقتا، على المقاربة الموضحة في الترسيمة (8) إسم مقاربة الصرف المزدوج ، أو على الاستعارة: اسم مقاربة الصرف الحاضن باعتبار أن قواعد الصرف يمكن أن تشتغل، عند الاقتضاء، مرتين، مرة قبل قواعد الموقعة ومرة بعدها. في المقابل، ثمة مقاربة أخرى اقترحها مؤخرا باكر (1999 و 2001) ودافع عنها المتوكل (2002) ضمن

آخرين يمكن أن نسميها **مقاربة البنيات الصرفية–التركيبية** . تنطلق هذه المقاربة البديل من تداخل الصرف والتركيب وترابطهما الذي مثلنا له بالظواهر الواردة في الجمل التي من قبيل (4) و(5) و(6) و(7) فتمثل لهما معا في مستوى واحد(مستوى صرف–تركيب) في شكل أنماط معينة من البنيات الصرفية التركيبية.

يمكن للإيضاح، أن تلخص هذه المقاربة في الترسيمة التالية:

(9)



بالنسبة للغة العربية وما يماطها من اللغات[2] (المتوكل (2003)) يمكن إيراد البنيتين (10) و(11) باعتبار الأولى بنية الجملة الفعلية والثانية بنية المركب الإسمي:

(10) [خص [جه/بؤ] فعل فاعل (فضلة)]]]

(11) [حد [جه/بؤ [إسم (فضلة)]]].

حيث: خص= مخصص (إنجازي)، جه= وجه، بؤ= بؤرة مقابلة، حد= محدد (تعريف ، إشارة...)

سنستخدم في هذه الدراسة مصطلح التركيب بالمفهوم الواسع، الشامل للصرف.

2. وظيفة اللغة وبنيتها:

كُتبَ الكثير، كما هو معلوم، عن وظيفة اللغة. ودار النقاش في هذه الأدبيات، حول الإشكالين الأساسيين التاليين:

(أ)- هل للغة وظيفة على الإطلاق؟

(ب)- إذا ثبت أن للغة وظيفة ما، فهل هي وظيفة واحدة أم هل هي مجموعة وظائف؟

هدفنا في هذا المبحث هدفان إثنان هما: **أولا**، التذكير في عُجَالة بفحوى هذا النقاش وبأهم المواقف التي اتخذت حياله، **وثانيا**، محاولة إعادة النظر في كيفية طرح الإشكال (ب).

2-1. مفهوم الوظيفة :

لنحاول أولا وقبل كل شيء رفع الالتباس عن مصطلح الوظيفة الذي واكبت استعماله مفاهيم مختلفة، التباس أدى في بعض الأحيان إلى التقريب بين أنحاء متباينة كالنحو الوظيفي والنحو المعجمي الوظيفي[3] مثلا.

يمكن إرجاع هذه المفاهيم إلى مفهومين اثنين: الوظيفة **كعلاقة** والوظيفة **كدور**.

2-1-1. الوظيفة العلاقة :

حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة، فالمقصود العلاقة القائمة بين مكوّنين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة.

نجد مصطلح الوظيفة بهذا المعنى متداولا في جل الأنحاء (بما فيها الأنحاء التقليدية) مع اختلاف من نحو إلى نحو أو من نمط إلى نمط من الأنماط مرده نوع العلاقة التي يرد رامزا إليها. ففي الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية كعلاقات الفاعل والمفعول المباشر والمفعول غير المباشر. وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركب. مثال ذلك أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلالية (منفذ، متقبّل، مستقبل، زمان، أداة...) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف تداولية (محور، بؤرة).

تنتمي إلى هذه المستويات الوظيفية الثلاثة العلاقات القائمة داخل الجملة (12 ب) على سبيل المثال:

(12) أ – ماذا شرب خالد؟

ب – شرب خالد (منفذ– فاعل محور) شاياً (متقبل– مفعول– بؤرة).

وتختلف الأنحاء كذلك بالنظر إلى الوضع الذي تتخذه الوظائف داخل النموذج. فهي إما وظائف مشتقة أو وظائف أولى .

تكون الوظائف علاقات مشتقة حين يتم تحديدها على أساس موقع المكونات داخل بنية تركيبية معينة. في هذه الحالة يُعَدُّ فاعلا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة الجملة في حين يعد مفعولا المكون الذي تعلوه مباشرة المقولة المركب الفعلي بالنسبة للغات الشجرية كاللغتين الانجليزية والفرنسية[1]. ويعد بؤرة، في الأنحاء الصورية، المكون الحامل لنبر الجملة المركزي أو المكون المتصدر للجملة.

وفي المقابل، تكون الوظائف علاقات أولى (غير مشتقة) إذا هي حددت بدءا، مجردة عن أي بنية صرفية-تركيبية أو تطريزية. لإيضاح الفرق بين أولوية الوظائف ومستقيتها، نأخذ مثالا الجملتين (13 ب) و(14ب) اللتين تتضمنان بؤرة جديد وبؤرة مقابلة على التوالي:

(13) أ- من تزوج خالد

ب- تزوج خالد **هنداً**

(14) أ- تزوج خالد زينب

ب- **هنداً** تزوج خالد (لا زينب).

يمكن أن تقارب وظيفة البؤرة في هاتين الجملتين مقاربتين مختلفتين، مقاربة اشتقاقية ومقاربة أولوية.

(أ)- في المقاربة الأولى، تسند بؤرة الجديد إلى المكون "هنداً" على أساس أخذه النبر المركزي وبؤرة المقابلة إلى نفس المكوّن على أساس تصدره للجملة.

(ب)- في المقاربة الثانية، تسند هاتان الوظيفتان إلى المكون المعني بالأمر في الجملتين بدءا على أساس حَمْله للمعلومة "الجديدة" وللمعلومة "التصحيحية" بينما يُعَدُّ نبره وتصدره سمتين سطحيتين ناتجتين عن تبئيره لا العكس.

2-1-2. الوظيفة الدور :

ثاني مفهوم لمصطلح الوظيفة هو مفهوم الدور، ويقصد به الغرض الذي تُسَخِّرُ الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه.

بهذا الصدد اختلف منظور اللسانيات، كما هو معلوم، اختلافا كبيرا سنوجز أهم محاوره في مبحث لاحق.

ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن مفهومي العلاقة والدور بالنسبة للوظيفة، مفهومان متباينان كما أوضحنا حيث إن العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة أو مكونات المركب في حين أن الدور يخص اللغة بوصفها نسقا كاملا. إلا أن التباين الواضح بين المفهومين لا يُلْغي ترابطهما. ولهذا الترابط وجهان إثنان هما التاليان:

(أ) في الأنحاء التي تعتمد مبدأ وظيفية اللغة، مبدأ أن للغة دوراً معينا تُسخّر لأجله كدور تحقيق التواصل بين مستعمليها، تضاف إلى الوظائف التركيبية والدلالية وظائف أخرى يمكن تسميتها وظائف تداولية كوظيفتي المحور والبؤرة. هذه الفئة من الوظائف غالبا ما تنعدم أو تتقلص كمّاً أو وضعا في الأنحاء التي لا تولي اهتماما كبيرا للجانب الوظيفي للغة.

(ب) يغلُب أن تتخذ الوظائف وضعَ وظائفَ أولى (غير مشتقة) في أنحاء تسند للغة دورا معينا (دور تحقيق التواصل خاصة) أكثر مما تتخذ هذا الوضع في أنحاء أخرى ليست لها هذه السمة.

إلا أن هذا الأمر لا يمكن أن يؤخذ على أنه قاعدة كلية إذ بالإمكان أن ترد الوظائف علاقات أولى في نحو ما[5] دون أن يكون هذا النحو نحوا وظيفياً بالمعنى المعهود يؤمن بأن للغة دورا وأن هذا الدور يتحتم أخذه بعين الاعتبار في وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها.

2-2. دور اللغة: وظيفة أم وظائف؟

ليس ثمة كبير اختلاف في وظيفية اللغة، وإذا عنّ لنَاف أن ينفي ذلك فإنه يواجه بإحدى الحقائق الكلية الثابتة، حقيقة ذات شقين هما، **أولا**، أن لا موجودَ موجودٌ دون أن تكون له وظيفة وُجد من أجل تأديتها **وثانياً**، أن هذا الموجود يتخذ كُلّيّاً أو جُزْئيّاً الشكل الذي تتطلبه الوظيفة المسندة إليه (وهو أمر سنتناوله بالتفصيل لاحقا).

الاختلاف بين اللسانيين (وفلاسفة اللغة) كامن في أمرين: طبيعة الأدوار التي تسخر اللغة للقيام بها وعددها.

(أ) في نقاشه الشهير مع فلاسفة اللغة، دافع شومسكي (1975) عن أطروحة أن وظيفة اللغة ليست بالضرورة وظيفة التواصل وأنها قد تكون مجرد تعبير عن الفكر . واحتج لذلك، فيما احتج به، بكوننا قد نكتب نصّاً ما دون أن نكون عازمين على نشره أو مخاطبة أحد ما به على الإطلاق. إلا أن جمهور المتحدثين عن وظيفة اللغة، لسانيين وفلاسفة

وغيرهم، مُجْمِعٌ على أن دور اللغات في المجتمعات البشرية هو بالأساس تمكين مستعمليها من التواصل فيما بينهم.

(ب) إذا سلمنا بأن للغة وظيفة وأن هذه الوظيفة هي أساسا وظيفة التواصل، فهل هي الوظيفة الوحيدة أم هل إن اللغة قد تسخر لتأدية وظائف أخرى؟

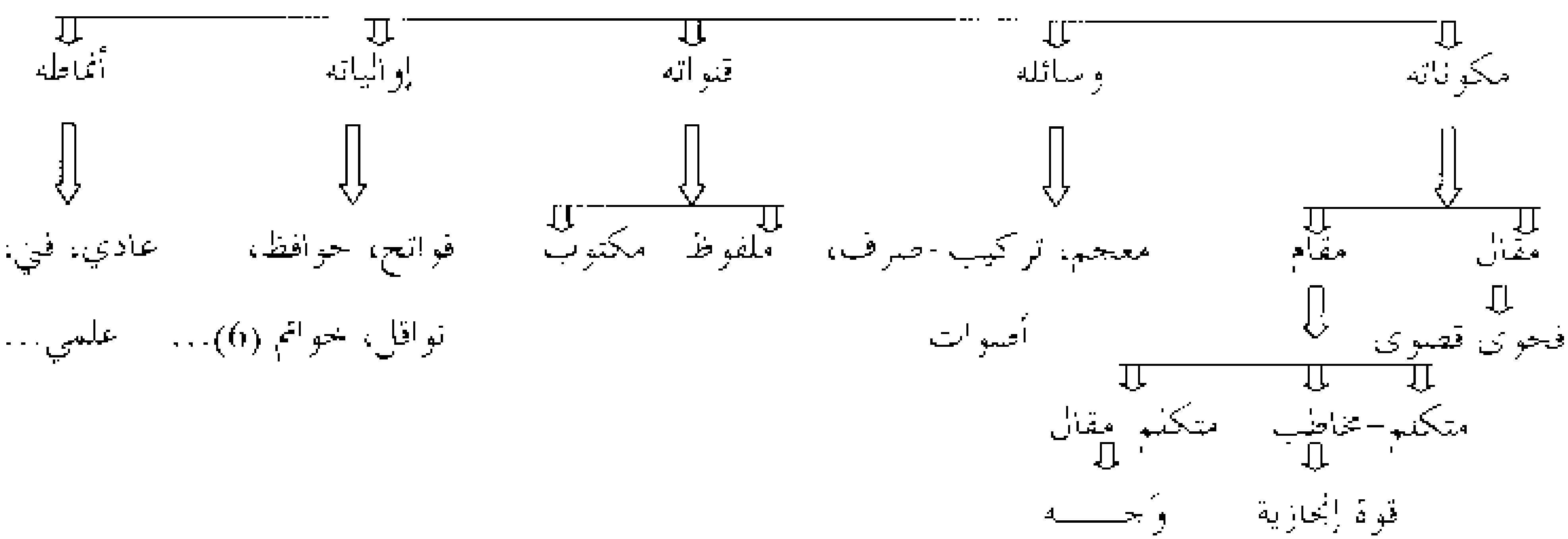
(1) من اللسانيين من رأى أن للغة وظائف متعددة لا وظيفة واحدة. يرجع هاليداي (1970) مختلف وظائف اللغة إلى ثلاث وظائف مترابطة: الوظيفة التمثيلية (التعبير عن تجربة المتكلم بالنظر إلى الواقع أو بالأحرى إلى عالم من العوالم الممكنة) والوظيفة العلاقية (التعبير عن الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم بالنسبة للمخاطب كدور المخبر والسائل من جهة والتعبير عن موقفه من فحوى خطابه كأن يكون متيقنا أو محتملا أو شاكا من جهة ثانية) والوظيفة النصّية التي تكمن في إنتاج خطاب متسق مطابق لمقام إنتاجه. ويذهب ياكبسون ( ) كما هو معلوم أن للغة ست وظائف تتفاوت أهميتها باختلاف أنماط الخطاب وهي الوظائف المرجعية (أو الإحالية) و التعبيرية و التأثيرية و الشعرية (أو الفنية بوجه عام) و الميتالغوية وأخيرا الوظيفة التي يمكن تسميتها على وجه التقريب الوظيفة اللَّغْوية (بفتح اللام).

(2) ومن اللسانيين، مثل ديك (1986) من أدخل نوعا من التراتبية بين مختلف الوظائف فميز بين وظيفة التواصل وجعلها أصلا وبين باقي الوظائف التي يمكن تسخير اللغة لتأديتها وعدها فروعا مشتقة لذلك الأصل.

(3) في نفس الاتجاه الحصري، نريد هنا أن نبدي رأيا كنا قد أرهصنا له في بحث سابق (المتوكل(1989)) هو أن للغة وظيفة واحدة هي وظيفة التواصل، أما وظائف هاليداي ووظائف ياكبسون فمن الممكن عدها أنماطا من أنماط التواصل المتعددة.

لنفترض أن مقومات عملية التواصل اللغوي هي ما توضحه الترسيمة (15):

(15) التواصل اللغوي



إذا كانت هذه الترسيمة تعكس بقدر معقول أهم مقومات عملية التواصل، فمن الواضح إمكان إدراج ما عدّها هاليداي وياكبسون وظائف في هذه الخانة أو تلك، كإدراج الوظيفتين "التمثيلية" و"المرجعية" في المقال والوظائف "العلائقية" و"التعبيرية" و"التأثيرية" في المقام والوظيفة "النغوية" في الإواليات بينما يمكن إدراج الوظيفتين "الشعرية" و"الميتالغوية" في الخانة الأخيرة باعتبارهما مجرّد نمطين من أنماط التواصل (النمط الفني والنمط العلمي على التوالي).

لتفصيل الاستدلال الذي أوردناه دفاعا عن إرجاع مختلف الوظائف إلى وظيفة التواصل، نحيل القارئ على البحث الآنف ذكره ونلخص هنا فحوى هذا الاستدلال بالشكل التالي: لو أن الوظائف المضافة إلى وظيفة التواصل كانت حقا وظائف قائمة الذات لأمكن استقلال بعضها عن بعض، وورودُ بعضها دون بعض. فهل ترد، مثلا، الوظيفة "التمثيلية" دون وظيفة "علاقية"؟ هل يمكن أن يكون لخطاب ما فحوى قضويٌّ دون أن تواكب فحواه قوة إنجازية؟.

قد نواجه الاعتراض الشائع الذي مفاده أن الخطاب "الفني" (بجميع أنواعه) خطاب متميز وأن له من الخصائص ما يستوجب اعتباره وليد وظيفة قائمة الذات، من الردود على هذا الاعتراض رَدٌّ ذو شقين: أوّلاً، أن تُميّز الخطاب الفني لا يشكل استثناء مهما بلغ، إذ إن جميع أنماط الخطاب متميزة تنفرد بخصائص ليست لغيرها، وثانيا، أن البون بين نمطين خطابيين وإن شَسُعَ لا يدل بالضرورة على أنهما ناتجا وظيفتين مختلفتين. ظابط ذلك في رأينا يمكن أن يصاغ في شكل التعميم التالي:

(16) نمط خطابي /وظيفة:

أ- نظل داخل الوظيفة الواحدة إذا كان الفرق بين خطابين ما كامنا في اختلاف قيم مقومات نفس العملية التواصلية (المقومات الواردة في الترسيمة (15) مثلا)؛

ب- "ننتقل من وظيفة إلى وظيفة حين نجاوز الاختلاف قيم مقومات إلى المقومات ذاتها، حين ننتقل من عملية لغوية ذات مقومات معينة إلى عملية لغوية بمقومات مغايرة".

إذ احتكمنا إلى هذا التعميم، تصبح "الشعرية" مجرد خاصية خطابية ويصبح الملفوظ / المكتوب "الشعري" (الفني بوجه عام) مجرّد نمط خطابي له ما يخصه ويميزه من سمات مقامية ومقالية وما ينفرد به من مواد لغوية ومن إواليات مع تقاسمه والخطابات الأخرى لنفس المقومات. من مزايا هذا الاختزال، اختزال مختلف الوظائف الواردة في بعض الأدبيات اللسانية (وغير اللسانية) في وظيفة تواصلية واحدة، أنه يمكن من خفض الفروق بين الخطابات إلى مجرد فروق نمطية وأنه يتيح، بالتالي، وهو الأمر الأهم، توحيد الجهاز الواصف وتلافي تعديد النظريات أو تعديد المقاربات داخل النظرية الواحدة.

2-3. وظيفيّة التركيب: القاعدة والاستثناء:

بعد أن استعرضنا آراء اللسانيين وفلاسفة اللغة في موضوع وظيفة اللغة والدور الذي تسخّر لتأديته بما في ذلك موقفنا من هذه الآراء، آن لنا أن نتناول إشكالا من أهم الإشكالات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

إذا كانت للغة وظيفة محددة، هل لهذه الوظيفة علاقة بالتركيب (وبالبنية بوجه عام) أم هل إن التركيب (بمفهومه الواسع الذي حددناه أعلاه) شيء "مستقل" تحكمه ضوابط داخلية لا تأثير للوظيفة فيها؟

2-3-1. منطلقات منهجية

ثمة اتجاهان رئيسيان اثنان يمكن تلخيصهما والممايزة بينهما في شكل منطلقات منهجية ثلاثة هي التالية:

(أ) المنطلق الأول :

يتعلق أول المنطلقات المنهجية الثلاثة بإشكال وظيفة اللغة ذاتها. وقد عرضنا في المبحثين السابقين لأهم الآراء الواردة في الأدبيات اللسانية حول هذا الإشكال. من هذا العرض، يمكن أن نستخلص المواقف التالية:

(1)- موقف من لا يؤمن بأن للغة وظيفة يمكن تعيينها بالتحديد؛

(2)- وموقف من يذهب إلى أن وظيفة اللغة الأساسية هي التعبير عن الفكر؛

(3)- وموقف من يرى أن للغة وظائف عدة إضافة إلى الوظيفة التعبيرية أو الوظيفة التواصلية؛

(4)- وموقف من يجعل وظيفة التواصل وظيفة أصلا ويعدُّ الوظائف الأخرى، مهما تعدَّدت، وظائف فروعا؛

(5) وموقف من يحصر دور اللغة في وظيفة التواصل ويعدُّ باقي ما سمي "وظائف" مجرد أنماط خطابية لهذه الوظيفة.

(ب) المنطلق الثاني :

سؤال المنطلق المنهجي الثاني هو: هل ثمة علاقة ما بين وظيفة اللغة وبنيتها؟ هل ثمة ترابط ما بين نسق اللغة (المعجمي والصرفي-التركيبي...) والدور الذي يُفعَّل لتأديته؟

من المتوقع أن تكون الإجابة عن هذا السؤال من اللسانيين الذين يتخذون أحد الموقفين (1) و(2) أعلاه أن بنية اللغة مستقلة عن وظيفتها ولو كانت وظيفة التواصل.

فشومسكي (1975) يذهب، كما هو معلوم، إلى أن البنية مستقلة عن الوظيفة استقلال بنية القلب، مثلا، عن وظيفة ضخ الدم، وأن دراستها وصفا وتفسيرا يمكن، بالتالي، أن تتم خارج ارتباطها بأي شيء

آخر على أساس أن تتناول الوظيفة في مجال مستقل إما في إطار "نظرية الإنجاز" أو في إطار "قدرة تداولية" مستقلة عن "القدرة اللغوية". في المقابل يدافع اللسانيون المتبنُّون للمواقف (3) و(4) و(5) عن أطروحة أن بنية اللغة ووظيفتها مترابطان ارتباطا عُضويا يستحيل معه الوصف الكافي للأولى في معزل عن الثانية.

(ج) المنطلق الثالث :

يذهب نفس اللسانيين إلى مدى أبعد فيجعلون من علاقة بنية اللغة بوظيفتها علاقة تبعية حيث لا يتأتى تحديد الخصائص البنيوية (معجما وتركيبا وصوتاً) إلا بالرجوع إلى الخصائص الوظيفية، الدلالية والتداولية. قوام هذا المذهب أن للغة هذه البنية لأن لها هذه الوظيفة بالذات ولو كانت لها وظيفة أخرى لكانت بنيتها مخالفة تمام المخالفة.

2-3-2. الوظيفة والبنية التركيبية

طبقا لمبدأ تبعية البنية للوظيفة، تتحدد السمات التركيبية (بالمعنى الواسع) لأي منتج لغوي (جملة، مركب، نص،...) حسب الغرض التواصلي المقصود تأديته، بناء على أسبقية الغرض المعرفية (ليفنت 1978). وثمة ظواهر تركيبية (يمكن أن توصف بالاستثناء لندرتها النسبية) يبدو أنها غير خاضعة لأي مبدأ وظيفي.

2-3-2-1. التركيب المحكوم:

المقصود بالتركيب المحكوم هنا مجموعة السمات التركيبية التي لا يمكن تحديدها وصفا وتفسيرا إلا بالرجوع إلى الخلفية الوظيفية بشقيها الدلالي والتداولي.

ونورد هنا أمثلة من مجالات أربعة (أ) انتقاء المحمولات و(ب) تحقق المصرفات و(ج) ترتيب المكونات و(د) إسناد النبر والتنغيم.

2-3-2-1-1-1. انتقاء المحمولات:

من مكونات المقوم المقامي لعملية التواصل كما أسلفنا (الترسيمة (15)) موقف المتكلم من فحوى خطابه. يتوسط معجمياً للتعبير عن هذا الموقف بظرف من زمرة الظروف الوجهية كما هو الشأن في الجمل الثلاث التالية:

(17) أ- "*لوا عجباً* حتى كئيب تسبي"

ب- *مع الأسف*، لم يدم لقائي بهند إلا نصف ساعة

ج- *بدون شك*، كان حب خالد هند حباً عذرياً

أو بصفة من الصفات الوجهية التي من قبيل ما نجده في الجملتين التاليتين:

(18) أ- زرت بالمغرب مدينة شاطئية *رائعة!*

ب- كنت أطرب *للمرحوم* أحمد البيضاوي.

وقد يكون المحمول ذاته محمولا وجهيا، ويغلب أن ترد هذه الظاهرة في الدوارج العربية:

(19) أ- انت تعشيت خلاص؟

ب- أيوه *تسممت*؟

ومن متغيرات هذه الظاهرة نفسها ورودُ المحمول مقروناً بمحمول ثان يوجّهه كما في الجملة (20).

(20) أنت *بتخرّف* بتقول إيه؟!

2-3-2-1-2. تحقق الصُّرفــات:

الصرفات بوجه عام، صيغا وحروفا وأدوات، تحققات لسمات دلالية أو تداولية من أمثلة الصرفات المحكومة تداوليّاً الحرف "منّ" والأدوات "أوَ" و"ليت" و"لعل". يستعمل الحرف "مِنّ" عادة مسبوقا بأداة نفي.

(21) ما آزرني في المحنة <u>من</u> صديق.

إلا أنه قد يرد في جملة استفهامية شريطة أن تكون الجملة حاملة للقوة الإنجازية."**الإنكـــار**":

(22) هل آزرني في المحنة **من** صديق؟!

وترد الأداة "أوَ" في صدر الجمل الاستفهامية، كالأداتين "هل" و"الهمزة"، إلا أن خاصيتها تصدُّر الجمل المستلزِمة لإنكار:

(23) أوَ تعادي أخاك؟!

إذا كان الحرف "**من**" والأداة "**أوَ**" تعبران عن قوة إنجازية مستلزمة معيّنة فإن الأداتين "**ليت**" و"**لعل**" تحقّق صرفيّاً الوجهين القصْويين "التمني" و"الترجي":

(24) أ- **ليت** كل ما أتمناه أدركه!

ب- **لعل** أيّام السّلم تعود!

2-3-2-1-3. ترتيب المكونات:

تنتمي اللغة العربية الفُصحى، كما هو معلوم، إلى اللغات المقول عنها إنها لغات ذات "رتبة حرة". ويستدل على ذلك، عادة، بالجمل التي من قبيل (25 أ-ج):

(25) أ- أحب جميلٌ <u>بثينة</u>

ب- أحب **بثينة** جميلٌ

ج- بثينةَ أحب جميل

والواقع أن الرتبة في العربية الفصحى (وما يناظرها من اللغات) ليست "حرة" إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) التي تضطلع بتحقيقها الحالات الإعرابية. فليست الجمل (25 أ-ج) جملا مترادفة يمكن معاقبتها في نفس المقام وإنتاجها على أساس تأديتها لنفس الغرض وإن تماثلت وَحَداتها المعجمية والعلاقات الدلالية والتركيبية التي تقوم بين هذه الوحدات. فالجملة (25 أ) جواب للجملة (26 أ) والجملة (25 ب) جواب للجملة (26 ب) في حين أن الجملة (25 ج) ردٌّ تصحيحي على الجملة (26 ج).

(26) أ- من أحب جميل؟

ب- من أحب بثينة؟

ج- أحب جميل عزّة.

إذا قوربت الجمل (25 أ) و(25 ب) و(25 ج) من منظور نحو كالنحو الوظيفي قيل عن المكون " بثينة" إنه يحمل الوظائف التداولية "بؤرة الجديد" و"المحور" و" بؤرة المقابلة" على التوالي.

الرتبة إذن في العربية الفصحى وفي النمط الذي تنتمي إليه رتبة محكومة تداوليا وإن بدت "حرة" في المقاربات التي لا تدخِل الوظيفة في الحسبان أو التي تؤمن باستقلال البنية عن الوظيفة.

2-3-2-1-4. **إسناد النبر والتنغيم:**

عناصر البنية التطريزية عنصران أساسيان هما النبر والتنغيم. هذان العنصران محكومان كلاهما تداوليّاً. فالنبر يُسند للمكون الحامل للمعلومة الجديدة أو المعلومة المتنازع في ورودها، أي المكون بؤرة الجديد أو المكون

بؤرة المقابلة كما هو شأن المكون "بثينة" في الجملتين (25 أ) و (25 ج) على التوالي. أمّا المكوّن المحور ("بثينة" في الجملة (25 ب)) فلا يُنبّر[7].

ويسند التنغيم إلى الجملة لا بالنظر إلى نمطها الجملي (استفهامية، خبرية، أمرية...) بل بالنظر إلى قوتها الإنجازية الحرفية أو قوتها الإنجازية المستلزمة. مثال: ذلك أن تنغيم الجملة (27) تنغيم متصاعد باعتبارها استفهاما "حقيقيا" وأن تنغيم الجملة (28) التي هي إنكار تنغيم متنازل وإن كانتا كلتاهما جملتين استفهاميتين:

(27) هل سافر عميٌّ إلى مراكش؟

(28) هل ستقلع عمّا تفعل؟

2-3-2-2. التركيب "المستقل"

أوردنا في الفقرات الأربع السابقة أمثلة أمنّا من إيرادها التدليل على ارتباط بنية اللغة بوظيفتها وعلى تبعيتها لها. وقد سبق أن أشرنا إلى ما أسميناه ظاهرة "التركيب المستقل" أي مجموعة الظواهر التي يستعصي إرجاعُها إلى مبدأ تبعية البنية للوظيفة. ولنحاول الآن مناقشة هذه الظاهرة والإشكال النظري الذي يترتب عنها.

2-3-2-2-1. الظاهرة:

من أمثلة ظاهرة استقلال البنية عن الوظيفة: (أ) انتقاء رأس المركب و(ب) إسناد الإعراب البنيوي و(ج) أسبقية الرتبة على الصيغة.

2-3-2-2-1-1. انتقاء الرأس:

للمركب الاسمي بنيتان: بنية تحتية وبنية سطحية. وتختلف هاتان البنيتان من حيث مكوناتهما وطبيعة هذه المكونات كما تختلف من حيث ما يقوم بينهما من علاقات عناصر بنية المركب التحتية سمات دلالية وتداولية تسهم كلها في تحديد عنصر أساسي هو العنصر "النواة" الذي

يجب أن يكون اسماً كما هو شأن المركب الإسمي "تلك الفتاة السمراء الفاتنة" في الجملة (29):

(29) عشقت تلك الفتات السمراء الفاتنة!

أما بنية المركب السطحية فتتضمن رأسا ومخصصا وفضلة. رائز الرأسية في المركب سمتان: حمل الحالة الإعرابية المسندة إلى المركب كامله وتحديد إعراب باقي مكوناته.

في الغالب الأعم من الأحوال تُنْقل النواة الوظيفية التحتية إلى رأس صرفي- تركيبي متسم بالسمتين أعلاه وذلك ما هو حاصل في المركب " تلك الفتاة السمراء الفاتنة" مثلا.

إلا أن قاعدة تطابق النواة التحتية للرأس السطحي هذه قد تخرق في بعض اللغات. ففي اللغة العربية مثلا يحتكر الرأسية المحدِّد الـمُكَمِّم أو المحدد العددي دون الاسم النواة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(30) أ- تغيّب كلُّ الطلبة اليوم.
ب- اقتنيت ثلاثة كتب وأربعَ مجلاتٍ.

ملحوظة:

من المعلوم أن جمهور النحاة يذهب إلى أن إسم الاشارة رأس للمركب الذي يتضمنه في حين أن الاسم الذي يليه نعت له أو بدل منه. إلا أننا إذا حكّمنا السمتين الآنفتين الذكر أصبح هذا التحليل غير وارد إلا إذا عدَّ اسم الإشارة مركبا إشاريا قائم الذات وعُدَّ الإسم الذي يليه ذيلا للجملة أو إذا أولنا البدل على أنه ذيل للمركب الإشاري ذاته كما يتبين من التحليلين الآتيين للجملة (29).

(31) أ- [عشقت تلك]، الفتاة السمراء الفاتنة
ب- عشقت [تلك، الفتاة السمراء الفاتنة]

2-3-2-2-1-2. الإعراب البنيـــوي:

إذا أخذ بمبدأ تبعية البنية للوظيفة أصبح من المتوقع أن ترجعَ الحالات الإعرابية إلى وظائف دلالية أو تداولية أو تركيبية حسب أنماط اللغات. في اللغة العربية الفصحى على وجه الخصوص تُسنَد الحالة الإعرابية الرفعُ إلى المكوّن الفاعل والحالة الإعرابية النصبُ إلى المكون المفعول أو مكون يحمل وظيفة دلالية دون أي وظيفة تركيبية.

لنمثل لذلك بالحالات الإعرابية التي تحملها مكونات الجملة التالية:

(32) أهدى خالدٌ هنداً ورداً صباحاً

ثمة إعراب غير معلل وظيفيا لا تحدده وظيفة دلالية أو تداولية أو تركيبية وهو ما يمكن أن نصطلح على تسميته "الإعراب البنيوي". لهذا الإعراب سمتان اثنتان: **أولاً**، أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي أو ناتج "عمل" إحدى الصُّرفات المُسندة للإعراب كبعض الأفعال المساعدة وبعض الأدوات والحروف؛ **ثانيا**، أن من شأنه أن "يحجب" الإعراب الوظيفي إذا كان للمكون إعراب وظيفي.

2-3-2-2-1-2-1. التركيب الإضافي:

يأخذ المكون "المضاف إليه" في المركب الإضافي الحالة الإعرابية الجر كما هو الشأن في الجملتين (33 أ-ب).

(33) أ- وصلتني رسالة **خالد**

ب- أعشق مدينة **الرباط**.

لا تحكم إعرابَ المضاف إليه أية وظيفة دلالية أو تركيبية أو تداولية. فمن الممكن أن يحمل هذا المكون، بالإضافة إلى الوظيفة الغالبة "المالك"، وظائف أخرى كالمكان والزمان والمنفذ كما هو الشأن في الجمل (34 أ) و(34 ب) و(34 ج) و(34 د) على التوالي:

(34) أ- استعارت هند معطف **سعاد**

ب- أخذت قطار **الدار البيضاء**

ج- صُمت يوم **الإثنين**

د- اطّلعت على كتاب **خالد**

يتبين من هذه الأمثلة أن المكون المضاف إليه يأخذ نفس الحالة الإعرابية الجرّ بقطع النظر عن وظيفته الدلالية. نفس الأمر يحدث حين تضاف إلى الوظيفة الدلالية إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول كما هو الشأن في التراكيب المَصدرية:

(35) أ- أغضبنا جميعاً طردُ خالد **هنداً**

ب- أغضبنا جميعاً طردُ **هندٍ**

يحمل المضاف إليه في هاتين الجملتين الوظيفة التركيبية الفاعل (35 أ) والوظيفة التركيبية المفعول (35 ب) اللتين تخولان عادة للمكون الذي يحملهما إعرابي الرفع والنصب إلا أنهما "محيدتان" هنا لصالح "الإعراب البنيوي الجر.

2-2-1-2-2-3-2. الصُرفات المسندة للإعراب:

من خصائص بعض الصرفات في اللغة العربية إسنادها إلى المكون الذي "تعمل فيه "إعراباً بنيوياً يكون نصبا أو جرّاً. من الصُرفات الناصبة الأفعالُ المساعدة التي من قبيل "كان" والأدوات الوجهية التي من "أسرة" "إنّ" و " ليت" و"لعل" على اختلاف في المكوّن المنصوب (المحمول أو الفاعل كما هو معلوم).

(36) أ - كانت هند **مسافرةً**

ب- **أصبح** فن الغناء **مبتذلاً**

ج - ظل الجو **حارّاً** طيلة هذا اليوم.

(37) أ - إن عليا شاعر مفوّه

ب- ليت هندا حاضرة معنا

ومن الصرفات الجارة الحروف المسمّاة لذلك "حروف جر" كالحروف الواردة في الجمل التالية:

(38) أ- ما عادني من صديق حين مرضت

ب - غادر الجنود المدينة في هذا الصباح

ج- دخلت زينبُ إلى البيت مسرعة

ومن هذه الصرفات ما ينفرد بخاصية إحداث أثرين معا: إسناد الرتبة وإسناد الإعراب في ذات الوقت. مثال ذلك الأداة "إنّ" (وما يؤاسرها) كما يتبين من الجملتين (39 أ-ب)

(39) أ- فاز خالد في السباق

ب- إن خالداً فاز في السباق.

يفاد من المقارنة بين هاتين الجملتين أن دخول الأداة "إنّ" أفقد المكون "خالد" سمتيه الأصليتين، رتبته بعد الفعل ورفعه بحكم فاعليته. وأكسبه سمتين بنيويتين (لا تعلّلهما وظيفة):

تقدمه على الفعل وأخذه الحالة الإعرابية النصب.

2-3-2-2-1-3. أسبقية الرتبة:

سبق أن أشرنا إلى أن بعض الصُّرفات والصيغ يتوقف تحديدها على موقع الصُّرفة أو المكون داخل الجملة أو داخل المركب ومثلنا لذلك بالجمل (4) و(5) و (6) التي نعيد سوقها هنا للتذكير:

(4) أ- تعيب الطّلاب اليوم

ب- الطّلاب **تغيبوا** اليوم

ج- تغيــبت الطالبات اليوم

د- الطالبات **تغبن** اليوم

(5) أ- قريت الكتاب **هدايا**

ب- قريت **هذا** الكتاب

(6) أ- باكره الراجل **ده**

ب- إخص على **دي** راجل

(7) أ- رأيت ورآني **زيد**

ب- رآني ورأيت **زيداً**

ليست هذه الظاهرة مقصورة على اللغة العربية ودوارجها إذ نجد أمثلة لها في لغات أخرى.

ففي اللغة الفرنسية، مثلا، نجد تقابلات من قبيل (40 أ-ب) حيث تحصل المطابقة بين الإسم وتابعه إذ تأخر الثاني عن الأول بيد أنها ترتفع في الترتيب العكسي:

(40) a-

b-

وقد استشهدنا بهذه الأمثلة على ترابط الصّرف والتركيب في معرض الحديث عن العلاقة بين هذين المستويين. ما يمكن أن يفاد هنا من نفس الأمثلة هو أن اختلاف صيَغ المكوِّن الواحد يكون في بعض الأحوال

رهينا باختلاف مواقع هذا المكوِّن . يعني ذلك، بوجه أخص، أن اختلاف الصيغ في هذه الأحوال غير معلّلٍ وظيفيًا وإنما يبرره مبرر بنيوي صرف.

2-3-2-2-2. الإشــكال:

إن المعطيات التي فحصناها في الفقرات السابقة لا تثير أي إشكال إذا ما قوربت في أي إطار نظري لا يعتمد مبدأ تبعية البنية للوظيفة ويؤمن على العكس من ذلك بمبدإ استقلال التركيب عن غيره دلالة وتداولا. وإنما يشكل الأمر حين يراد معالجة هذه المعطيات في نظرية كنظرية النحو الوظيفي تحاول الربط بين سمات البنية التركيبية باعتبارها بنية سطحية والسمات الوظيفية المحدَّدة في البنية التداولية أو البنيتين التداولية والدلالية.

2-3-2-2-2-1. النواة والرأس:

ليس ثمة تمييز في النظريات الصورية بين بنيتين للمركب، بنية تحتية دلالية- تداولية وبنية سطحية تركيبية ولا تمييز بالتالي بين نواة وظيفية ورأس تركيبي. مؤدَّى ذلك أن أي مكون من مكوّنات المركّب يمكن أن يرشح للرأسية ما دام يتحلى بمواصفاتها الآنفة الذكر سواء أكان اسما أو محدِّدا من المحدّدات.

في هذا الاتجاه، شاهدنا النماذج الأخيرة من النظرية التوليدية التحويلية التحويلية تتحدث، منذ اقتراح أبني (1987) عن "المركب الحددي" (بدلا من المركب الاسمي) على اعتبار أن المحدد (أداة التعريف وغيرها) يمكن أن يعد رأسا للمركب مع وجود الاسم.

أمّا في النظريات الوظيفية فإن الجمل التي من قبيل (30 أ-ب) تخلق إشكالا من حيث إنها تخالف ما تتوقعه هذه النظريات، أي نقل المركز الوظيفي (نواة البنية التحتية) إلى مركز تركيبي (رأس سطحي). سنرى كيف يمكن أن يناقش هذا الإشكال في إطار نظرية النحو الوظيفي لاحقا.

2-3-2-2-2-2. الإعراب الوظيفي والإعراب البنيوي :

تقف النظريات الصُّورية والنظريات الوظيفية من مسألة الإعراب موقفين متباينين يتجلى تباينهما في الأطروحتين التاليتين:

(أ) بالنظر إلى مفهوم الإعراب نفسه يحدد في النظريات الصورية باعتباره علاقة بنيوية صرفاً. ففي نموذج "الربط العاملي" (تشومسكي 1982) مثلا ينتج الإعراب عن علاقة قائمة بين مكوّنين عامل ومعمول فيه، حاكم ومحكوم، كعلاقتي الصرفة بالمركب الفاعل والفعل بالمركب المفعول. أما في النظريات الوظيفية فهو مرتبط بوظيفة هي العنصر الذي يُسنده.

(ب) يعد الإعراب في النظريات الصورية سمة "كلية" تتقاسمها جميع اللغات. في المقابل، يقصر الإعراب، حسب النظريات الوظيفية (ديك 1997 ب:)، على نمط معيّن من اللغات، كاللغة العربية الفصحى حيث يتحقق في شكل لواصق (لاحقة). فللمركبين الفاعل والمفعول إعراب لأنهما يأخذان في هذه اللغات اللاحقتين الدالتين على الرفع والنصب بالتوالي.

نستخلص من التقابل بالنظر إلى هاتين الأطروحتين (أ وب) أن النظريات الوظيفية بتلافيها التعميم واختزالها الإعراب في لغات دون غيرها تكون أقرب إلى تحقيق أحد أهدافها، إلى تحصيل "الكفاية النمطية" (ديك 1997، والمتوكل 2003). إلا أنها، في المقابل، تواجه بالنسبة لنفس اللغات إشكالين أثنين هما التاليان:

أولا، في محاولتها إرجاع الإعراب إلى وظيفة معيّنة (تركيبية أو دلالية أو تداولية)، تــترك الإعراب الوارد في الأمثلة التي من قبيل (33 أ – ب) و(34 أ – د) و(35 أ – ب) و(36 أ – ج) و(37 أ – ب) و(39 أ – ب) و(36 أ – ج) و(37 أ – ب) و(38 أ – ج) و(39 أ – ب)

دون تفسير ويصبح لزاماً علينا أن نجيب عن السؤالين الهامين: (أ) هل لهذا الضرب من الإعراب تفسير وظيفي لم يكشف عنه بعد ويستلزم المزيد من البحث أم هل هو إعراب بنيوي صرف حقا لا تفسير وظيفيا له؟ (ب) إذا كنا بالفعل أمام إعراب بنيوي محض، هل تشكل هذه الظاهرة ظاهرة "مركزية" في اللغة أم هل هي من ظواهر "الهامش" التي يجوز إهمالها؟

ثانيا، يورد النحاة تراكيب من قبيل: (41):

أ - إن زيداً قائم و**عمراً**
ب- إن زيداً قائم و**عمرو**

شاهدهم في هذين المثالين أن العطف يمكن أن يكون على "اللفظ" (41 أ) كما يمكن أن يكون على "المعنى" (41 ب).

من منظور الإعراب، تثير هذه المعطيات إن صحت وكانت قابلة للتعميم، التساؤل التالي: إذا توارد على نفس المكوّن إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فما مآل الإعراب الأول؟ هل يُبطل أم هل "يحجب" فقط؟ هل ""يلغى" تماما أم هل "يعلق" مؤقتا إلى أن يعيد إظهاره سياق معين كسياق العطف في الجملة (41 ب) مثلا؟ كيف يمكن لنظرية وظيفية أن تتعامل مع هذه الظاهرة في الحالتين؟

2-3-2-2-2-3. الرتبة والصيغة:

الغالب الأعم أن تتحدّد صيغة المكون الصرفية أولا ثم يسند إليه موقع معين داخل الجملة أو داخل المركب على اعتبار أنه يحتفظ بنفس الصيغة أيا كان موقعه. إلا أن **معطيات** من لغات مختلفة تشير كما رأينا إلى وجود حالات تتحدّد فيها الصيغة الصرفية بعد أن يأخذ المكوّن موقعه لا قبل ذلك أو يتخذ المكون صيغتين مختلفتين إن تغير موقعه.

سبق أن بينا أن هذا الإشكال تُنووِّل في نظرية النحو الوظيفي في إطار اقتراحين: (أ) اقتراح بضع قواعد الموقعة بين فئتين اثنتين من القواعد

الصرفية، "قواعد أبنية" و"قواعد تعدية" و(ب) اقتراح يمحو الفصل بين الصرف والتركيب ويجمع بينهما في بنيات صرفية – تركيبية نموذجية.

من الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن بهذا الصدد: أي الاقتراحين أنسب بالنظر إلى نظرية النحو الوظيفي وبالنظر إلى الدرس اللساني الوظيفي بوجه عام بل بالنظر إلى ضوابط التنظير اللساني بوجه أعم؟ هل هما الاقتراحان الوحيدان الممكنان؟

خلاصة:

تتحدّد البنية التركيبية للغة، كباقي المفاهيم، داخل نظرية معينة أو نمط معين من النظريات وهي بذلك تختلف من نسق نظري إلى نسق نظري آخر. فقد تنشطر إلى مستويين متمايزين صرف وتركيب وقد تتناول على أنها بنية صرفية – تركيبية موحدّة ناتجة عن تداخل الاشتقاق والصرف والتركيب.

تعالج الظواهر اللغوية في التنظير الوظيفي على أساس أن للغة دورا تقوم به داخل المجتمعات البشرية، دور تمكين أفراد هذه المجتمعات من التواصل فيما بينهم، وأن دور التواصل هذا حاضر في العلاقات الدلالية والتداولية القائمة بين مكونات العبارات اللغوية مركبات وجملا ونصوصا.

يربط البنية التركيبية بوظيفة التواصل رابط تبعية حيث إن الثانية تحدّد سمات الأولى مكوّنات ورتبة وتحكمها إلا في حالات متفاوتة الأهمية توحي بوجود جانب من التركيب يمكن أن يوصف بالتركيب "المستقل" غير المحكوم وظيفيا.

هذا الجانب من التركيب وإن كانت مساحته وأهميته لا تبلغان مساحة وأهمية التركيب المعلّل وظيفيا يواجه النظريات الوظيفية بإشكال يلزمها بالنظر فيه ومعالجته قصد احتوائه.

الهوامش:

(1) يمكن في أدبيات النحو الوظيفي الحديث على هذه المقاربة بمقاربة "المستويين" (ازدواج قواعد الصرف ووضع قواعد موقعة بين قواعد صرفية "ليبية" وقواعد صرفية "نمطية") في إطار النحو.

(2) اقترحنا (المتوكل 2003) تنميطا للغات أساسه الاختلاف في تحقق مكونات "البنية الخطابية النموذجية" وكيفية التحقق وحددنا نقص المعجم في رصد تصور مختلف أنماط اللغات.

(3) يتمايز هذان النحوان من حيث انتماؤهما إلى إطارين نظريين مختلفين من حيث المبادئ والمنهج ولا يتقاطعان إلا في اعتبارهما الوظائف علاقات أولى غير مشتقة.

(4) يقصد بالنصب الشجرية التعالق التي يشكل فيها الفعل مع المفعول مركبا واحدا تحكم فيه الأول الثاني ويسند إعرابه.

(5) تعد الوظائف علاقات أولى في النحو المعجمي الوظيفي كما أوضحنا في الهامش (3) مع أن هذا النحو نحو صوري.

(6) ما نقصده بآليات التواصل اللغوي هنا هو ما تؤديه "المكونات الخارجية" كالمنادى والذيل وغيرهما والتي تستعمل لفتح التواصل أو إنهائه أو الحفاظ على استمراره أو نقله من موضوع إلى موضوع.

(7) يصدق عدم مشروعية الخبر على "الخبر المعطى" بالأساس طبقا لمبدأ أن المعلومات "القديمة" (السابق إيرادها) لا تخبر لعدم الحاجة لنسبة المخاطب إليها.

(8) نحتاج في الواقع إلى بحث صوتي دقيق يعمق هذا الموضوع كي نتبين مدى إسهام كل من النبر الجملي والقوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزمة والسمات الوجهية في تحديد تنغيم الجملة. وبهذا خطت الأستاذة د. مرغوب خطوة هامة في هذا الاتجاه.

الفصل الثاني

الوظيفة وبناء الأنحاء:
نحو الخطاب الوظيفي نموذجا

الفصل الثاني

الوظيفة وبناء الأنحاء:
نحو الخطاب الوظيفي نموذجا

0- مدخل:

من قوانين منطق التنظير في اللسانيات (وفي غيرها من العلوم) أن يتلاءم بناء النحو وكيفية اشتغال مكوناته في نظرية ما والمبادئ العامة المعتمدة في هذه النظرية. وهو ما نجده حاصلا بالفعل، إذا نحن فحصنا النظريات اللسانية الصورية والنظريات اللسانيات الموجّهة تداوليا أو وظيفيّا. ففي النظريات الأولى التي تقصي وظيفة التواصل أو تمنحها وضعا ثانويا يحتل المكوّن التركيبي المقام المركزي في النحو (أو "النموذج") وتشتغل إوالياته في استقلال تام عن المكونين الدلالي والتداولي (إذا هما وُجِدا) في حين تشكل الدلالة والتداول المكون المنطلق الذي على أساسه يشتغل المكونان التركيبي والصوتي في نظريات اللغة الذية. لتمثيل لعلاقة الانسجام هذه المفروض قيامها بين صياغة النحو والمبادئ النظرية العامة نعرض بالتفصيل هنا لأحد أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي: "نحو الخطاب الوظيفي".

1- المبادئ العامة

المبادئ العامة التي تعتمدها نظرية النحو الوظيفي مبادئ تتعلق بالمنطق المنهجي ومبادئ تهم موضوع الدرس وأخرى تخص الهدف المروم تحقيقه.

1-1. المنطلق

سبق أن تحدثنا بشيء من التفصيل عن المنطلقات المنهجية التي تتقاسمها النظريات اللسانية الوظيفية ونعيد تسوقها هنا موجزة للتذكير.

(أ) ظلّ منظّرو النحو الوظيفي متمسكين بمبدإ أن وظيفة اللغة الأساسية هي وظيفة التواصل وأن باقي ما يمكن أن يكون لها من وظائف لا تعدو أن تكون وظائف فرعية.

(ب) تتعالق بنية اللغة ووظيفتها التواصلية بحيث لا يمكن فصل تحديد الأولى عن الثانية إلا فصلا اعتباطيا.

(ج) لبنية اللغة بوظيفتها علاقة تبعية إذ لا يمكن وصف الخصائص البنيوية وصفا مُرضيا دون الرجوع إلى الخصائص الوظيفية، الدلالية والتداولية.

على أساس هذه المنطلقات الثلاثة، يمكن أن نتوقع تصور نظرية النحو الوظيفي لكل من موضوع الدرس اللساني والهدف المتوخى.

2-1. موضوع الدرس

من المفاهيم الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية وأكثرها تداولا في أدبيات هذه النظرية وغيرها بما في ذلك النظريات الوظيفية ثنائية "القدرة والإنجاز" باعتبار "القدرة" معرفة المتكلم – السامع للغته والإنجاز استعمال هذه المعرفة الفعلي. ومن المعلوم أن مفهوم القدرة في النظرية التوليدية التحويلية تطوّر بتطوّر هذه النظرية حيث كان مقصوراً على المعرفة اللغوية الصرف (التركيبية والدلالية والصوتية) ثم أصبح يشمل كذلك المعرفة التداولية كما يمكن أن يُستخلص من كتابات شومسكي بين (شومسكي 1965) و(شومسكي 1988). إلا أن أبرز ما يُلحظ عن المرحلة الثانية من هذا التطور هو أن شومسكي يميز بين قدرتين منفصلتين مستقلتين بعضهما عن بعض: "القدرة النحوية" و"القدرة التداولية" وأن القدرة الأولى هي ما يجب بالأساس أن يُتخذ موضوعا للدرس اللساني.

في مقابل ذلك، يستهدف اللسانيون الوظيفيون وصف "القدرة التواصلية" باعتبارها قدرة عامة تشمل المعرفتين اللغوية وغير اللغوية معا، المعرفة النحوية الصرف والمعرفة التداولية كلتيهما على أساس أن هاتين المعرفتين تشكلان قدرة واحدة، قدرة المتكلم – السامع على التواصل مع غيره. أما في نظرية النحو الوظيفي على الخصوص، فإن مفهوم القدرة التواصلية يأخذ وضعا ذا مزيتين اثنتين:

(أ) **أولاهما**، أن الملكات التي تتفاعل في عملية التواصل إنتاجاً وفهماً ملكات محدّدة مفهوماً[1] وما صدقاً حيث تنضاف إلى الملكة اللغوية ملكات أخرى هي الملكات المعرفية والمنطقية والاجتماعية والإدراكية.

(ب) **ثانيهما**، أن العلاقة بين هذه الملكات جميعها علاقة محدّدة ذات طابع قالبي يجعل منها ملكات مستقلة الكيان لكن مترابطة في تفاعلها يفضي بعضها إلى بعض و"يغذّي" بعضها بعضاً.

1-3. الهدف

كنا نعلم أن من مبادئ الابستمولوجيا العامة أن العالم المتصدي لوصف وتفسير واقع ما يصنع "نموذجاً" مجرّداً لهذا الواقع. وتختلف النماذج المصطنعة باختلاف منطلقات النظرية وفي فرضياتها.

وفي مجال التنظير اللساني، يستهدف اللساني وضع نموذج للمعرفة اللغوية التي يفترض أنها متوافرة لدى المتكلم – السامع المجرّد ("المثالي"). وفي نظرية النحو الوظيفي على الخصوص، يسعى المنظرون في إقامة نموذج لقدرة مستعملي اللغة الطبيعية على التواصل بواسطة اللغة، نموذج يمثل للملكات اللغوية وغير اللغوية المسهمة في عملية التواصل إنتاجاً وفهماً وبما يقوم بينها من علاقات. مكونات هذا النموذج المصطنع مجموعة "قوالب" تتمركز حول القالب النحوي الذي هو القالب الأساس و"ينفتح" بعضها على بعض حيث يكون بعضها "خرجاً/دخلاً" لبعض.

1-4. الضوابط

إذا كان هدف نظرية النحو الوظيفي هو وضع نموذج للقدرة التواصلية كما أسلفنا، فإن عليها أن تحكّم عملية النمذجة هذه إلى معايير وضوابط تمكنها من المفاضلة بين ما يمكن أن يقترح من نماذج.

الضابط الأساسي المعتمد في هذا الباب هو ضابط "الكفاية التفسيرية" التي تشمل ثلاثة أنواع من الكفايات: "الكفاية التداولية" و"الكفاية النفسية" و"الكفاية النمطية".

1-4-1. الكفاية التداولية

من التحديدات الواردة في كتاب ديك (ديك 1997 أ:13) للكفاية التداولية التحديد التالي: "على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة تلك الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. ويعني هذا أنه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة وموقف تحدّده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب".

من هذا التحديد للكفاية التداولية يمكن أن نستخلص مطالب ثلاثة:

(أ) **أولها**، أن للعبارات اللغوية بعدا تداوليا قائم الذات يتمثل في خصائص معينة متميزة[2] عن الخصائص الدلالية والتركيبية؛

(ب) **ثانيها**، أن هذا البعد التداولي مرتبط بالسياقين اللغوي والموقفي اللذين يرد فيهما استعمال العبارات؛

(ج) أما **ثالثها**، وهو الأهم، فإن على النحو الوظيفي الطامح للكفاية التداولية أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص التداولية للعبارات اللغوية في ارتباطها بسياق استعمالها.

سنرى في المبحث اللاحق كيفية تعامل نماذج نظرية النحو الوظيفي مع هذا الضابط وسنركز خاصة على سعي النماذج الأخيرة لتحقيق هذا المطلب عن طريق التمثيل للخصائص التداولية في قالب خاص من جهة

وعن طريق تزويد النحو بمكون خاص قائم الذات يكفل رصد الوسائط السياقية المقالية منها والمقامية من جهة ثانية.

2-4-1. الكفاية النفسية

من معايير الكفاية التي اعتمدتها بعض نماذج النحو التوليدي التحويلي كنموذج النحو المعجمي الوظيفي (بريزنان 1982) معيار "الواقعية النفسية" القاضي بإخضاع قواعد النحو إلى رائز مدى مطابقتها للإواليات التي تقوم بذهن المتكلم أثناء عملية إنتاج العبارات اللغوية.

وقد اعتمد المعيار نفسه في نظرية النحو الوظيفي أيضاً تحت مصطلح "الكفاية النفسية" الذي يحدّده ديك (ديك 1997 أ:13) كالتالي: "تنقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم. تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين يحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها. وعلى النحو الوظيفي الذي يروم الوصول إلى الكفاية النفسية أن يعكس بطريقة أو أخرى ثنائية الإنتاج / الفهم هذه".

إن السعي في مشارفة تحقيق الكفاية النفسية كان وما يزال هاجساً دائما لدى منظري النحو الوظيفي دافعا لهم في وضع قيود على النحو بنية واشتغالاً.

(أ) من أهم القيود على بنية النحو وجوب مطابقته لعملية التواصل بشقيها وإن رمت الجهود في الغالب إلى مطابقة عملية الإنتاج خاصة كما سنرى؛

(ب) ومن أهم القيود على اشتغال النحو وجوب خلوّه من قواعد التحويل المغيرة للبنية التي برهنت التجارب النفسية اللغوية على منافاتها للواقعية النفسية حيث ثبت أنها اعتباطية لا تطابق إواليات إنتاج العبارات اللغوية.

3-4-1. الكفاية النمطية

من خصائص الأنحاء التقليدية، كما هو معلوم، أنها كانت تكتفي بالتقعيد للغة واحدة (العربية أو الفرنسية أو غيرهما) وأنها كانت تروز قواعدها انطلاقا من معطيات تلك اللغة الواحدة. ومن المعلوم أيضا أن النظريات اللسانية الحديثة تستهدف، بخلاف الأنحاء التقليدية، وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية على اختلافها. وتأخذ هذه النظريات في مسعاها ذلك منحيين أساسيين اثنين: منحى نمطي ومنحى كلي يتمثل أساساً في نظرية النحو التوليدي التحويلي. أما الدراسات النمطية فإنها تروم وصف خصائص أكثر عدد من اللغات وإرجاعها إلى أنماط معينة على أساس معايير معينة كمعيار الرتبة في الجملة وداخل المركب الاسمي. وأما النظريات التي تسير في المنحى الكلي فإن هدفها وضع نحو كلي للملكة اللسانية تتفرع عنه حسب وسائط معينة أنحاء للغات الخاصة. وثمة منحى وسط يعرفه ديك (ديك 1997 أ: 15) كالتالي: "يزعم المنظرون للسان الطبيعي أن بإمكانهم حصر الاهتمام في لغة واحدة أو في عدد من اللغات بينما يقارب النمطيون اللغات مقاربة "محايدة نظريا" تعتمد منهجا استقرائيا شبه تام. إن الدراسة النمطية لا تكون ذات نفع إلا إذا أطرتها مجموعة من الفرضيات النظرية ولا تكون، في المقابل، النظرية اللسانية ذات كبير جدوى إلا إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق".

وقد حاولنا في مكان آخر (المتوكل 2003) البرهنة على أن نظرية النحو الوظيفي تقف موقفا وسطا بين قطبي الكلية والنمطية كما حاولنا أن نبين أنه بالإمكان تنميط اللغات ورصد تطورها على أساس أن التنميط وليد عملية "انتقاء" وأن التطور ناتج عن عملية "تنقّل" تتمان داخل نموذج مستعملي اللغة.

2. تنظيم النحو

نقصد هنا بتنظيم النحو ما يُقصد عامة أي أولا مكونات النحو (أو النموذج) وثانيا كيفية اشتغال هذه المكونات من حيث العلاقات التي تقام بين كل مكون والمكونات الأخرى والاتجاه العام الذي يتم فيه هذا التعالق.

2-1. المبادئ العامة وتنظيم النحو

يمكن بل يجب التمييز داخل كل نظرية لسانية (وكل نظرية علمية بوجه عام) بين الفرضيات العامة المعتمدة والمنطلق منها والنموذج الذي يصوغه المنظر على أساس تلك الفرضيات. ضابطان اثنان يحكمان العلاقة بين هذين الشقين للنظرية:

(أ) **أولا**: يجب أن يكون تنظيم النحو منسجما تماماً مع الفرضيات العامة وهو ما يسمى عادة مبدأ أو قيد "التناسق" الذي يضمن إرضاؤه عدم وقوع التناقض بين منطلقات النظرية وعملية النمذجة. ويحكم قيد "التناسق" هذا طبيعة مكونات النموذج كما يحكم العلاقات القائمة بينها.

للتمثيل لذلك نقول عن نظرية ما تسعى في أن تكون نظرية وظيفية إنها نظرية متناقضة إذا لم تفرد للخصائص التداولية مكونا قائم الذات أو إذا أحلت هذا المكون في تنظيم النحو محلا لا يمكنه من التحكم من المكونات الأخرى. وثمة أمثلة أخرى للتناقض تتفاوت خطورتها ليس هنا مجال تفصيلها.

(ب) **ثانيا**: أثناء التطورات التي يمكن أن تلحق نظرية ما، يجب أن تعدّل صياغة النحو طبقا لأي تعديل يتم في الفرضيات العامة المنطلق منها. بتعبير آخر، يجب أن يستتبع كل تغيير من الفرضيات تغييرا في تنظيم النحو يناسبه ويضمن المحافظة على قيد التناسق.

2-2. النمذجات

اقترحت في نظرية النحو الوظيفي منذ ظهورها ثلاث صياغات يُصطلح على تسميتها عادة للتبسيط "ما قبل النموذج المعيار"(ديك 1978) و"النموذج المعيار" (ديك 1997 أ و ب) و"ما بعد النموذج المعيار".

يتسم تطور النمذجة في نظرية النحو الوظيفي بمسار دائري ينطلق من "**الأحادية**" إلى "**التعدّد**" ثم العودة إلى "**التوحّد**". هذا المسار الدائري ذو الخطات الثلاث يمكن أن ترد إليه تطور النظريات اللسانية بوجه عام حيث تبدأ النظرية بسيطة التكوين ثم تغنى وتتعدّد مكوناتها ومجالاتها ثم تتوحّد أو تسعى في التوحّد. لنر الآن كيف مرت النمذجة في نظرية النحو الوظيفي بهذه الخطات الثلاث.

2-2-1. ما قبل النموذج المعيار:

يتمثل طابع الأحادية في النموذج الأوّل في جوانب ثلاثة: موضوع الدرس وبنية النحو وتكوين البنية التحتية للعبارات اللغوية.

(أ) كان من مزاعم النحو الوظيفي منذ نشأته أنه نحو للخطاب بيعديه المقالي والمقامي معاً حيث لم تقارب اللغة في هذا النحو قط بوصفها معطى مجرّداً قوامه ألفاظ وتراكيب معزولة عن سياق إنتاجها وذلك ما يمكن أن نتوقعه، بمقتضى مبدإ التناسق، من نظرية ذات توجّه وظيفي يؤمن بتبعية البنية للوظيفة.

إلا أن الدراسات الوظيفية في تلك الفترة، ربما لأسباب برمجيّة، انحصرت في مجالي الجملة والمركب الاسمي بحيث لا نعرف، فيما نعرف، أن دراسة وظيفية ما استهدفت في تلك المرحلة مقاربة نصّ بأكمله.

(ب) تكمن أحادية الجهاز الواصف في النموذج المعني بالأمر في كونه لا يمثل إلا للمعرفة اللغوية الصّرف (النحوية) لا يكاد يتعداها. وهو بذلك يغفل التمثيل للمعارف الأخرى التي

يستخدمها المتكلم – السامع في عمليتي إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها.

(ج) أما أحادية البنية التحتية مصدر اشتقاق العبارات اللغوية فإنها تكمن في أمرين: التمثيل لبعض الخصائص الدلالية والتداولية فقط وخطية هذه البنية التي ترصد تلك الخصائص في مستوى واحد لا سلمية تحكم عناصره.

2-2-2. النموذج المعيار

آنس منظر النحو الوظيفي قصوراً في النموذج الأول بعد سنوات من تفعيله وتمريره بمحك ضابط الكفايات الثلاث، التداولية والنفسية والنمطية؛ ولاحظوا أن مردّ هذا القصور هو أحادية النموذج من حيث موضوع الدرس وتكوين الجهاز الواصف وطبيعة التمثيل التحتي للخصائص الدلالية والتداولية.

وقد كانت ملاحظة هذا القصور حافزاً لتضافر الجهود لتوسيع مجال النحو وإغناء إوالياته. وقد تم ذلك على الشكل التالي:

(أ) سعى اللسانيون الوظيفيون في مجاوزة حدود الجملة كموضوع للدرس وأصبحوا يعنون بمقاربة خصائص النص. وكان المنطلق في سعيهم ذلك ما أورده ديك في الفصل الثامن عشر من الجزء الثاني من كتابه الأخير (ديك 1997 ب) حيث اقترح صوغ بنية النص على أساس عملية إسقاط لبنية الجملة مكونات وعلاقات ووظائف، على أساس افتراض أن هذه المكونات والعلاقات والوظائف واردة في بنية النص ورودها في بنية الجملة.

(ب) لم تعد معرفة المتكلم – السامع في النموذج المعيار مقصورة على المعرفة اللغوية الصِّرف وأصبح النحو مجرد قالب ضمن قوالب نموذج مستعمل اللغة كالقالب المعرفي والقالب المنطقي

والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي المرصودة للتمثيل للطاقة المعرفية والطاقة المنطقية والطاقة الاجتماعية والطاقة الإدراكية على التوالي.

(ج) أما إغناء البنية التحتية مصدر الاشتقاق فقد تم عن ثلاث طرق: "أولا، تطعيم هذه البنية بخصائص دلالية وتداولية لم تكن تتضمنها في النموذج الأول (سمات إنجازية ووجهية) وثانيا، التمييز بين سمات دلالية كانت ترصد في نفس الخانة (السمات الجهية الوصفية والسمات الجهية التسويرية) وثالثا التمثيل للخصائص الدلالية والتداولية في شكل بنية تحتية متعددة الطبقات تحكم طبقاتها سلمية حيّزية.

3-2-2. ما بعد النموذج المعيار

بعد عمليتي التوسيع والإغناء قادت اللسانيين الوظيفيين الرغبةُ في تحصيل أكبر قدر من البساطة والاقتصاد إلى بذل الجهود في توحيد النموذج. ولنلفت الانتباه هنا إلى أن التوحّد غير الأحادية. فالأحادية وصف لنموذج كالنموذج الأول ذي بعد واحد (نموذج جملة، نموذج نحوي صرف...) في حين أن التوحدّ يطبع نموذجاً متعدّد الأبعاد تنصهر أبعاده المختلفة في بوتقة جامعة واحدة.

وقد تم التوحيد بالنسبة لموضوع الدرس على أساس افتراضين تم في الاصطلاح على تسميتهما "افتراض الإسقاط" و"افتراض الموازاة".

(أ) أول هذين الافتراضين أن بالإمكان إسقاط بنية الجملة مكونات وعلائق ووظائف على النص. وقد ذهب ديك (ديك 1997 ب) في هذا الباب، كما أسلفنا، إلى أن ما نجده في الجملة من مكونات وعلاقات ووظائف نجده تقريبا حين ننتقل من مجال الجملة إلى مجال النص.

(ب) أما ثاني الافتراضين فهو أن مختلف أقسام الخطاب، من النص إلى الكلمة، تتآسر باعتبار توازيها البنيوي. وقد صغنا في مكان آخر (المتوكل 2003) مفهوم الموازاة في شكل افتراض عام قوامه أن ثمة بنية نموذجية للخطاب تتحقق بالدرجة المثلى في النص ويتفاوت تحققها بدرجات تنازلية انحدارا من النص إلى المفردة.

أما في يخص توحيد الجهاز الواصف، فقد تم عن طريق اختزال قوالب نموذج مستعملي اللغة بضم بعضها إلى بعض وإدماج بعضها في بعض.

كان من نتائج هذه الجهود وضع نحو وظيفي موحّد يكفل مقاربة الخطاب بمختلف أقسامه ومختلف أنماطه كما سنرى في المبحث الموالي.

2-3. نحو الخطاب الوظيفي

كانت السنوات الأخيرة قبيل وبعد النموذج المعيار (ديك 1997) سنوات إرهاص لنحو وظيفي جديد. ومن أبرز الاقتراحات لصياغة هذا النحو الجديد، النحو المتسم أساساً بالتوحّد كما أسلفنا: "النحو الوظيفي المتنامي" (ماكنـــزي 1998) و"نحو الطبقات القالبي" (المتوكل 2003 و2004) و"نحو الخطاب الوظيفي" (هنخفلد 2004).

يقوم النحو الوظيفي المتنامي، كما توحي بذلك تسميته، على أطروحة أن الأصل في الخطاب المكونات البسيطة (مفردات، مركبات اسمية...) تتنامى خلال عملية التواصل لتصبح مكونات متزايدة التعقيد لا العكس كما هو الشأن في أول الأنحاء التحويلية حيث تعد المكونات البسيطة ناتجة عن مكونات معقدة (جمل) بواسطة قواعد حذف. أما النحوان الآخران فإنهما يتقاربان (إلى حد إمكان اندماج بعضهما في بعض) من حيث إنهما كليهما يفترضان إمكان الجمع بين مفهومي الطبقية والقالبية في جهاز واصف واحد، وهما، كما نعلم، مفهومان ذهب بعض

اللسانيين الوظيفيين (كرون 1997) إلى عدّهما في وقت ما يؤسسان لنـــزوعين مختلفين واتجاهين متباينين في حظيرة نظرية النحو الوظيفي.

بما أننا عرضنا بالتفصيل في مكان آخر (المتوكل 2003) لنحو الطبقات القالبي سنقصر الحديث هنا على نحو الخطاب الوظيفي كما اقترحه هنحقلد (2004) محيلين القارئ على كتابات هذا اللساني الأخيرة.

2-3-1. المرتكزات المنهجية

يشاطر نحو الخطاب الوظيفي النماذج المقترحة قبله المبادئ العامة المعتمدة في النظرية ككل وهي المبادئ التي عرضنا لأهمها بإيجاز في المبحث الأول. لكنه رغم التآسر النظري العام يخالف تلك النماذج في بعض المرتكزات المنهجية نورد أهمها في ما يلي.

2-3-1-1. من الجملة إلى الخطاب

أهم منجزات نحو الخطاب الوظيفي من حيث موضوع الدرس اللساني مجاوزة النقاش الذي دار في الأدبيات اللسانية (الوظيفية وغير الوظيفية) عن ثنائية "لسانيات الجملة" / "لسانيا النص" وكذلك مجاوزة نقاش ما إذا كانت بنية النص إسقاطاً لبنية الجملة أو بنية مستقلة قائمة الذات.

وقد تمت مجاوزة هذين النقاشين باتخاذ الخطاب موضوعاً للدرس سواء أكان الخطاب نصا كاملا أم جملة أم مركبا اسميا أم مفردة واحدة.

بتعبير آخر، أصبح موضوع المقاربة اللسانية يقاس لا بالتقسيمات التركيبية التقليدية بل بكل ما يمكن أن يشكل وحدة تواصلية في موقف تواصلي معين.

يستعير نحو الخطاب الوظيفي بنية الخطاب من مدرسة سويسرا (رولي) الذي يرى أن "المحاورة" مجموعة من "النقلات الحوارية" وحداتها الدنيا "أفعال خطابية".

لنأخذ مثالا للتفاعل اللغوي في هذا التصوّر المحاورة القصيرة المستوحاة من مثال وارد في (كرون 1997: 20):

(1) أ- الفتيات الشقراوات الرائعات؟ فعل خطابي 1 ⎤ نقلة 1 ⎤
سيغادرن الحي غدا مع الأسف فعل خطابي 2 ⎦ ⎥ محاورة
ب- كم ذا آسف لذلك فعل خطابي نقلة 2 ⎦

يشكل المثال (1) محاورة بين متخاطبين (أ و ب) تتكوّن من نقلتين حواريتين (نقلة 1 ونقلة 2) قوام الأولى فعلان خطابيان والثانية فعل خطابي واحد.

ما يجب لفت الانتباه إليه هنا هو أن الوحدات الخطابية ليست الأقسام التركيبية التقليدية بل أفعال خطابية قد تكون جملا كما في النقلة الثانية وفي الشق الثاني من النقلة الأولى أو مجرّد مركّب اسمي كما هو شأن الشق الأول من النقلة الأولى.

ومن أمثلة تحقق الوحدة الخطابية الدنيا، الفعل الخطابي، في مجرّد مركبات اسمية "المكونات الخارجية" (المبتدأ والذيل) والأجوبة المقتضبة وأسماء الاستفهام في الاستفهامات الصدى:

(2) أ- **هند**، لن أكلمها بعد اليوم
ب- لن أكلمها بعد اليوم، **هند**

(3) أ- إلى أين أنت ذاهب؟
ب- **إلى مكتبي**

(4) تزوج خالد **من**؟

2-3-1-2. من القصد إلى النطق

يسعى منظرو النحو الوظيفي بوجه عام إلى وضع نموذج لمستعملي اللغة يعكس عملية إنتاج الخطاب حيث يمكن أن نقول عن هذا النموذج

إنه "نموذج متكلم" أكثر مما هو "نموذج متلق". إلا أن ثمة اختلافا بيّنا في ترتيب مراحل إنتاج الخطاب بين النحو الوظيفي المعيار ونحو الخطاب الوظيفي.

ينطلق اشتقاق العبارات في النموذج المعيار، كما نعلم، من إطار حملي ممثل لمختلف خصائص المفردة المحمول يتم توسيعه تدريجيا عن طريق عمليات إدماج وإضافة إلى حين الوصول إلى البنية التحتية التامة التحديد المجمّعة.

ثبت على مر السنين الأخيرة أن هذه المسطرة الاشتقاقية تتعارض وأحد الأهداف الكبرى لنظرية النحو الوظيفي الذي هو السعي في تحقيق الكفاية النفسية الآنف تحديدها من حيث إنه لا يعكس تماماً عملية إنتاج الخطاب. لتلافي هذا التعارض، اقترح هنخفلد (2004) صوغ نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من وجهة نظر لفلت (1978) الذي يرى أن المتكلم ينتج العبارة اللغوية في مراحل أربع: تحديد القصد فتحديد الفحوى المناسب للقصد فصوغ القصد والفحوى في تركيب مناسب ثم أخيرا تحقيق هذا التركيب نطقا أو رسما (حسب قناة التواصل التي يختارها).

محاكاة هذه المراحل الأربع صيغ نحو الخطاب الوظيفي على أساس أن يتضمن أربعة مستويات للتمثيل خاضعة للتراتبية التالية: المستوى العلاقي (التداولي) فالمستوى التمثيلي (الدلالي) فالمستوى الصرفي — التركيبي (أو البنيوي) ثم المستوى الصوتي. سنعود لاحقا إلى تكوين النحو وعلاقاته بمكونات "خارجية" أخرى.

3-1-3-2. التوفيق بين الطبقية والقالبية

أتيحت لنا الفرصة في مكان آخر (المتوكل 2001 و2003) للعرض لنشأة اتجاهين في نظرية النحو الوظيفي سميا آنذاك "الاتجاه الطبقي" و"الاتجاه القالبي". يقوم الاتجاه الثاني الذي ترو‌ده كرون (كرون 1997) على أطروحة أن بنيتي الجملة والنص ليستا متطابقتين تمام التطابق وأن

النحو الوظيفي مجبر للمرة الثالثة إلى أن يفرد لكل من البنيتين قالبا خاصا على أساس أن يتعالق القالبان وفقا لما تقتضيه القالبية.

في سعيه في توحيد النحو جمع نموذج نحو الخطاب الوظيفي بين الاتجاهين حيث صاغ كل مستوى من المستويات الأربعة الآنفة الذكر في شكل قالب يمثل بنية سلمية ذات طبقات يحكم بعضها بعضا عن طريق علاقات حيزية وأصبح النحو بذلك نحوا طبقيا وقالبيا في ذات الوقت.

2-3-1-4- الفصل بين الدلالة والتداول

في مقابل الجمع بين الطبقية والقالبية، يرتئي نحو الخطاب الوظيفي، بناءاً على مجموعة من الاقتراحات أهمها اقتراح فيت (فيت (1998))، أن تفصل الدلالة عن التداول بعد أن كانا متواجدين في نفس البنية التحتية في النموذج المعيار.

كان ناتج هذا الفصل أن الخصائص التداولية والخصائص الدلالية تحدد في مستويين أو قالبين مستقلين وإن تعالقا: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

من أهم الاستدلالات التي قدّمت في هذا الصدد وجود عبارات من قبيل (5 أ-ج):

(5) أ- يا هند !
ب- ويحك !
ج- هيهات !

من الواضح أن العبارات الواردة في الزمرة (5) حمولة تداولية لكنها تفتقد، في المقابل، إلى فحوى دلالي محدّد كباقي العبارات اللغوية.

في هذه الحالات يفضي المستوى العلاقي إلى المستوى البنيوي مباشرة دون المرور بالمستوى التمثيلي.

ومما يمكن إضافته إلى الاحتجاج للفصل بين الدلالة والتداول أن بعض الخصائص التداولية كالقوة الإنجازية والسمات البؤرية والوجهية يمكن أن تتعالق في غالب الأحيان تعالقا مباشرا بالمكون الصوتي التطريزي حيث تُجرى قواعد إسناد النبر والتنغيم.

2-3-2. بنية النموذج

تتخذ بنية النموذج في نحو الخطاب الوظيفي الشكل العام الموضح في الرسم (6) الوارد في (هنخفلد 2004: 376).

يستدعي الرسم (6) ملاحظات عن تكوينه من جهة وعن كيفية اشتغال مكوناته من جهة ثانية:

2-3-2-1. مكونات النموذج

قوام النموذج أربعة مكونات، مكوّن مركزي هو المكوّن النحوي ومكونات "مساعدة" هي المكون المفهومي (أو المعرفي) والمكون السياقي والمكون الإصاتي.

(أ) يستخدم المكون النحوي إواليّتين أساسيتين هما إواليّة "الصياغة" وإوالية "التعبير". تضطلع الإوالية الأولى بصوغ القصد من الخطاب وفحواه أي بصوغ الخصائص التداولية والدلالية. وتستمد إوالية الصياغة موادّها من "الخزينة" التي تطعمها بأطر ووحدات معجمية ومخصصات. ناتج عملية الصياغة هذه مستويان تحتيان اثنان: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي حيث تحدَّد الخصائص التداولية والخصائص الدلالية على التوالي. أما الإوالية الثانية، إوالية التعبير، فإن مهمتها نقل المستويين التحتيين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق إجراء فئتين من القواعد: قواعد صرفية – تركيبية وقواعد صوتية تستخدم كمواد لها بنيات وصرفات وأصوات.

(ب) أول المكونات المساعدة التي لا تنتمي إلى النحو في حد ذاته، المكون المفهومي (المعرفي) الذي يتضمن القدرة اللغوية والتواصلية للمتكلم من جهة ومعارفه عن العالم (واقعي أو "ممكن") من جهة ثانية. ويُميز داخل هذا المكوّن بين مقاصد المتكلم وتصوراته لمواقع وينعكس هذا التمييز داخل المكون النحوي في الفصل بين المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

(ج) يشكل المكون السياقي محلّ التمثيل لطاقتين من المعلومات التي يلجأ إليها المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب: معلومات لغوية يستقيها من خطاب سابق ومعلومات "مقامية" يستقيها من موقف التواصل ذاته.

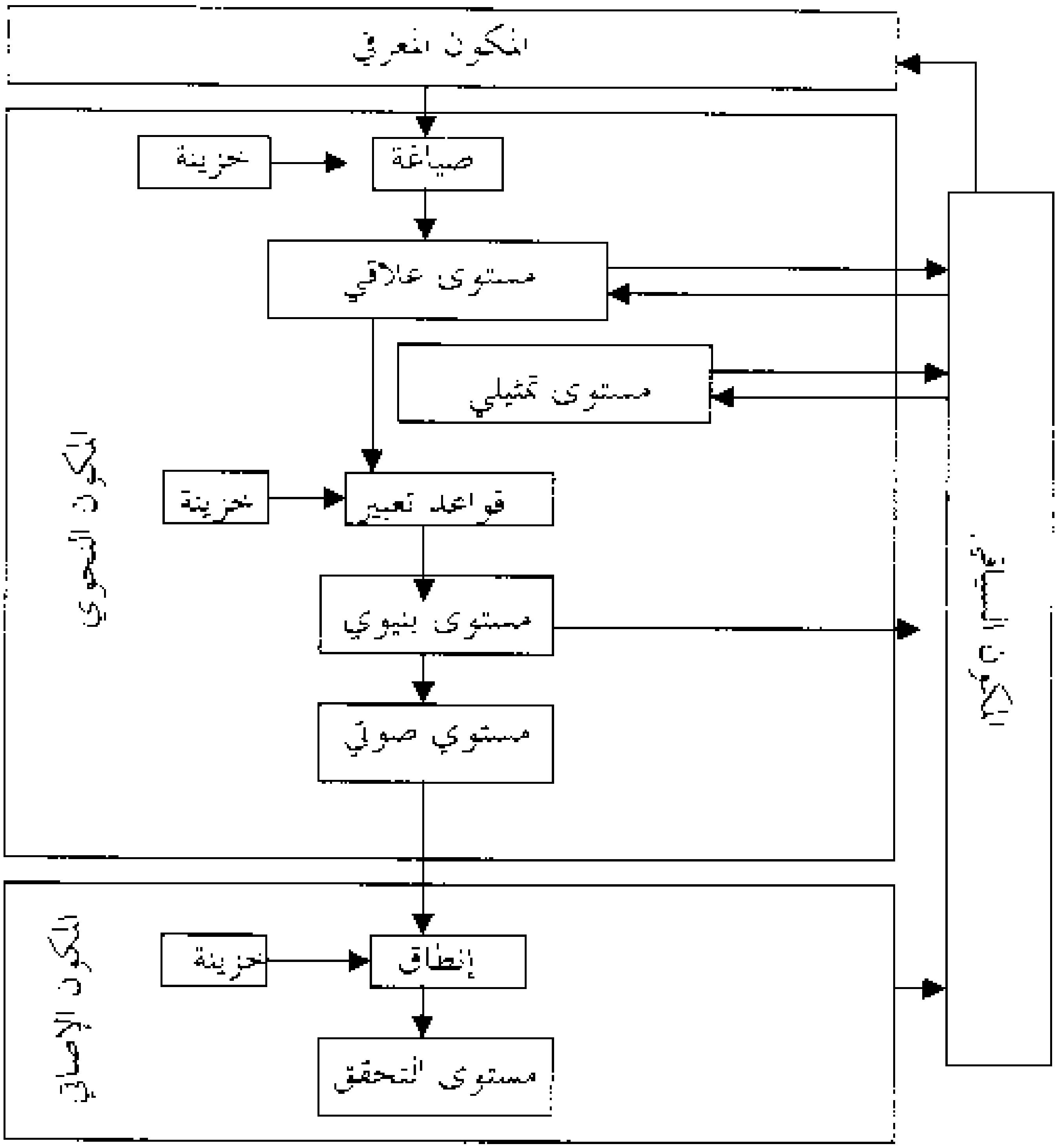
(د) لا يشكل المستوى البنيوي الناتج عن إجراء قواعد التعبير الصرفية – التركيبية والصوتية خرجا نهائيا، حيث يظل في حاجة إلى أن يحقق إما إصاتة أو خطاً أو إشارة. تحقيق المستوى البنيوي هذا يضطلع به مكون رابع، المكون الإصاتي في حالة العبارات اللغوية، يستقي مواده من الخزينة وهي أصوات وبنيات تطريزية[4].

قبل الانتقال إلى الحديث عن كيفية اشتغال مكونات نحو الخطاب الوظيفي، نرى من المفيد أن نشير إلى بعض الجوانب التي لها فيما نعتقد، أهميتها:

(أ) في إطار النـــزوع إلى توحيد النحو كما أسلفنا، عمد هنخفلد (2004) إلى تعديل واضح في مكونات نموذج مستعملي اللغة كما تصوره ديك (ديك 1997). من مظاهر هذا التعديل <u>حذف</u> و<u>إدماج</u> و<u>إضافة</u>.

حُذف من النموذج المعيار مكونان (أو قالبان) اثنان هما المكون المنطقي والمكون الاجتماعي اللذان لم نعد نرى لهما أثراً في نحو الخطاب الوظيفي كما يتضح من الرسم(6).

(6) نموذج نحو الخطاب الوظيفي



وأُدمج المكون الإدراكي في مكون أعم وأوسع، هو المكون السياقي الذي أصبح يشمل، بالإضافة إلى المعلومات المستقاة من الخطاب السابق، معلومات تستمد من الموقف التواصلي وهي معلومات كان يتكفل بإعطائها المكون الإدراكي في النموذج المعيار.

إما الإضافة فتكمن في تطعيم النحو بمكون إصاتي موكول إليه نقلُ المستوى البنيوي خرج قواعد التعبير إلى مستوى صوتي (أو غير صوتي) باعتبار أن المستوى البنيوي تمثيل مجرّد يقتضي أن يحقق.

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا هو: هل لهذا التعديل الذي طرأ على نموذج مستعملي اللغة ما يبرّره؟

إجابتنا عن هذا السؤال هي أن التقليص محبّذ سواء أكان حذفا أو دمجا إذا كان يستهدف الاقتصاد والتقليل من الكلفة إلا أن الاقتصاد لا يجب أن يكون على حساب كفاية النحو (تداوليا ونفسيا ونمطيا). فيما يخص حذف المكونين المنطقي والاجتماعي، نرى أنه حذف لما لا يلزم حذفه.

من أدلة ضرورة المكون المنطقي أن خطاباً من قبيل(7) تكمن سلامته بالإضافة إلى "نحويّته" في صحة الاستدلال المنطقي الذي يتضمنه:

(7) أ - كل إنسان فان
ب- بكر إنسان
ج - إذن، بكر فان

ومّما يحتجّ لضرورة تزويد النموذج بمكون اجتماعي أن تحديد بعض الخصائص البنيوية يستلزم معلومات اجتماعية بيئية أو طبقية. من أمثلة ذلك ورود أداة الاستفهام "هُو" في التعبير المصري الدارج التالي:

(8) هُو أنت مسافرة بكره؟

إذا ثبتت ضرورة الإبقاء على المكوّنين المنطقي والاجتماعي أصبح من المتعين تحديد محلهما داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي. في هذا الباب بالذات اقترحنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) أن يتوسط المكون المنطقي بين المكوّنين النحوي والسياقي من جهة والمكون المعرفي من جهة ثانية باعتباره أداة لتحويل المعارف المستقاة من المكوّنات الثلاثة من معارف ظرفية إلى معارف عامة. أما المكوّن الاجتماعي فثمة إمكانان اثنان: إمّا أن يُدمج فحواه في المكون السياقي باعتبار المعلومات التي تستقى منه معلومات سياقية عامة في مقابل المعلومات السياقية الخاصة بالموقف التواصلي عينه أو يوضع قبل المكون المعرفي ذاته كمكوّن قائم الذات.

2-3-2-2. طريقة اشتغال النموذج

بعد العرض للجانب "الاناطومي" للجهاز الواصف في نحو الخطاب الوظيفي، نخصّص هذه الفقرة للحديث عن جانبه "الفيزيولوجي"؛ أي عن كيفية اشتغال مختلف مكوناته.

(أ) أوّل خصائص هذا النموذج أنه يشتغل بكيفية قالبية. وتعني القالبية هنا (وفي أي نحو ذي طابع قالبي) أموراً ثلاثة هي:

(1) تتسم القوالب بخاصية انفتاح بعضها على بعض،

(2) لكل قالب مبادئه وإوالياته التي تخصه؛

(3) رغم استقلال كل قالب من حيث مبادئه وإوالياته، تفضي القوالب بعضها إلى بعض حيث يتخذ بعضها "دخلا" له "خرجَ" بعض.

(ب) يعدّ هنخفلد (2004) المكون المعرفي "**القوة الدافعة**" التي تحرك المكون النحوي مباشرة والمكونات الأخرى بطريقة غير مباشرة. فهو المنطلق الأول لعملية إنتاج الخطاب إذ منه يستقي المتكلم المعارف اللغوية وغير اللغوية التي يستخدمها أثناء هذه العملية.

إذا ما أخذ باقتراحنا تزويد نموذج نحو الخطاب الوظيفي بمكون اجتماعي قائم الذات، كان هذا المكون "قوة دافعة" إضافة إلى المكون المعرفي.

(ج) ينفتح المكون السياقي على المكون النحوي حيث إنه يتفاعل أخذاً وعطاءاً مع مستوياته الثلاثة العلاقي والتمثيلي والبنيوي. من أمثلة تطعيم المكون السياقي للمكون النحوي العبارات التي من قبيل(9):

(9) هل تريد ذلك؟

العبارة (9) عبارة ملتبسة يكمن التباسها في إحالة اسم الإشارة "ذلك". فهذا الاسم يمكن أن يحيل إمّا على ذات تتواجد في الموقف التواصلي أثناء إنتاج العبارة أو على قطعة من خطاب سابق كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (10 أ-ب):

(10) أ - هل تريد ذلك الكتاب الذي فوق الطاولة؟

ب- ستزورك هند غداً فهل تريد ذلك؟

إن الالتباس الذي نجده في العبارة (9) لا يمكن رفعه إلا باللجوء إلى المعلومات المتوافرة في المكون السياقي بشقيه الإدراكي (المقامي) أو الخطابي.

وينفتح المكون السياقي أيضا على المكون المعرفي حيث تُحوّل المعارف السياقية إلى معارف عامّة. اقترحنا في هذا الباب أن يتم هذا التحويل بواسطة مكوّن منطقي يتوسط المكونين السياقي والمعرفي كما أسلفنا.

(د) يتخذ المكون الإصاتي دخلا له، كما يتبين من الرسم (6)، لا المستوى البنيوي فحسب بل كذلك المستوى العلاقي حيث يضطلع بتحقيق السمات التداولية (القوة الإنجازية، الوجه والوظائف التداولية) في شكل بنية نبرية — تنغيمية.

ويُفضي المكوّن الإصاتي إلى المكوّن السياقي الذي يقوم بنقل عناصر من المستوى التعبيري إلى المستوى التمثيلي حيث تصبح تلك العناصر مكوّنات يحال عليها في خطاب لاحق.

2-3-3. مسطرة الاشتقاق

نركّز اهتمامنا الآن على المكوّن النحوي خاصة وطريقة اشتغال إوالياته أثناء إنتاج الخطاب.

يتبين من الرسم (6) أن اشتقاق العبارة اللغوية يمر بمراحل ثلاث تضطلع بتنفيذها ثلاث إواليات: صياغة فتعبير فإصاتة.

2-3-3-1. الصياغة

الصياغة، كما مر بنا، ترجمة للقصد من الخطاب من جهة ولفحواه من جهة ثانية يتم تحديدها في مستويين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي.

2-3-3-1-1. المستوى العلاقي

من المعلوم لدينا الآن أن الوحدة الدنيا للخطاب هي الفعل الخطابي. بنية الفعل الخطابي، حسب اقتراح هنخفلد (هنخفلد 2004)، في مستواه العلاقي هي البنية التالية:

(11) (ف خ1:[نج (ك) (ط) (ف:[(ح1) (إ ح1)](ف))](ف خ))

يتضح من البنية (11) أن الفعل الخطابي (ف خ 1) يقوم على قوة إنجازية (نج) ممثل لها في شكل إطار إنجازي مجرّد يتخذ موضوعات له المتكلم (ك) والمخاطب (ط) والفحوى المراد تبليغه (ف 1)، ويتكون عنصر الفحوى نفسه من فعلين لغويين: فعل حملي (ح 1) وفعل إحالي (إح 1).

على أســـاس البنية (11) يكـــون المستوى العلاقي للجملة (12) هـــو (13):

(12) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً.

(13) (ف خ 1: [خب (ث)(ط)(ف 1: [(ح 1) بؤ (إ ح1) مح] (ف 1)] (ف خ1))

ملاحظتان أساسيتان هنا هما الملاحظتان التاليتان:

(1) تستقي الصياغة موادها التي هي الإطار العلاقي ومخصصاته ووظائفه من الخزينة. ولنشر هنا إلى أن الخزينة لم تعد، كسابق عهدنا بها في النموذج المعيار، مكونا مستقلا قائم الذات بل أصبحت موزعة بين إواليات المكون النحوي الثلاث: الصياغة والتعبير والإصاتة كما يتضح من الرسم (6).

(2) تسند الوظائف التداولية (المحور والبؤرة) في المستوى العلاقي على أساس أن الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، أداة...) والوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) تسند في المستويين التمثيلي والبنيوي على التوالي.

توزيع فئات الوظائف هذا يخالف مخالفة جليّة توزيعها في النموذج المعيار حيث كان يتم إسنادها حسب الترتيب التالي: وظائف دلالية فوظائف تركيبية فوظائف تداولية: من البيّن أن التوزيع الحالي يفضل منطقا التوزيع الأول إذ توضع كل فئة من الوظائف في المستوى المناسب[5].

2-3-3-1-2. المستوى التمثيلي

يقترح هنخفلد (هنخفلد 2004) للمستوى التمثيلي بنية سلمية ذات طبقات ثلاث: قضية (ق) وواقعة (و) وخاصية (خ).

بنية المستوى التمثيلي حسب هذا الاقتراح هي البنية (14):

(14) (ق 1: [(و1 ك [(خ1)(س1)] (و1))] (ق 1))

طبقا لهذه البينية العامة، تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (12) هي البينية (15):

(15) (أس ق 1: [(سق و1: [غ تا خ1: غادر (ع س 1: فتيات شقراوات رائعات (س1)) منف (ع س2: حي (س2)) متق] (و1): غداً (و1)) زم] (ق 1): مع الأسف (ق 1)).

لنلاحظ هنا الأمور التالية:

(1) إذا قارنا بين المستوى العلاقي (13) والمستوى التمثيلي (15) وجدنا المستوى الأول خلوا من الوحدات المعجمية التي لا تظهر إلا في المستوى الثاني؛

(2) أدرجت العبارة الوجهية "مع الأسف" في طبقة القضية وذلك استمرار لما يُنهج في النموذج المعيار حيث تُعد العبارات الدّالة عن وجه ذاتي لواحق لهذه الطبقة؛

(3) تسند الوظائف الدلالية (منف، متق، زم) في المستوى التمثيلي دون الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) التي أصبحت تسند لاحقا أي في المستوى البنيوي.

2-3-3-1-3. المستوى البنيوي

ينقل المستويات التحتيّان العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق إجراء قواعد التعبير. وتستمد قواعد التعبير هذه موادّها الخام من قسط الخزينة الخاص بها. هذه المواد أطر تركيبية ووظائف تركيبية ومخصّصات صرفية تتحقق في شكل صُرفات لواصق (سوابق وأحشاء ولواحق) أو صرفات أدوات.

في هذا الباب، يلفت منخفلد (2004) الانتباه إلى الأمر الهام التالي: إذا كان بالإمكان أن تتآسر اللغات في العمق أي في المستويين العلاقي والتمثيلي فإنها تتباين في السطح أي في المستوى البنيوي إذ إن "لكل لغة إمكاناتها التعبيرية وذلك ما يؤدّي إلى اختلاف في وحدات التعبير من نحو إلى نحو". مفاد هذا أن اللغات تختلف في أطرها التركيبية ومخصّصاتها الصرفية كما تختلف في انتقائها للوظائف التركيبية[6] وإن كانت قواعد التعبير في شكلها العام واحدة. بتعبير آخر، تتحد اللغات في قواعد التعبير نفسها لكنها تتباين من حيث المواد الخام التي تستخدمها هذه القواعد.

فيما يخص اللغة العربية، يمكن أن نقول إن الإطار التركيبي للجملة الفعلية هو الإطار العام التالي:

(16) [[أص][مح/بؤ/وجه][ف][فا][مف][ص]]ج

حيث [أص] موقع الأداة الصدر؛ [مع/بؤ/وجه] الموقع الذي يحتله مكوّن محور أو مكوّن بؤرة أو مكون دال على إحدى السمات الوجهية الذاتية؛ [ف][فا][مف] مواقع الفعل والفاعل والمفعول؛ [ص] الموقع الذي تحتله مكوّنات لا وظيفة تداولية أو تركيبية لها.

بناء على الإطار التركيبي (16) وبعد انتقاء الوظائف التركيبية والمخصّصات الصرفية المناسبة أمكن أن نصوغ المستوى البنيوي للجملة (12) على الشكل التالي[7]:

(17) [[مع الأسف] م س [س –تغادر] ف[الـ–فتيات الـ–شقراوات الـ–رائعات] م س فا [الـ–حي] م س مف [غداً] م ظ] ج

يشكل المستوى البنيوي (17) دخلا للمكون الإصاتي الذي ينقله إلى المتوالية الصوتية (18):

(18) \مع الأسف ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً\.

خلاصة:

تنطلق نظرية النحو الوظيفي، كباقي النظريات اللسانية الوظيفية من أسس منهجية قوامها، إذا ما جُمعت، أن بنية اللغة تابعة لوظيفتها التواصلية، وعلى هذه الأسس صاغت هذه النظرية مختلف نماذجها المتلاحقة من النموذج الأول إلى النموذج المعيار ثم نموذج نحو الخطاب الوظيفي.

يسعى النموذج الأخير في تحقيق هدفين أساسين: أولا، توحيد نموذج مستعملي اللغة بتقليص مكوّناته حذفاً أو دمجا وثانيا، جعل هذا النموذج يشتغل بطريقة تحاكي، ما أمكن ذلك، مراحل إنتاج الخطاب.

تشتق العبارات اللغوية في هذا النموذج على أساس السعي في تحقيق هذه المحاكاة، بدءا من المستويين العلاقي والتمثيلي إلى المستوى الصوتي مروراً بالمستوى البنيوي.

يترك نحو الخطاب الوظيفي كما اقترحه هنخفلد، رغم مزاياه الجليّة، بعض الإشكالات العالقة أهمها الثلاثة التالية:

(1) هل إن الموضع المناسب للتمثيل للسمات الوجهية الذاتية هو طبقة القضية التي هي جزء من المستوى الدلالي إذا كنا نعلم أن هذه السمات سمات تداولية؟

(2) هل الطبقات المقترحة في المستوى التمثيلي كافية حقا لرصد كل السمات الدلالية التي يمكن أن ترد في العبارات اللغوية؟

(3) إذا أخذنا بمبدإ التماثل البنيوي بين الجملة والمركب الاسمي، فما هو التمثيل الأقدر على رصد هذا التماثل؟

سنقترح بعض الأجوبة الممكنة لهذه الأسئلة الثلاثة في ثنايا الفصلين الموالِيين.

الهوامش:

(1) يتعارض هذا التحديد مع تصورات أخرى للقدرة التواصلية حيث تعرف هذه القدرة تعريفا عاما من قبيل الثقافة والمعتقدات السائدة في مجتمع ما.

(2) اختصاص التداولية، في نظرية النحو الوظيفي، محصورة ومحددة في القوة الإنجازية والوظائف التداولية والسمات الوجهية الذاتية.

(3) راجع (المتوكل 1986) لتفصيل في كيفية تزويد النحو الوظيفي بطبقة خاصة ترصد فيها القوة الإنجازية بنوعيها الحرفية والمستلزمة.

(4) يشكل التحديد الصوتي جزءا من المستوى البنيوي، وهو بذلك يعبر عن المكون الإضافي الذي يقوم بدور "إنطاق" المستوى البنيوي الذي يظل قبل ذلك بنية مجردة.

(5) هذا التوزيع للوظائف يعيد النظر في تعريف وظيفتي الفاعل والمفعول. فبعد أن كانت هاتان الوظيفتان تعدّان وظيفتين وجهيتين (بكسر الواو) أعيد هنا في نحو الخطاب الوظيفي مفهومهما العادي فأصبحتا تحدّدان وتُسندان على أساس صرفي – تركيبي (الحالة الإعرابية والرتبة بالنسبة إلى اللغة العربية).

(6) من المعلوم أن الوظائف التركيبية، خلاف الوظائف الدلالية والتداولية، علاقات غير كلية واردة في أنحاء لغات وغير واردة في أنحاء لغات أخرى. راجع في هذا الباب (دبك 1997 أ) و(المتوكل 1987).

(7) اعتيد في نظرية النحو الوظيفي استعمال الحاضنات في التمثيل البنيوي للعبارات اللغوية. هذا لا يمنع طبعا من استخدام وسائل أخرى كالرسوم الشجرية المعروفة.

الفصل الثالث

بنيـــة الجملـــة

الفصل الثالث
بنيـــة الجملـــة

0- مدخل:

من خلال عرضنا في الفصل السابق لنموذج نحو الخطاب الوظيفي وكيفية اشتغاله ومسطرة الاشتقاق التي يقترحها، تكونت لدينا فكرة عن بنية الجملة في مختلف مستوياتها إلا أنها تظل فكرة عامة تدعونا **أولا**، إلى التدقيق في مكونات هذه البنية **وثانيا**، إلى معالجة الإشكالات المتروكة عالقة والتي أشرنا إليها في خلاصة الفصل السابق **وثالثا**، إلى تعميق البحث في تحقق البنية المعيار للجملة في مختلف أنماط الجمل.

1- حدود الجملة: بين المركز والضواحي

يستمر نحو الخطاب الوظيفي، انتهاجا للنموذج المعيار، في التمييز بين الجملة وبين "المكونات الخارجية" التي تواكبها وتشكل "ضواحيها" إذا جاز التعبير.

يقترح ديك (ديك 1997 ب) لقطعة الخطاب التي تتكون من الجملة وما يواكبها من العناصر الضواحي البنية العامة التالية:

(1) (مكون خارجي): جملة (مكون خارجي)

من أمثلة ذلك التراكيب (2 أ-ج) التي تتضمن، بالإضافة إلى الجملة، ضاحية مبتدأ وضاحية ذيلا وضاحية منادى على التوالي:

(2) أ - أما **ليلى**: فلم يعشقها سوى قيس
ب- لم نعد نراها كثيرا، **هند**
ج- يا **خالد**، إلى أين أنت ذاهب؟

يمكن التمثيل لمفصلة التراكيب الثلاثة بالبنيات العامة المبسطة التالية:

(3) أ- [[أما ليلى] مبتدأ [فلم يعشقها سوى قيس] جملة]
ب- [[لم نعد نراها كثيرا] جملة [هند] ذيل]
ج- [[يا خالد] منادى [إلى أين أنت ذاهب؟] جملة]

ويمكن تحديد خصائص المكونات الضواحي من منطلقات ثلاثة: استقلالها عن الجملة وموقعها والوظيفة الخطابية التي تقوم بها.

(أ) يرتبط المكون الضاحية، عادة، بالجملة عبر علاقة تداولية كعلاقة "الورود" التي يؤدّي خرقها إلى تركيب لاحن كالتركيب (4) مثلا في مقابل التركيب (2 أ):

(4)* أمّا <u>ليلى</u>، لم يعد يشربها أحد اليوم

وينضاف إلى رابط الورود، في غالب اللغات[1]، رابط إحالي هو الضمير العائد على المكون الضاحية كما هو الشأن في الجملتين (2 أ-ب).

بصرف النظر عن هذين الرابطين، يظل المكون الضاحية مستقلا عن الجملة. ومن مظاهر هذا الاستقلال المظاهر الأساسية التالية:

(1) ليس المكون الضاحية موضوعاً من موضوعات محمول الجملة ولا لاحقاً من لواحقه،

(2) ينتج عن ذلك أنه لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية وإنّما ينفرد بوظيفة خطابية "خارجية" لا يُسندها المحمول ولا تقع في حيزه،

(3) لا يقع المكون الضاحية في حيز القوة الانجازية المواكبة للجملة كما يتبين من المقارنة بين التركيبين التاليين:

(5) أ - هل **<u>هند</u>** عشقها قيس أم لم يعشقها؟
ب-* هل **<u>هند</u>** عشقها قيس أم بثينة؟

بل إن للمكون الضاحية قوة إنجازية تخصه قد تكون مباينة لقوة الجملة الإنجازية:

(6) **<u>ليلى</u>**؟ عشقها قيس.

ويمكن الذهاب، في هذا الباب، إلى ما ذهبت إليه كرون (كرون 1997) من أن بعض المكونات الضواحي ترد معبّرة عن فعل خطابي قائم الذات يشكل مع الفعل الخطابي الدّالة عليه الجملة نقلة حوارية تامة كما هو الشأن في الجملة الموردة في الحوار (1) في الفصل السابق والتي نعيد سوقها هنا تحت رقم (7):

(7) أ- الفتيات الشقراوات الرائعات؟ فعل خطابي 1 ⎤ - نقلة 1 ⎤
سيغادرن الحي غداً مع الأسف فعل خطابي 2 ⎦ محاورة
ب- كم ذا آسف لذلك فعل خطابي - نقلة 2 ⎦

سنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الموالي المخصص لبنية المركب الاسمي.

(4) يتجلى استقلال المكون الضاحية عن الجملة في مستوى البنية التطريزية حيث يفصل بينهما وقف يؤشر إليه خطا بفاصلة.

(ب) من الطبيعي ومن المنتظر أن تتموقع المكونات الضواحي خارج حيز الجملة إما قبلها كما في الجملتين (2 أ) و(2 ج) أو بعدها كما هو شأن المكون الذيل في الجملة (2 ب). إلا أن بعض هذه المكونات قد تتخلل الجملة في شكل قطع اعتراضية. مثال ذلك أنه بالإمكان أن نجد تراكيب من قبيل (8) بدائل للتراكيب التي من قبيل (2 ج):

(8) إلى أين، يا **خالد**، أنت ذاهب؟

(ج) يرصد ديك (ديك 1997 ب) وظائف المكونات الضواحي بإرجاعها جميعها إلى أربع فئات كبرى هي: "تنظيم الخطاب" وتوجيهه و"تنفيذه" و"تدبيره".

(أ) يقصد ديك (ديك 1997 ب: 386) بتنظيم الخطاب "مجموعة الإجراءات التي تمكّن المتكلم من ضمان بناء خطابه وضمان تلقيه من لدن المخاطب".

تقوم بهذه الوظيفة المكونات الضواحي "الفواتح" و"النواقل" و"الخواتم" والمبتدآت" و"الذيول".

سبق أن مثلنا للمبتدآت والذيول بالتركيبين (2 أ) و(2 ب). أما الفواتح والنواقل والخواتم فإننا نجدها في التراكيب التالية:

(8) أ - بسم الله الرحمان الرحيم، سنحاول في هذا العرض أن...

ب- **هل تعلم**، لقد تزوج خالد هنداً

(9) لقد تزوج خالد هنداً... **أما محمد**، فقد هاجر إلى الخارج.

(10) فَعَل عمرو كذا وكذا... **طيب دعنا نراك** .

يمكن أن نستخلص من هذه الأمثلة أن الفواتح مكونات تستهل خطابا جديداً أو قطعة جديدة من خطاب ما وأن النواقل مكونات تؤشر إلى أن المتكلم يعتزم الانتقال من موضوع إلى موضوع داخل نفس الخطاب في حين أن دور الخواتم هو التعبير عن نية المتكلم في إنهاء الخطاب.

(2) وظيفة توجيه الخطاب تكمن في التعبير عن المواقف الذاتية (السمات الوجهية) التي يتخذها المتكلم من فحوى خطابه. من العبارات الوجهية التي تقوم بهذا الدور ما نجده في التراكيب التالية:

(11) أ - **آه !** لقد غابت عني هند !
ب- **أوّاه !** كيف لي أن أصبر؟ !
ج- **وأسفاه !** كم فرصة ضيعت !

(3) تقوم بدور تنفيذ الخطاب، في نظر ديك، العبارات الدالّة على ردود فعل المخاطب عن فحوى الخطاب.

قد يكون رد الفعل إيجابيا أو سلبيا كما في الحوار التالي:

(12) أ - هل ترافقني إلى المقهى؟
ب- **نعم**
ج- **لا**، إنني انتظر زيارة صديق

(4) أما تدبير الخطاب فتضطلع به مكونات ضواح تسترعي انتباه المخاطب أو تضمن استمرار انتباهه:

(13) أ - **السلام عليكم**، أين يوجد شارع النصر؟
ب- **صباح الخير**، هل لي أن أسألك يا سيدي؟

(14) أ - فعل عمرو كذا وكذا... **يا سيدي**...
ب- فعل عمرو كذا وكذا... **أتسمعني**؟...

ما يمكن أن نستنتجه من الوظائف المسندة إلى المكونات الضواحي أنها أدوار تقوم بها هذه المكونات لا بالنظر إلى الجملة فحسب بل كذلك بالنظر إلى الخطاب بوجه عام أيّا كان حجمه.

قد نجدها مواكبة لجملة كما في التراكيب (2 أ-ج) أو لمركب اسمي أو حرفي:

(15) أ - يا سارية، **الجبل**
ب- **الكتاب**؟ على الطاولة

كما نجدها مواكبة لنصّ كامل:

(16) "**بثينة**، عشقها جميل وتغزّل فيها... كان غزله عذريّا يناقض ما سمّي "الغزل الفاحش" لكزل ابن أبي ربيعة في معشوقاته..."

بناءاً على هذه المعطيات اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) الاستغناء استغناءً كليا عن القطعة الخطابية التي تتوسط الجملة والنص[2] والاكتفاء بالأقسام الخطابية المرصودة في السلمية التالية:

(17) **سلمية أقسام الخطاب**

نص > جملة > مركب > اسمي > مفردة

2. البنية المعيار

ما نقصده هنا بالبنية المعيار ما تتضمنه الجملة من مكونات وعلائق بقطع النظر عن أنماط الجملة ومختلف التراكيب التي يمكن أن ترد فيها.

البنية المعيار، كما أسلفنا، مستويات ثلاثة: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي والمستوى البنيوي.

2-1. المستوى العلاقي

أخذنا كمثال في الفصل السابق الجملة (12) ومستواها العلاقي (13)، ونوردهما هنا معادا ترقيمها:

(18) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً

(19) (ف خ 1: [خب (ك) (ط) (ف 1: [(ح1) بؤ (إح 1) (إح2)] (ف 1))] (ف خ1)).

لنا ملاحظتان اثنتان على البنية العلاقية (19):

(أ) أولى الملاحظتين أن هذه البنية لا تتضمن موضعا للتمثيل للسمات الوجهية الذاتية على اعتبار أن هذه الفئة من السمات يمثل لها حسب اقتراح هنخفلد في المستوى التمثيلي وفي الطبقة القضوية منه على الخصوص. في مقابل هذا، اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (قيد الطبع)) أن تنقل السمات الوجهية الذاتية من المستوى التمثيلي إلى المستوى العلاقي وأن توضع في طبقة الفحوى (ف 1) باعتبارها مخصّصات ولواحق لهذه الطبقة.

كانت حجتنا في هذا النقل أن السمات الوجهية الذاتية سمات تداولية لا سمات دلالية وأن موضعها الطبيعي، بالتالي، المستوى العلاقي

دون المستوى التمثيلي. واستدللنا على موضعتها في طبقة الفحوى من المستوى العلاقي بكون هذه الطبقة المحل الوحيد – والأنسب فعلا – لتمثيل لها إذ أن الوجه يؤشر، كما نعلم، إلى موقف يتخذه المتكلم من فحوى الخطاب ذاته.

بتبنينا لهذا الاقتراح واعتماده في تحليل الجملة (18) تنقل العبارة الوجهية "مع الأسف" من المستوى التمثيلي (من طبقة القضية بالتحديد) إلى المستوى العلاقي وتحل في طبقة الفحوى (ف 1) فتصبح إذاك بنية المستوى العلاقي لهذه الجملة البنية (20) بدلا من البنية (19):

(20) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (سف ف1: [(ح 1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1): مع الأسف (ف 1))] (ف خ1))

حيث: سف= المخصّص الرامز إلى الوجه الذاتي "أسف" الذي يتحقق في شكل تنغيم خاص.

(ب) أما ثانية الملاحظتين فهي أن التمثيل للمستوى العلاقي في البنية (20) يقف عند فعل الخطاب لا يتعداه. وقد مر بنا أن الجملة قد تشكل بمفردها نقلة حوارية تامة. لنأخذ الجملة (18) باعتبارها جزءا من المحاورة التالية:

(21) أ- رأيت خالداً مغتما اليوم.	فعل خطابي 1	– نقلة 1	– محاورة
ب- أتدري ما سبب اغتمامه؟	فعل خطابي 2		
ج- مع الأسف ستغادر الغتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً	فعل خطابي	– نقلة 2	

من البين أن الجملة (21ج) تشكل في هذه المحاورة نقلة حوارية تامة هي النقلة الثانية في مقابل نقلة أولى تتضمن الفعلين الخطابيين الدالة عليهما الجملتان (21 أ) و(21 ب).

على أساس إدراج الجملة (18) في المحاورة (21) تصبح بنيتها العلاقية البنية (22) بدلا من البنية (20):

(22) (ن ق2: [ف خ1: [حب (ك) (ط) (سف ف1: [(ح 1) بؤ (إ ح1) مح (إ ح2)] (ف1): مع الأسف (ف 1))] (ف خ1))] (نق 2))

2-2. المستوى التمثيلي

بينا في الفصل السابق أن المستوى التمثيلي للجملة بنية يتم فيها التمثيل للسمات الدلالية في طبقات ثلاث، طبقة القضية وطبقة الواقعة وطبقة الخاصية، حسب اقتراح هنخفلد (2004).

البنية العامة للمستوى التمثيلي في هذا التصور هي البنية (23):

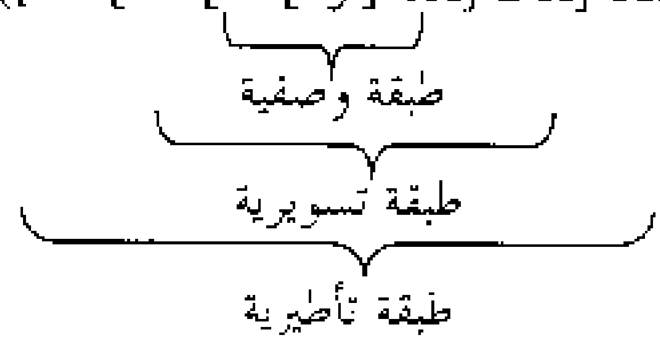
(23) (ق 1: [(و1: [(خ 1) (س 1)] (و 1))] (ق 1))

على أساس (23) يكون المستوى التمثيلي للجملة (18) هو (24):

(24) (سف ق1:[(سق و1: [(غ تاخ1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س 2))] (و 1): غدا (و 1)) زم] (ق 1): مع الأسف (ق 1))

بتفحّصنا للبنية (24) نستجلي اختلافا واضحا بينها وبين بنية المستوى التمثيلي في النموذج المعيار التي تصاغ حسب اقتراح رايكوف (1992) على الشكل التالي:

(25) ([3 Θ[2 Θ[1Θ[نواة] 1Ω] 2 Ω] 3Ω])



اعتمادا لاقتراح رايكوف يمكن صوغ المستوى التمثيلي للجملة (18) في شكل البنية (26):

(26) [سق ط1: [آن كم 1: [غ تا ص1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س 2)) متق]] ص1: غدا (ص1)) زم]

إذا نحن قارنا بين البنيتين (23) و(25) والمثالين (24) و(26) استقطعنا أن نتبيّن الفرقين الأساسيين التاليين:

(أ) تتضمن البنية (25) طبقة للتكميم (أو التسوير) لا نجدها في البنية (23). بإغفال هذه الطبقة يكون التمثيل للمستوى الدلالي غير كاف إذ تهمل مجموعة سمات جهيّة لها ما يبرّر ورودها في المستوى البنيوي، تلك هي السمات التي تحدّد جهة الواقعة من حيث آنيتها أو تكرارها أو استمرارها والتي تتحقق بواسطة مخصّصات صيغية أو لواحق من قبيل "مرة ثانية" و"دأبا" و"دائما". هذه السمات لا يمكن أن تتموضع، من حيث طبيعتها، في طبقة غير طبقة التسوير[3].

(ب) في المقابل، تتضمن البنية (23) طبقة لا نجدها في البنية (25) هي طبقة القضية. يثير وجود هذه الطبقة إشكالا يمكن إيجازه كالتالي:

ثبت لدينا أن الدور الأساسي لطبقة القضية هو تحديد السمات الوجهية الذاتية (شك، يقين، تمنّ، ترجّ، أسف...) كما ثبت أن هذه السمات سمات تداولية تستدعي طبيعتها هذه أن يمثل لها لا في المستوى التمثيلي بل في المستوى العلاقي. التساؤل الوارد هنا هو: إذا نحن نقلنا السمات الوجهية الذاتية إلى المستوى العلاقي، هل يظل لطبقة القضية ما يبرّر وجودها على الإطلاق؟ هل يمكن أن تقوم بأي دور آخر إذا هي أعفيت من دور التمثيل للسمات الوجهية الذاتية؟

نفضل أن نرجئ الإجابة عن هذا السؤال إلى حين باعتبار أنه ينسحب على طبقات أخرى تعلو طبقة القضية كطبقتي "الحملة" و"الحكاية" (هنخفلد (2004)).

إذا أدرجنا طبقة التسوير في البنية (23) وتركنا المجال مفتوحا لطبقات عليا أخرى أصبحت بنية المستوى التمثيلي في نحو الخطاب الوظيفي البنية (27):

(27) (... (و1: [كم 1: [(خ 1) (س 1)] (كم 1))] (و 1)))

باعتماد البنية (27) تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (18) هي البنية (28) بدلا من البنية (26):

(18) (سق 19: [(آن كم 1: [(غ تا خ1: غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1:) منف (ع س2: حي (س 2)) متق)] (كم 1))] (و 1): غدا (و 1)) زم

ملحوظة: تركنا بنية المركب الاسمي مجملة مبسطة في جميع التمثيلات التي أوردناها إلى حد الآن على أساس إرجاء تفصيلها وتحديد مكوناتها وما يقوم بين مكوناتها من علائق إلى الفصل الموالي.

2-3. المستوى البنيوي

لنذكر بادئ ذي بدء بالمبادئ العامة التي تحكم المستوى البنيوي للجملة:

أولا، البنية التحتية للجملة، خرج قواعد الصياغة ، مستويان اثنان منفصلان: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي،

ثانيا، يتخذ كل من هذين المستويين على حدة دخلا لقواعد التعبير؛

ثالثا، تستمد قواعد التعبير موادها الخام من "الخزينة" الخاصة بها حيث تستقى الأطر التركيبية والمخصصات والوظائف الذي يقتضيها نقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي.

رابعاً، قد تتآسر اللغات في الصياغة، أي في المستويين العلاقي والتمثيلي لكنها تتباين في المستوى البنيوي.

2-3-1. الخزينة

مرّ بنا أن لكل من قواعد الصياغة وقواعد التعبير خزينتها التي تخصها. فللقواعد الأولى أطرها العلاقية والتمثيلية ومخصّصاتها "الأولية" ووظائفها التداولية والدلالية ووحداتها المعجميّة. وللقواعد الثانية أطرها الصرفية — التركيبية ومخصّصاتها "الثانوية" ووظائفها التركيبية.

2-3-1-1. الأطر التركيبية

يمكن أن يُعدّ الإطار التركيبي (29) الإطار التركيبـــي العام الذي يتخذ منطلقا لصوغ المستوى البنيوي للجملة في اللغة العربية:

(29) [[صدر][بؤ/مح/وَجه] م س [محم] [فا] م س[ص]] جملة

يتضمن الإطار (29) خمسة مواقع يمكن تحديدها كالتالي:

(1) يخصص الموقع الأول، الموقع الصدر، للأدوات الصدور مثل أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة" والأدوات الوجهية "إنّ" و"ليت" و"لعل"؛

(2) يُؤوي الموقع الثاني المكونات التي تحمل إحدى الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة[4] والمكونات الدالة على وجه من الوجوه الذاتية؛

(3) الموقع الثالث، الموقع (محم)، هو موقع محمول الجملة؛

(4) يحتل الموقع الرابع المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل حين لا يكون حاملا في الوقت ذاته لوظيفة تداولية تخوّله احتلال الموقع الثاني؛

(5) أما الموقع الخامس، الموقع (ص)، فإنه يُؤوي المكونات اللواحق غير الحاملة لوظيفة تركيبية أو تداولية.

لنذكر بأن مواقع الإطار التركيبي (29) تخضع لما قد أسميناه (المتوكل 1985 و1986) "قيد أحادية الموقعة" واقترحنا صوغه كالتالي:

(30) **قيد أحادية الموقعة**

"لا يحتل نفس الموقع أكثر من مكوّن واحد"

يتضح ورود القيد (30) عند المقارنة بين الجمل التي من قبيل (31 أ) وجمل مثل (31 ب):

(31) أ – غدا ستغادر الفتيات الشقراوات الحي
ب– *غدا الحيَّ ستغادر الفتيات الشقراوات

تعزى سلامة الجملة الأولى إلى الاستجابة للقيد (30) ولحن الجملة الثانية إلى خرقه حيث احتل الموقع الثاني في الاطار التركيبي (29) مكونان اثنان.

يعد الإطار التركيبي (29) إطارا عاما للجملة تتفرع عنه أطر أخرى تختلف باختلاف طبيعة المحمول (محم). فإذا نحن صنفنا الجمل ثلاثة أصناف وميزنا بين الجمل الفعلية والجمل الإسمية (أو الصفية أو الظرفية) والجمل الرابطية، تعيّن أن نفرد للصنف الأول الإطار (32) وللصنف الثاني الإطار (33) وللصنف الثالث الإطار (34):

(32) [[صدر] [بؤ/مح/وجه] م س [ف][فا] م س [م ف] م س[ص]] جملة

(33) [[صدر] [بؤ/مح/وجه] م س [فا] م س [صفة/اسم/ظرف] [ص]] جملة

(34) [صدر][بؤ/ مح/وجه] م س [رابط] [فا] م س [صفة/ اسم/ظرف] [ص]] جملة

يطابق الإطار (32) والإطار (33) والإطار (34) ترتيب المكونات في الجملة (35) وزمرتي الجمل (36) و(37) على التوالي:

(35) أغداً سيقابل خالد هنداً في المكتبة؟

(36) أ – أحقاً خالد حزين اليوم؟

ب– هل فعلاً خالد استاذ محنّك؟

ج– أحقا السفر غداً؟

(37) أ – أحقاً كان خالد حزيناً البارحة؟

ب– هل فعلاً كان خالد أستاذا محنكاً

ج– أحقا كانت المعركة حامية الوطيس؟

2-3-1-2. الوظائف

مرّ بنا أن الوظائف التركيبية أعيد النظر في موضعتها. فبعد أن كانت تسند إلى المكونات في المستوى التمثيلي ذاته باعتبارها وظائف وجهية (بكسر الواو) اقترح هنحفلد (2004) تأجيل إسنادها إلى المستوى البنيوي على أساس أنها علاقات صرفية – تركيبية.

يستدعي إسناد هذه الفئة من الوظائف في النحو الوظيفي الملاحظات التالية:

(أ) لا يتعدى عددها وظيفتين اثنتين: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. فلا تمييز يقوم في هذه النظرية بين ما يُسمى في أنحاء أخرى "المفعول المباشر" و"المفعول غير المباشر" أو "المفعول الأول" و"المفعول الثاني".

مثال ذلك أن المركبين الاسميين الأول والثاني في الجملة (38) يأخذان الوظيفة الفاعل والوظيفة المفعول على التوالي في حين لا تسند إلى المركب الاسمي الثالث أية وظيفة تركيبية:

(38) وهب خالد هنداً مزرعته.

(ب) ليس ثمة لغة لا يقتضي وصف بنيتها الصرفية – التركيبية إدراج الوظائف الدلالية والتداولية، بهذا المعنى يمكن القول إن هاتين الفئتين من الوظائف علاقات كليّة أو على الأقل علاقات نجدها في أنماط كثيرة من اللغات.

في المقابل، أثبتت الدراسات أن الوظيفتين التركيبيتين علاقتان لا تتسمان بالكلية.

(1) من اللغات ما يستخدم الفاعل والمفعول معا كاللغة العربية واللغة الأنجليزية.

الرائز هنا أن الفاعل يمكن أن يُسند إلى غير المنفذ كما هو الشأن في التراكيب المبنية للمجهول وأن المفعول يمكن أن يُسند إلى غير المتقبّل كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (40 ب):

(39) أ – أعطى بكر زينب باقة ورد
ب – أعطيت زينب باقة ورد

(40) أ– منح خالد لبكر مالاً
ب– منح خالد بكراً مالا

(2) ومن اللغات ما يستغني عن المفعول كاللغة الفرنسية مثلاً حيث لا يمكن إسناد هذه الوظيفة إلى غير المتقبل كما يتضح من لحن الجملة (41 ب):

(41) a- Jean a donné un livre à Paul
b- *Jean a donné Paul un livre.

بل إن من اللغات ما يستغني عن الفاعل والمفعول معاً كاللغة الصربية – الكرواتية مثلا.

في أثناء استدلاله عن تأجيل إسناد الفاعل والمفعول إلى المستوى البنيوي، يشير هنخفلد (2004) إلى أن هاتين الوظيفتين تظلان، رغم طبيعتهما الصرفية – التركيبية، مرتبطين بالوظائف الدلالية والتداولية. من مظاهر هذا الارتباط على مستوى التطور اللغوي أن سمات المكون الفاعل تمثّل "تحجّراً" لمكون يحمل في الوقت ذاته الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التداولية المحور والوظيفة التركيبية الفاعل. ومن مظاهر هذا الارتباط أيضاً أن حمل مكون ما لهذه الوظائف الثلاث هو ما يُصطلح على تسميته عادة "الفاعل النموذجي".

3-1-3-2. الصُّرفات

تتحقق المخصصات والوظائف في شكل صرفات (أو وحدات صرفية). هذه الصرفات صنفان، صرفات "حرة" ولواصف.

(أ) يقصد بالصرفات الحرة الوحدات الصرفية التي لا تشكل، بخلاف اللواصق، جزءاً من وحدة معجمية ما. الصرفات الحرة في اللغة العربية نوعان: أدوات وأفعال مساعدة.

(1) من الصرفات الأدواتُ التي تؤشر للقوة الإنجازية كأداتي الاستفهام والصرفات التي تؤشر للسمات الوجهية كالأدوات "ليت" و"لعل" و"إنّ".

(2) من الأفعال المساعدة الأفعال الدّالة على الزمان كالفعل "كان" حين يرد "ناقصا" كما في الجملة (37) والأفعال الدالة على مختلف أنواع السمات الجهيّة كالمقاربة والشروع والتحول كما هو الشأن في الجمل (42أ) و(42ب) و(42ج) على التوالي:

(42) أ - **كاد** مشروع بكر يفشل
ب- **طفق** عمرو يحرّر أطروحته
ج- **أصبحت** هند شاعرة مشهورة.

(ب) أمّا اللواصق فهي الصرفات التي تُلحق بوحدة معجمية لتحقيق أحد المخصّصات أو إحدى الوظائف من أمثلة اللواصق الدّالة على مخصّصات المحمول اللاصقتان الحاضنتان (سابقة ولاحقة) اللتين نجدهما في صيغة الفعل المضارع.

(43) أ - الطلبة يحضرون كل الدروس
ب- الطلبان يحضران كل الدروس
ج- الطّالبات يحضرن كل الدروس

ومن اللواصق التي تحقق الوظائف الحالات الإعرابية الرفع والنصب والجر[5]:

(44) أ - قابلني **خالدٌ** في الشارع

ب- قابلت **خالداً** عند باب العمارة

ج- من **مكارم الأخلاق** الرفق **بالضعفاء**

قبل ختم هذه الفقرة عن الصرفات، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق المخصِّصات صرفياً يخضع بدرجات متفاوتة تختلف باختلاف أنماط اللغات، لما يمكن تسميته "التضام". تكمن هذه الظاهرة في عدم وجود تقابل تام بين كل مخصِّص وكل صرفة إذ إن أكثر من مخصِّص واحد يمكن أن يتحقق في صرفة واحدة. مثال ذلك أن اللاحقة الفعلية (التاء) في الفعل "نجحت" في المثال التالي تحقق سمات الشخص والعدد والجنس في ذات الوقت.

(45) هند نجحت نجاحا باهراً

2-3-2. قواعد التعبير

تستمد قواعد التعبير موادّها الخام أطراً ووظائف وصُرفات من خزينة تخصها وتتكفل بنقل المستويين العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي، بنقل بنية دلالية وبنية تداولية إلى بنية صرفية – تركيبية موحّدة.

تقوم قواعد التعبير على عمليتين ، عملية انتقاء وعملية إدماج، تتمّان في المراحل التالية:

(أ) يُنتقى الإطار التركيبي المناسب وفقاً لطبيعة المحمول (فعل، صفة، اسم، ظرف...) وبناءاً على الإطار النموذجي العام، المحدّدة فيه مواقع المكونات ووظائفها. يكون الإطار التركيبي المنتقى إما الإطار (32) أو الإطار (33) أو الإطار (34):

(ب) تُدمج في الإطار المنتقى الوحدات المعجمية الواردة في المستوى العلاقي[6] والمستوى التمثيلي؛

(ج) تُنتقى الصرفات (الحرة واللواصق) المناسبة للمخصصات الواردة في المستويين العلاقي والتمثيلي؛

(د) يتم إدماج الصرفات المنتقاة في الإطار التركيبي الناتج عن العمليات (أ-ج) على أساس أن يُبدأ بلواصق المستوى العلاقي ويُثنّى بلواصق المستوى التمثيلي وفقا لمبدإ العام القاضي بأسبقية التداول على الدلالة.

فيما يخص انتقاء وإدماج الصرفات، لا نجد، فيما نعلم لحدّ الآن، اقتراحاً معيّنا لصوغ القواعد المسؤولة عن هاتين العمليتين. في انتظار أن يعمّق البحث في هذا الباب، يمكن أن نُبقي على الصياغة المقترحة في النموذج المعيار التالية:

(45) أ [ب] = ج

حيث: أ= مخصّص عامل؛ ب= مكوّن؛ ج= الصيغة الصرفية الناتجة عن عمل أ في ب.

ملحوظة: أبرز ما يمكن أن يلاحظ في مسطرة الانتقال إلى المستوى البنيوي المعتمدة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي غياب قواعد الموقعة التي كانت تضطلع في النموذج المعيار بإسناد مواقع معيّنة إلى مكونات الجملة وفقا لوظائفها.

هذه الفئة من القواعد لم يعد لوجودها مبرّر إذ إن المواقع ترد محدّدة في الإطار التركيبي المنتقى نفسه.

نستحضر هنا كمثال الجملة (18) ومستوييها العلاقي والتمثيلي (20) و(28):

(18) مع الأسف، ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً

(20) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (سف ف1:[(ح1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1): مع الأسف (ف1)) (ف خ1))

(28) (سق1: [آن كم1: [(غ تا خ1:غادر (ع س1: فتيات شقروات رائعات (س 1)) منف (ع س2: حي (س2)) متق)]

(كم 1))] (سق1): غداً (سق 1)) زم

اعتماداً للمسطرة المبينة أعلاه، يتم نقل البنيتين (20) و(28) إلى بنية صرفية – تركيبية في المراحل التالية:

أولا، ينتقى الإطار التركيبي المناسب وهو الإطار (32) باعتبار الجملة (18) جملة فعلية؛

ثانيا، تُدمج الوحدات المعجمية الواردة في البنيتين (20) و(28) في الإطار التركيبي المنتقى فيحصل على البنية (47)؛

(47) [[صدر] [مع الأسف] [غادر] ف [فتيات شقروات رائعات] فا [حي] ف [غداً]] جملة

ثالثا، على أساس مخصّصات البنية (20) والبنية (28) والوظيفتين الفاعل والمفعول المحددتين في الإطار (47) تنتقى وتدمج الصرفات المُناسبة عن طريق إجراء القواعد التالية:

(48) خب [جملة] =

(49) مع [الأسف] = مع الأسف – جر

(50) سق – آن – غ تا [غادر] = ستغادر

(51) ع [فتيات شقراوات رائعات] = ال–فتيات ال–شقراوات ال–رائعات

(52) فا [[ال-فتيات ال-شقراوات ال-رائعات]]= الفتيات - رفع ال-شقراوات - رفع ال-رائعات - رفع

(53) ع [حي] = ال-حي

(54) مف [ال-حي] = ال-حي - نصب

إدماج الصرفات خُروج القواعد (48-54) في الإطار التركيبي (47)، نحصل على البنية الصرفية-التركيبية (55)؛

(55) [[مع الأسف-جر][ستغادر] ف[ال-فتيات- رفع ال-شقراوات-رفع ال-رائعات-رفع] [ال-حي-نصب] [غدا]] جملة

وبإجراء القواعد الصوتية على البنية (55) نحصل على المتوالية الصوتية (56) التي تتحقق بواسطة المكون الإصاتي نطقا أو خطا؛

(56) /مع الأسف ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحيّ غداً/.

نلفت الانتباه مرة أخرى إلى أن بنية المركب الاسمي ظلت مُجملة حتى في المستوى الصرفي - التركيبي على أساس أن تناولها التفصيلي سيتم خلال الفصل الموالي.

3. البنية المعيار بين الثابت والمتغيّر

نستطيع الآن أن نحدّد بدقة ما نعنيه بالبنية المعيار فنقول إنها البنية التي تطابق مستوياتها الثلاثة المستوى العلاقي (19) والمستوى التمثيلي (27) وأحد الأطر التركيبية (32) و(33) و(34). تتحقق هذه البنية المعيار التحقق الأمثل في الجملة الخبرية البسيطة المستقلة كالجملة (18) مثلا.

حين ننتقل من الجملة الخبرية المستقلة البسيطة نلاحظ تغييرات في البنية المعيار من حيث الكم والكيف، من حيث عناصر هذه البنية ومن حيث قيمها. ويمكن ردّ هذه التغييرات إلى ثلاثة وسائط أساسية: نمط الجملة ونمط التركيب الذي ترد فيه ونمطُ الخطاب الذي يتضمنها.

3-1. متغيرات النمط الجملي:

تصنف الجمل عادة، إنطلاقا من صيغتها الصرفية التركيبية أربعة أصناف رئيسية: جملا خبرية وجملا استفهامية وجملا أمرية وجملا تعجبيّة، ونضيف هنا صنفا خامسا نقترح تسميته "أشباه الجمل"[7] بما أننا سبق أن تناولنا بالوصف والتحليل الجمل الخبرية، سيكون الحديث هنا مقصورا على الأنماط الأربعة الأخرى.

كمبدإ عام، يمكن القول إن ما يطرأ على البنية المعيار في هذه الأنماط الجملية تغيّرات تمس المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي والمستوى البنيوي على أساس أن متغيرات المستوى الثالث نتيجة لمتغيرات المستويين الأوّلين باعتبارهما معاً دخلاً لقواعد صوْغه.

3-1-1. الجملة الاستفهامية

تلحق التغييرات في الجملة الاستفهامية المستويين العلاقي والبنيوي في حين يظل المستوى التمثيلي مطابقا للبنية المعيار من حيث طبقاته وقيم طبقاته.

3-1-1-1. المستوى العلاقي

(أ) تشكل الجملة الاستفهامية، كالجملة الخبرية، نقلة حوارية أو فعلا خطابياً في درجاتها الدنيا إلاّ أن القوة الإنجازية تنقلب هنا من إخبار إلى استفهام كما يتبين من البنية العلاقية العامة التالية:

(57) (فخ1: [سهـ (ك)(ط)(ف1: [(ح1)(إح1)](ف1))](فخ1))

يطابق هذا التحليل ما هو ثابت في نظرية الأفعال اللغوية من أن الجمل الاستفهامية تخالف الجمل الخبرية من حيث القوة الإنجازية بيد أن فحواهما يظل واحداً قائماً على فعلين لغويين اثنين: فعل حملٍ وفعل إحالة.

يتضح ذلك من المقارنة بين الجملة (58) والجملة (59):

(58) ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً.

(59) هل ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي غداً؟

(ب) ثبت في مجموعة من الأبحاث (المتوكل (1996) ضمن آخرين) التي أنجزت في إطار نموذجي النحو الوظيفي الأوّلين أن طبقة القضية بقيمها الوجهية لا ورود لها إلا في الجمل الخبرية. مفاد ذلك بالنظر إلى نموذج نحو الخطاب الوظيفي حيث نقلت السمات الوجهية حسب اقتراحنا إلى المستوى خلو من هذه الفئة من السمات في الجمل الاستفهامية.

دليل عدم ورود السمات الوجهية في هذا النمط من الجمل لحن – أو على الأقل – عدم مقبولية جمل مثل الجملة (60):

(60) *مع الأسف، هل ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً؟

إذا صح ما ذهبت إليه الأبحاث الآنفة الذكر، أمكن الربط بين قيمة المخصّص الإنجازي والمخصّص الوجهي وأمكن القول إن الأولى تتحكم في وجود الثانية وعدم وجودها وأمكن بالتالي صوغ القيد (61):

(61) * [غير – خب (ك) (ط) (وجه ف 1)]

الذي يقرأ على أساس عدم إمكان توارد قوة إنجازية غير الإخبار مع وجه ذاتي.

3-1-1-2. المستوى البنيوي

يتحقق مخصّص الإنجاز في الجمل الاستفهامية العربية في شكل تنغيم معين كما يتحقق في الوقت ذاته بواسطة إحدى أداتي الاستفهام "هل" و"الهمزة" أو اسم من "أسماء الاستفهام" كما هو الشأن في الجملة (59) مثلا والجملة (62) والجملة (63):

(62) أغداً ستغادر الفتيات الشقروات الرائعات الحي؟

(63) متى ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي؟

(أ) ما يتحكّم في تعاقب الأداتين "هل" و"الهمزة" هو حيّز الاستفهام ونوع البؤرة المُسندة.

(1) يتحقق مخصّص الاستفهام بواسطة الأداة "هل" إذا توافر شرطان: انصباب الاستفهام على عنصر الحمل من طبقة الفحوى وإسناد "بؤرة الجديد" إلى هذا العنصر.

ارتفاع هذين الشرطين يؤدي إلى تراكيب لا حنة من قبيل (64) حيث حيز الاستفهام العنصر الإحالي من طبقة الفحوى وحيث البؤرة المسندة بؤرة مقابلة:

(64) *هل غداً ستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي؟

(2) في المقابل يتحقق مخصّص الاستفهام بواسطة الأداة "الهمزة" حين تكون البؤرة المسندة بؤرة مقابلة سواء أكانت مسندة إلى أحد المكونات كما في الجملة (62) أو إلى الحمل كما في الجملة (65):

(65) أستغادر الفتيات الشقراوات الرائعات الحي غداً أم سيمكثن؟

(ب) أما التأشير للاستفهام بواسطة أحد ما يسمى "أسماء الاستفهام" فيتم حين ينصب الاستفهام على أحد العناصر الإحالية وتكون البؤرة المسندة إلى هذا العنصر بؤرة الجديد. ذلك ما نجده حاصلاً في الجملة (63) مثلاً. بناءً على هذا يمكن صوغ التوزيع التكاملي لمؤشرات الاستفهام في اللغة العربية كالتالي:

(66) أ - [هل... (ف1: [(ح 1) بؤجد (إح1)] (ف1))]

ب - [الهمزة... (ف1: [(ح1) بؤمقا (إ ح1)] (ف1))]

(ف1: [(ح1) (إح1) بؤمقا] (ف1))]

ج- [م... (ف1: [(ح 1) (إح1) يوجد] (ف 1))]

حيث م= اسم استفهام.

(ج) يحتل مؤشر القوة الإنجازية أول موقع في الأطر التركيبية (32) و(33) و(34)، الموقع الصدر، ويشذ عن هذه القاعدة العامة ورود اسم الاستفهام محتفظا بموقعه العادي داخل الجملة. ويحصل ذلك في حالتين: حين يكون الاستفهام "استفهام صدي" أولا وحين تتعدد أسماء الاستفهام داخل نفس الجملة ثانيا[8] حيث لا يمكن أن يحتل الموقع الصدر أكثر من مكون واحد كما يقتضي ذلك قيد أحادية الموقعة (30).

المثالان التاليان كافيان لتوضيح هاتين الحالتين:

(67) أ- سيتزوج خالد من؟
ب- من أعلمت من بماذا؟

(د) أما المكون المستفهم عنه الحامل لبؤرة المقابلة فيحتل الموقع الثاني في الإطارالتركيبي كما لو كان يتعلق الأمر بجملة خبرية. مثال ذلك ما نجده في الجملة (62).

(هـ) تضطلع القواعد الصوتية التطريزية بإسناد النبر إلى المكون المستفهم عنه وإسناد تنغيم تصاعدي إلى الجملة ككل كما توضح ذلك البنية التطريزية العامة (68):

(68) [سهـ [... بؤرة ...]]\

3-1-2. الجملة الأمرية

نقصد بالجملة الأمرية هنا الجملة الوارد محمولها بصيغة الأمر (الفعل) احترازا من أن تدرج في هذا النمط الجمل الخبرية أو الاستفهامية المفيدة للأمر التي من قبيل (69 أ-ب):

(69) أ – ستذهب فوراً
ب– ألن تذهب؟

3-1-2-1. المستوى العلاقي

(أ) يأخذ مخصص الإنجاز في هذا النمط من الجمل قيمة "الأمر" مغايرة لقيمتيّ مخصّصي "الإخبار" و"الاستفهام".

(ب) من أهم ما يميز الجملة الأمرية وجوب دلالة مكوّنها الفاعل على المخاطَب في الصيغة الأصل. إلا أنه يلجأ إلى صيغة المضارع مسبوقة باللام (ليفعل) حين يكون المأمور غير المخاطب كما في الجملتين التاليتين:

(70) أ– ليخرج بكرٌ قبل أن أخرج أنا !
ب– لنذهب الآن !

(ج) تباين الجملة الأمرية، كالجملة الاستفهامية، الجملةَ الخبرية في عدم تحمّلها لسمات الوجه الذاتي فتكون بذلك خاضعة للقيد (61) المعاد سوقه هنا للتذكير:

(61) *[غير – خب (ك) (ط) (وجه ف1)]

بناءاً على الملاحظات (أ–ج) يمكن صوغ البنية العلاقية للجملة الأمرية الأصل كالتالي:

(71) (فخ1: [أمر (ك) (ط) (ف 1: [(ح1) (إ ح1: ط)]
(ف 1))] (ف خ1))

3-1-2-2. المستوى التمثيلي

يتكون المستوى التمثيلي للجملة الأمرية من الطبقات الثلاث التي نجدها في الجملتين الخبرية والاستفهامية أي طبقات التأطير والتسوير والوصف. إلا أنها تخالفهما في كون مخصص الطبقة التأطيرية الزمني يأخذ دائماً قيمة الحاضر أو قيمة المستقبل. دليل ذلك لحن التراكيب التي من قبيل (72 ج):

(72) أ - اخرج الآن !

ب- اخرج غداً أو بعد غد !

ج- *اخرج البارحة.

تعدّ التراكيب المماثلة للجملة (73) تراكيب أمرية سليمة على ندرتها وموسوميتها رغم ورود الفعل فيها بصيغة الماضي:

(73) كن قد خرجت قبل أن أعود !

تدل صيغة الفعل في هذا المثال على الزمن الماضي فعلاً إلا أنه ماض بالنسبة لواقعة العودة مستقبل بالنظر إلى زمن التخاطب. يظل إذن قيد الحاضرية والمستقبلية وارداً حتى في هذا الضرب من التراكيب الأمرية.

ملحوظة : يدرج عادة في باب الجملة الأمرية أن من شروط سلامتها أن تكون الواقعة المأمور بها ممكنة التحقيق خرق هذا الشرط يؤدي إلى جُمل "غريبة" من قبيل (74):

(74) * عُضَّ إحدى أذنيك !

يجدر التساؤل هنا عن كيفية منع إنتاج مثل الجملة (74) في نحو الخطاب الوظيفي.

تحضرنا طريقتان إثنتان: **أولاهما** أن يؤشر لإمكان التحقق بمخصّص وجهي موضوعي يلحق بالطبقة القاطرية فتكون البنية التمثيلية للجملة الأمرية هي البنية (75):

(75) (ماك و1: [...] (و1))

حيث مك = ممكن

أما ثانيتهما فهي أن تُترك مهمة المنع للمكون المعرفي ذاته حيث تعد التراكيب التي من قبيل (74) متعذرة الصياغة أصلا نظرا لمناقضتها لمعارفنا عن الواقع.

نفضل الطريقة الثانية لأنها تكفل منع إنتاج التراكيب التي تتعارض ومعارفنا سواء أكانت تراكيب أمرية أم تراكيب خبرية كالتركيب التالي:

(76) * عضّ عمرو إحدى أذنيه.

3-1-2-3. المستوى البنيوي

تصوغ المستوى البنيوي للجملة الأمرية يُنتقى أحد الإطارين التركيبين (32) و(34) وفقا لطبيعة المحمول. إذا كان المحمول فعلا انتقي الإطار الأول أما إذا كان صفة أو اسما مسبوقا برابط فينتقى الإطار الثاني. من أمثلة ذلك:

(77) أ - اكتُبْ رسالة لأخيك

ب- كن حليما مع رفاقك

ج- كن استاذاً (إذا أردت أن تعيش فقيراً).

أما الإطار التركيبي (33) المُعَدّ "للمحمول الاسمية" فلا يرد انتقاؤه هنا لتعذر وُرود محمول الجملة الأمرية صفة أو اسما غير مسبوقين برابط.

(ب) وسائل تحقق مخصّص القوة الإنجازية "الأمر" وسيلتان:

(1) يتحقق هذا المخصّص في صيغة المحمول ذاته (أو صيغة الرابط) فتنتقي الصيغة الأصل "افعلْ" إذا كان المأمور المخاطَب أو الصيغة "لتفعلْ" إذا كان المأمور غيرَه.

(2) ويتحقق نفس المخصّص في ذات الوقت بواسطة تنغيم تنازلي خاص كما يتبين من البنية التطريزية العامة التالية:

(78) [أمر [... بؤرة...]]/

3-1-3. الجملة التعجبية

للجملة التعجبية سمات صرفية – تركيبية وتطريزية تنفرد بها وتجعل منها في رأي النحاة قدماء ومحدثين نمطا جمليا قائم الذات يباين الجمل

الخبرية والاستفهامية والأمرية. إلا أن ثمة فرقاً هاماً بين جملة التعجب والجمل الثلاث الأخرى يكمُن في أن ما يحدّد هذه الأنماط الجملية الثلاثة ويفسّر سماتها البنيوية هو مخصّصها الإنجازي. فهل نستطيع أن نقول نفس الشيء عن الجمل التعجبية؟

3-1-3-1. محدّد صيغة التعجب: قوة إنجازية أم وجه ذاتي؟

يعدّ ديك (ديك 1997 ب) التعجب قوة إنجازية تقوم إلى جانب القوات الإنجازية الإخبار والاستفهام والأمر. إذا نحن تبنّينا هذا التصور تعيّن أن نمثل للتعجب في إطار نحو الخطاب الوظيفي على أنه مخصّص إنجازي وأمكن أن نصوغ البنية العلاقية للجملة التعجبية كالتالي:

(79) (ف خ 1: [عج (ث) (ط) (ف 1: [(ح 1) (ح1)] (ف 1)]
(ف خ1))

في مقابل هذا، دافعنا في مكان آخر (المتوكل 1999 و2001 و2003 و2004) عن أطروحة أن التعجب ليس قوة إنجازية وإنما هو وجه من الوجوه الذاتية الانفعالية وعززنا دفاعنا بالحجج الأساسية التالية[9]:

(أ) للجملة التعجبية قوة إنجازية غير التعجب وهي عادة القوة الإنجازية الإخبار.بتعبير آخر، الجملة التعجبية جملة خبرية أصلا تنضاف إليها سمة التعجب. مثال ذلك أن الجملة (80) جملة خبرية تتضمن إخبارا بواقعة يقف منها المتكلم موقف المتعجب:

(80) ما أجمل أولئك الفتيات الشقراوات

(ب) ليست ثمة أفعال تعبر عن التعجب يمكن أن تحاكي أفعال القول في دلالتها على الإخبار أو الاستفهام. قارن:

(82) أ – أقول لك إن زيدا عاد من السفر
ب– أسألك هل عاد زيد من السفر

(83)* أتعجب لك أن زيداً عاد من السفر

(ج) يمكن أن يتوارد في نفس الجملة فعل إنجازي وفعل تعجبي دون تعارض:

(84) أقول لك إن الفتيات الشقراوات جميلات وأعجب لجمالهن.

في حين يمتنع أن يُجمع بين فعلين إنجازيين كما يدل على ذلك لحن الجملة التالية:

(85)* أقول لك إن زيداً عاد من السفر وأسألك عما إذا كان قد عاد

يفاد من المقارنة بين الجملتين (84) و(85) أن التعجب سمة مغايرة للسمات الإنجازية يمكن أن تتواجد معها دون إشكال.

(د) مفهوم التعجب مفهوم تدرجي خلاف مفهوم القوة الإنجازية بحيث يمكن أن يُكمَّم الأول دون الثاني:

(86) أ – أعجب غاية العجب لنجاح هند !
ب– أعجب جداً لنجاح هند !

(87) أ – *أقول لك جداً إن هنداً قد نجحت

ب– *أسألك جداً هل نجحت هند.

(هـ) يمكن أن تواكب قوة إنجازية مركبا اسميا "حُرّاً" كما مر بنا ولا يسوغ ذلك إذا كان المركب الاسمي مكوناً من المكونات الداخلية للجملة. أما التعجب فيمكن أن يواكب جملة برمتها كما هو الشأن في جملة (80)، مثلا، كما يمكن أن يواكب أحد مكوناتها:

(88) أيَّ <u>فستان</u> اشترت زينب !

اقتناعا منّا بصحة ما أوردناه في الاستدلال (أ-هـ) سنقارب هنا الجملة التعجبية على أساس أن ما يحدّد خصائصها الرئيسية هو الوجه الذاتي التعجب باعتباره موقفا انفعاليا من الفحوى لا القوة الإنجازية خلافا لما هو الشأن في الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية.

3-1-3-2. المستوى العلاقي

حين نقارب الجملة التعجبية على أساس أن التعجب وجه ذاتي يتعيّن أن تصاغ بنيتها العلاقية في إطار نحو الخطاب الوظيفي كالتالي:

(89) (ف خ 1: [خب (ك) (ط) (عج1: [(ح1) بؤ (إح1)مح] (ف1))](ف خ1)).

يفاد من البنية العامة (89) أمور ثلاثة هي:

(أ) يأخذ مخصّص الانجاز قيمة الإخبار (خب) على أساس أن القوة الإنجازية للجملة التعجبية هي نفس قوة الجملة الخبرية؛

(ب) نُقل التعجب من الطبقة الإنجازية إلى طبقة الفحوى خلافا لما نجده في البنية (79) التي وضعناها وفقا لاقتراح ديك (ديك 1997 ب). يبرّر التمثيل للتعجب كمخصّص لطبقة الفحوى أن هذه الطبقة هي الموضع الأنسب للسمات الوجهية كما سبق أن بيّنّا.

(ج) تُسند وظيفة البؤرة في جمل التعجب النمطية إلى الحمل في حين تُسند وظيفة المحور إلى المكون الإحالي محط الحمل.

3-1-3-3. المستوى التمثيلي

لا يختلف المستوى التمثيلي للجملة التعجبية عن نظيره في الجملتين الخبرية والاستفهامية. فالطبقات الثلاث التأطيرية والتسويرية والوصفية تظل واردة هنا ورودها في جملة الخبر وجملة الاستفهام.

خصوصية وحيدة يجدر أن نذكرها: يأخذ مخصِّص الزمان في الجملة التعجبية قيمة الحاضر والماضي كما في الجملتين التاليتين:

(90) أ- ما أجمل هندا!

ب- ما كان أجمل هندا في صباها!

ويعسر – إن لم يتعذر – أن يأخذ مخصِّص الزمان قيمة المستقبل:

(91) أ- * ما أجمل هندا غدا

ب- * ستكون هند ما أجملها

مرد ذلك في نظرنا أن من الطبيعي أن تتخذ المواقف الانفعالية بوجه عام من واقعة قد حدثت أو من واقعة حاضرة الحدوث. إذا صحّ ذلك، كانت البنية (92) البنية التمثيلية العامة للجملة التعجبية:

(92) (حض/مض و1: [(كم1: [(خ1) (س1)] (كم1))] (و1)).

4-3-1-3. المستوى البنيوي

يخص التباين الأساسي بين الجملة التعجبية وباقي أنماط الجمل أن ما يحدد خصائصها الصرفية – التركيبية والتطريزية مخصِّص الوجه لا المخصص الإنجازي.

(أ) نواة الجملة التعجبيّة بنية صرفية – تركيبية تتكون من محمول في صيغة خاصة ومركب اسمي هو العنصر "المتعجب منه".

صيغة المحمول في جمل التعجب النمطية صيغتان: صيغة "ما أفعَل" وصيغة "أفعِل ب" الواردتان في الجملتين (93 أ-ب):

(93) أ- ما أعظم تراث العرب!

ب- أعظم بتراث العرب!

بناءً على ما سبق أن أشرنا إليه من أن التعجب كباقي السّمات الوجهية الذاتية مفهومٌ تدرجي تعلو قيمُه وتنخفض، يمكن أن نردّ الفرق بين الصيغتين حسب حَدْسنا إلى أن صيغة "أفعِل ب" تعبر عن درجة أعلى من التعجب.

في نفس السياق بيَّنا (المتوكل (1999)) أن مفهوم التدرج يمكن أن يقوم كتفسير معقول لفرق بين الجملتين (93) مثلا وبينهما مضافة إليهما الأداة "ألا":

(94) أ – ألا ما أعظم تراث العرب !
ب– ألا أعظِم بتراث العرب !

واقترحنا أن نؤشِّر رقميًا لدرجات التعجب (وأي وجه ذاتي عامة) في البنية التحتية. أخذا بمسطرة التأشير الرقمي هذه، يصبح التمثيل الأدق للتعجب في نحو الخطاب الوظيفي كالتالي:

(95) (ف خ1: [خب (لـ) (ط) (عج–1...ن ف1: [(ح1) بؤ (ح1) مح] (ف1))] (ف خ1))

حيث يشير 1...ن إلى سلّم تدرج مخصّص التعجب.

يتم تحقيق مخصّص وجه التعجب، إضافة إلى صيغة المحمول، بواسطة تنغيم خاص نترك مهمة تدقيقه للصّواتيين المختصين مكتفين بالإشارة الحدسية إلى أنه يقارب في منتهاه تنغيم الجملة الخبرية في خاصيّة تنازله. ولعل من الوارد أيضا أن نفترض أن المخصّص الوجهي والمخصّص الانجازي يقومان مشاطرة بتحديد تنغيم الجملة التعجبية على أن يدقق تجريبيا إسهام كل منهما في تلك المهمة.

3-1-4. شبه الجملة

نخصّص الفقرة الأخيرة من هذا المبحث للنمط الجملي المضاف، نمط شبه الجملة، فنعرفه ونقوم بتصنيف أوّلي لمختلف تجلياته في اللغة العربية ثم نرصد أهمّ خصائصه.

1-4-1-3. تعريف وتصنيف

نطلق هنا مصطلح "شبه الجملة" على العبارات التي يمكن أن ينطبق عليها التعريف التالي.

(96) **شبه الجملة**

"يعدّ شبه جملة كل ملفوظ / مكتوب دون الجملة يؤدّي تواصليا ما تؤديه الجملة".

يفيد التعريف (96) في إطار نحو الخطاب الوظيفي أن شبه الجملة كل عبارة دون الجملة تعبر عن نقلة حوارية أو على الأقل عن فعل خطابي شأنها في ذلك شأن جملة كاملة.

يمكن تصنيف أشباه الجمل من منطلقين: منطلق شكلها ومنطلق مضمونها.

(أ) أشباه الجمل من حيث الشكل إمّا مركبات اسمية (أو صفية أو ظرفية) أو أدوات. من أمثلة ذلك:

(97) أ- ماذا شربت في المقهى؟
ب- **شايا.**

(98) أ - من تغيب عن الدرس اليوم؟
ب- **إبراهيم**

(99) يا **علي !**

(100) أ- **شكراً !**
ب- **عفواً !**

(101) أ- آه !
ب- أوّاه !
ج- **هيهات !**

(102) أ- هل تزوّجت هند؟
ب- **نعم !**
ج- **لا.**

(ب) أما من حيث المضمون فتنقسم أشباه الجمل إلى عبارات ذات محتوى دلالي معيّن تامّ وعبارات "فارغة" دلالياً لا تتضمن مدلولاً معيّناً. من الفئة الأولى المركب الاسمي الوارد في (97 ب) وينتمي إلى الفئة الثانية الاسمان العلمان (98 ب) و(99) والعبارتان (100 أ ب) والأدوات (101 أ-ج) و(102 ب-ج).

دعنا نطلق مؤقتاً على هاتين الفئتين من العبارات "أشباه الجمل الدالة" و"أشباه الجمل غير الدالة".

3-1-4-2. أشباه الجمل الدالّة

إن تضمن أشباه الجُمل لمحتوى دلالي معين يخولها كما يخول الجمل أن تكون بنيتها التحتية بنية ذات مستويين: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي.

3-1-4-2-1. المستوى العلاقي

تشكل شبه الجملة، شأنها في ذلك شأن الجملة، فعلا خطابيا تاماً أو نقلةً تامة من محاورة.

مثال ذلك المركب الاسمي (97 ب) باعتباره جزءاً من المحاورة (97 أ-ب)، حيث يمكن صوغ بنيته العلاقية كالتالي:

(103) (ف خ1: [خب (ث) (ط) (ف1: [(إح1) بؤ](ف1))] (ف خ1))

يتضح من البنية العلاقية (103) أن للمركب الاسمي (97 ب) نفس المكونات العلاقية التي للجملة مع فارق أن طبقة الفحوى تقوم على مكون إحالي ولا تتضمن حملاً.

في مقابل ذلك، تخلو طبقة الفحوى من مكون إحالي حين يتعلق الأمر بمركّب صفي. من أمثلة ذلك المركب الصّفي (104 ب) الذي يتعيّن أن تصاغ بنيته العلاقية كما في البنية (105):

(104) أ - كيف حال ابراهيم؟

ب- **حزين**

(105) (ف خ1: [حب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) بؤ](ف1))] (ف خ1)).

3-1-4-2-2. المستوى التمثيلي

لنأخذ كمثال لصياغة المستوى التمثيلي لأشباه الجمل الدالة المركب الاسمي (97 ب):

تتضمن بنية هذا المركب الدلالية الوحدة المعجمية "شاياً" وتختزل في مكون واحد يحمل الوظيفة الدلالية "متقبل". صوغ هذه البنية يمكن أن يتم بالشكل التالي:

(106) ([(ن ك س1: شاي (س1)) متق])

حيث يؤشر "نك" إلى مخصص التنكير.

3-1-4-2-3. المستوى البنيوي

(أ) تسند الوظيفة التركيبية المفعول إلى المكون س1 فتحوله أخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى القاعدة (107):

(107) مف [شاي] = شاي – نصب

(ب) يتحقق المخصّص التنكيري (نك) في شكل تنوين كناتج للقاعدة (108):

(108) نك [شاي-نصب] = شاي-نصب-تنوين

(ج) تقوم القواعد الصوتية بتحقيق البنية الصرفية – التركيبية (109) في شكل البنية (110):

(109) [شاي – نصب – تنوين]

(110) [شايا]/

(د) وتنقل أجزاء البنية (110) إلى البنية التطريزية (111) بواسطة إسناد النبر بمقتضى وظيفة البؤرة وإسناد تنغيم تنازلي يحدّده المخصّص الإنجازي الإخبار المؤشر له في المستوى العلاقي (103):

(111) [شاياً]

3-1-4-3. أشباه الجمل غير الدّالة

ما أسميناه أشباه الجمل غير الدّالة العبارات التي من قبيل (98 ب) و(99) و(100 أ-ب) و(101 أ-ج) و(102 ب-ج).

وقد سبق أن بينا في مستهل هذا المبحث أن أهم خصائص هذه الفئة من العبارات التي تميزها عن الجمل وأشباه الجمل الأخرى أنها لا تتضمن محتوى دلاليا معيّنا. مفاد ذلك أن بنيتها التحتية تختزل في مستوى علاقي لا يصاحبه مستوى تمثيلي البتة.

أهم نتائج هذا الاختزال ما يلي:

(أ) يصاغ المستوى العلاقي طبقاً للبنية العلاقية حيث يرد متضمنا لفعل خطابي (أو نقلة حوارية) وطبقة إنجازية وطبقة فحوى.

يلاحظ أن القوة الإنجازية التي تواكب هذه الفئة من أشباه الجمل تكون إمّا إخباراً أو فعلاً من الأفعال اللغوية التي يصنفها سورل (سورل 1979) في خانة "الأفعال التعبيرية" كأفعال الشكر والتهنئة والاعتذار وغيرها.

(ب) تدرج الوحدة المعجمية في المستوى العلاقي ذاته شأنها في ذلك شأن عبارات هذا المستوى كلواحق الطبقة الإنجازية ("بصراحة"، "بجد"...) ولواحق الطبقة الوجهية ("مع الأسف"، "عجباً"...)

(ج) انطلاقا من البنية العلاقية المُدرجة فيها الوحدة المعجمية، يتم الاشتقاق حسب إحدى المسطرتين التاليتين:

(1) تمرّر المستوى العلاقي إلى مكون قواعد التعبير لتحديد الخصائص الصرفية – التركيبية. مثال ذلك نقل البنية العلاقية للاسم العلم الوارد في (98 ب) المصوغة في (112) إلى البنية الصرفية – التركيبية (113):

(112) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(إح1): إبراهيم (إح1)) بؤ] (ف1))] (ف خ1))

(113) [إبراهيم – رفع]

يتم هذا النقل بواسطة قاعدة إسناد الوظيفة الفاعل والقاعدة الإعرابية (114):

(114) فا [ابراهيم] = ابراهيم – رفع

تُتخذ البنية (113) دخلاً للقواعد الصوتية التي تنقلها إلى البنية التطريزية التالية:

(115) [ابراهيم]/

(2) أما حين يتعلق الأمر بالعبارات التي من قبيل (104 ب) فإن الوحدة المعجمية تدرج في المستوى العلاقي بكافة خصائصها الصرفية – التركيبية باعتبارها لفظا "متحجرا" دون أن تمرّر إلى قواعد التعبير فتنقل مباشرة إلى المكون الصوتي حيث تحدّد صيغتها التطريزية.

بإجراء هذه المسطرة الاختزالية على العبارة (104 ب)، تمرّر البنية العلاقية (116) رأسا إلى القواعد الصوتية فتنقل إلى البنية التطريزية (117):

(116) (ف خ1: عذر (ك) (ط) (ف1: [(ح1: عذراً (ح1)) بؤ
(ف1))] (فخ1))

(117) /عفواً//

3-2. متغيرات نمط التركيب

تربط بين الجمل علاقات مختلفة تصنف وفقا لمعايير صورية، صرفية-تركيبية.

هدفنا في هذا المبحث هدفان: **أولا**، مراجعة التصنيف السائد وتقويم كفايته **وثانيا**، اقتراح تصنيف آخر يؤطره نموذج نحو الخطاب الوظيفي نعتقد أنه أنسب وأكفى لرصد ما يقوم بين الجمل من روابط.

3-2-1. إعادة نظر

تصنف الجمل في ما هو سائد انطلاقا من المعايير الثلاثة التالية: معيار الاستقلال والتبعية ومعيار نوعية الرابط ومعيار مقولة محمول الجملة التابعة.

(أ) يميّز بين الجمل المستقلّة والجمل التابعة على أساس أن الفئة الأولى تتضمن الجمل المتوالية والجمل المعطوفة:

(118) أ - دخل الطلبة القاعة... شرع الأستاذ في إلقاء الدرس

ب- دخل الطلبة القاعة وشرع الأستاذ في إلقاء الدرس.

(ب) في حين تتضمن الجمل التابعة ما يصطلح عاد على تسميته "الجمل المدمجة".

تُرجع الجمل المدمجة، من حيث نوع الأداة المدمجة، إلى جمل موصولية وجمل فضلات.

تقوم الجمل الفضلات مقام مركبات اسمية (ذات وظائف مختلفة) في حين تشكل الجمل الموصولية أجزاء مركبات اسمية كما يتبين من المقارنة بين (119) و(120):

(119) يظن خالد **أن هنداً ستعود**

(120) رأيت الرجل الذي يعشق هنداً

وقد ترد الجمل الموصولية، كما نعلم، بدون رأس تخصّصه فتقوم أذاك بمفردها مقام مركب اسمي:

(121) رأيت **الذي يعشق هندا**

ويضاف في الأدبيات اللسانية إلى التمييز بين الجمل الموصولية "المرؤوسة" والجمل الموصولية التي لا رأس لها التمييزُ بين الجمل الموصولية التقييدية والجمل الموصولية غير التقييدية (أو البدلية)

قارن في هذا الصدد بين الجملة (120) والجملة (122):

(122) رأيت الرجل، **من يعشق هنداً**

(ج) أمّا المعيار الثالث، معيار مقولة المحمول، فيتيح التمييز بين الجمل المدمجة الفعلية كالجملة (119) والجمل "المسمّاة" (أو الجمل المصدرية) التي من قبيل (123):

(123) سمعت **شتم خالد هنداً**

لنا على هذا التصنيف التقليدي الملاحظات الأساسية التالية:

(أ) أولى الملاحظات وأهمُّها أنه يقصر عن أن يرصد رصداً كافيا الفرق بين الاستقلال والتبعية. صحيح أن للتبعية مؤشراتها الصورية (أدوات إدماج وضمائر موصولة) لكنها لا تنحصر في هذه المؤشرات ذاتها، فإذا نحن حصرنا التبعية في هذه المؤشرات أصبح من غير الممكن أن

نصف الوصف الملائم خصائص الجمل التابعة التي لا يؤشر لتبعيتها مؤشر صوري. من هذه الفئة الجمل المسماة مثل الجملة (123) والجمل التي من قبيل (124 أ-ب):

(124) أ- يقول خالد: "**لن تعود هند**"

ب- ستعود هند، **يظن خالد**

يتبين بوضوح أن الجملة "ستعود هند" في كل من (124 أ) و(124 ب) جملة تابعة للجملتين الرئيسيتين "قال خالد" و"يظن خالد" تقوم مقام مركب اسمي يشكل موضوعاً للفعل الرئيسي يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل والوظيفة التركيبية المفعول وإن لم يكن لهذه التبعية الدلالية التركيبية دال صوري.

بتعبير آخر، يقوم بين الجملة (124 أ) والجملة (125) ترادف تام:

(125) يقول خالد **إن هنداً ستعود**

لذلك لا نرى أي مسوّغ لأي تحليل يقول بالاستقلال في الأولى وبالتبعية في الثانية لمجرد وجود الأداة المدمجة "إنّ".

(2) **ثانيا** الملاحظات أن هذا التحليل غير قادر على أن يحدّد درجة التبعية: أي أن يجيب عن السؤال التالي: في أي عنصر من عناصر الجملة الرئيسية يقع إدماج جملة ما؟

(3) في نفس السياق، يظل التحليل الصوري قاصراً عن تحديد نوعية العنصر الذي يتم فيه الإدماج.

لتلافي هذه النقائص الثلاث نقترح في الفقرة الموالية تحليلا بديلا كنّا قد ألمحنا إليه في مكان آخر (المتوكل 2004 أ) ونعيد صياغته هنا في إطار نحو الخطاب الوظيفي.

3-2-2. اقتراح بديل

يسعى الاقتراح الذي نقدمه بديلا للتحليل الصوري السائد في تحقيق هدفين: إعادة تعريف مفهومي الاستقلال والتبعية على أسس أخرى والكشف عن العلاقات الممكن قيامها بين الجمل المتواردة على ضوء هذا التعريف

3-2-2-1. الاستقلال /التبعية

ننطلق في تحديدنا لاستقلال جملة عن جملة أو تبعية جملة لجملة من البنية التحتية وبالخصوص من المستوى العلاقي كما يُصاغ في نموذج نحو الخطاب الوظيفي فيصبح من الممكن تعريف هذين المفهومين كالتالي:

(126) الجمل المستقلة

"تعدّ الجملة ج2 مستقلة عن الجملة ج1 إذا كانت البنيتان العلاقيتان للجملتين ج1 وج2 متكافئتين"

(127) الجمل التابعة

"تعدّ الجملة ج2 تابعة للجملة ج1 إذا كانت بنية الجملة ج2 عنصراً من عناصر البنية العلاقية للجملة ج1"

يلاحظ أوّل ما يلاحظ أن تحديد مفهومي استقلال الجمل وتبعيتها حسب التعريفين (126) و(127) لا يُدخل في الحسبان أي معيار صرفي تركيبي

3-2-2-2. التراكيب العطفية

من المعروف والثابت حتى في التحاليل ذات المنطلق الصوري أن الجمل المعطوف بعضها على بعض جمل مستقلة وإن ربطت بينها أداة عطف.

يشخّص هذا الاستقلال في إطار نحو الخطاب الوظيفي انطلاقاً من التعريف (126) في أن للجمل المتواردة في تركيب عطفي بنيات علاقية متكافئة كما يتبين بوضوح "من البنية العلاقية للجملتين الواردتين في التركيب (118 ب):

(128) (ن ق1: [(ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) بؤ (إح 1) مح] (ف1))] (ف خ1))]

(ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف2: [(ح2) بؤ (إح2) مح] (ف2))] (ف خ2))] (ن ق1))

ويتضح من البنية (128) أن الجملتين في (118 ب) تشكلان علاقيا فعلين خطابيين مستقلين وإن كانا ينتميان إلى نقلة حوارية واحدة تتمثل في التركيب العطفي رمّته.

قد يكون من المناسب أن نذكّر هنا بقيد يخص العطف أسميناه في مكان آخر (المتوكل (1986)) "قيد التناظر" وصغناه على الشكل التالي:

(129) **قيد التناظر**

"يُعطَف بين المتناظرات"

لن نُسهب هنا في الحديث عن هذا القيد وتفصيلاته ونكتفي بإيراد أهم ما يقتضيه في علاقته بمفهوم الاستقلال:

(أ) لإنتاج تراكيب عطفية سليمة ليس بالكافي أن تتكافأ البنيات العلاقية للجمل المتعاطفة بل يجب أن يُشفع هذا التكافؤ بالتناظر. لا يكفي أن تكون لهذه البنيات نفس الطبقات كما لا يكفي أن [illegible] هذه الطبقات نفس المكونات بل يجب أن تأخذ نفس القيم وأن [illegible] مكوناتها نفس الوظائف التداولية.

إن خرق قيد التناظر يؤدي إلى تراكيب غير سليمة وإن حصل التكافؤ:

(130) أ- * دخل الطلبة القاعة وهل شرع الأستاذ في إلقاء الدرس؟
ب- * القاعة دخل الطلبة وشرع الأستاذ في إلقاء الدرس.

مكمن لحن الجملة (130 أ) في أن مخصّص الإنجاز في شطرها الأول إخبار بيد أنه استفهام في شطرها الثاني وذلك يناقض قيد تناظر القوى الإنجازية: أما لحن الجملة (130 ب) (أو على الأقل غرابتها) فمردّه الاختلاف في حيز التبئير.

(2) بالإضافة إلى تكافؤ البنيات العلاقية وتناظرها يُشترط في التركيب العطفي أن تتناظر بنيات الجمل عناصره التمثيلية. من أمثلة عدم حصول التناظر في المستوى التمثيلي ما نجده في الجملة التالية:

(131)* دخل الطلبة القاعة وكتب الجرجاني "دلائل الإعجاز".

من الواضح أن التركيب العطفي (131) غير سليم بالرغم من أن بنيتي شطريه العلاقيتين متكافئتان متناظرتان. ويرجع لحنه إلى أنه يربط بين واقعتين لا يجمع بينهما جامع[10].

3-2-2-3. تراكيب الإدماج

سبق أن بيّنا أن الجمل الواردة في التركيب الإدماجي إما جمل فضلات أو جمل موصولية. وأن هذه الفئة من الجمل، في مقابل الجمل المعطوفة تمثل في الأدبيات اللسانية للجمل التابعة إمّا لجملة رئيسية أو لأحد مركباتها الاسمية.

ما نستهدفه في هذا المبحث هو تبيان المقاربة الممكن اقتراحها في نموذج نحو الخطاب الوظيفي للجمل المدمجة.

1-3-2-2-3. الجمل الفضلات

كتحديد أوّلي، سبق أن أشرنا إلى التصنيف التقليدي الذي يجعل من الجمل الفضلات جملاً تقوم مقام مركبات اسمية داخل الجمل الرئيسية.

إذا كان هذا التحديد يتيح التمييز بين الجمل الفضلات من جهة والجمل الموصولية من جهة ثانية فإنه لا يكفل التمييز بين أنواع الجمل الفضلات ولا الكشف بدقة عن موطن الإدماج وطبيعة العنصر المدمَج.

لنرَ الآن كيف يمكن أن نرصُد هاتين الخاصيتين ولنأخذ كمثال الجملتين (125) و(119) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(125) يقول خالد: "**ستعود هند**"

(119) يظن خالد **أن هند ستعود**

البنيتان التحتيتان العلاقيتان هاتين الجملتين هما البنية (132) و(133) على التوالي:

(132) (ف خ1: [حب (ك1) (ط1) (ف1: [(ح1) (إح1) مح
(إح2: (ف خ2: (ك2) (ط2) (ف2: [(ح2) (إح2)] (ف2
))] (ف خ2)) بؤ] (ف1))] (ف خ1)).

(133) (ف خ1: [حب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2
: (ف2: [(ح2) (إح ك)] (ف2)) بؤ] ف1))] (ف خ1))

يتجلى من تفحّص البنيتين (132) و(133) أن الفرق بين الجملتين (125) و(119) يكمن في ما يلي: يشكّل الشطر الثاني في الجملة الأولى فعلاً خطابيا قائم الذات مدمجا في المكون الثاني من طبقة فحوى الجملة الرئيسية يحمل الوظيفة البؤرة. أما في الجملة الثانية فإن نفس الشطر يقع في طبقة الفحوى من المكون الثاني ويحمل وظيفة البؤرة كذلك.

أما بنيتا هاتين الجملتين التمثيليتان فيمكن أن تصاغا على الشكل التالي:

(134) (حض و1: [(آن كم1: [(تا قال) (ع س1: خالد (س1))
منف (س2: [(سق و2: [(آن كم2: [(غ تا عاد)

(ع س ك: هند (س ك)) منف]] (كم 2))] (و2))] (س2)) متق]
(كم1))] (و1))

(135) (حض و1: [(آن كم1: [(غ تا ظن) (ع س1: خالد (س 1))
معا (س2: [___] (س2)) متق]] (كم1))] (و1))

تفيد البنيتان (134) و(135) أنه لا فرق بين الجملتين (125) و(119) في المستوى التمثيلي إذا قطعنا النظر عن اختلاف المحمولين وبعض من الوظائف الدلالية. الفرق بينهما إذن كامن في تكوين البنية العلاقية إذ إن الشق المدمج في الأولى فعل خطابي وفي الثانية مجرد فحوى. لنر الآن إمكانية رصد بنية الجمل المصدرية من منظور هذا التحليل.

بنيتا الجملة (123) العلاقية والتمثيلية هما البنيتان (135) و(136):

(136) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2:
[(ح2) (إح ك) (إح ل)] (إح 2)) بؤ] (ف 1))] (ف خ 1)).

(137) (مض و 1:](أن كم1: [تا سمع) (ع س1: تُ) معا ع س2
: [(و2: [آن كم2: [(تا شتم) (ع س ك: خالد (س ك))
منف (ع س ل: هند (س ل)) متق] (كم2))] (و2))] (س2))
متق] (كم1))] (و1))

يتضح من البنيتين (135) و(137) أن الجملة المصدرية المدمجة تختلف عن مثيلتها الفعلية من وجهين:

(1) تشكل الجملة المصدرية مجرّد حمل في حين أن الجملة الفعلية المدمجة يمكن أن تشكّل فعلاً خطابياً أو فحوى كما رأينا؛

(2) في المستوى التمثيلي تتضمن الجملة المصدرية واقعة غير مزمّنة كما يدل على ذلك خلو طبقتها التأطيرية من المخصّص الزمني.

لنذكر بهذا الصّدد أن التحليل الذي نقترحه هنا للجمل الفضلات يطابق نوعا ما في فلسفته التحليل الذي ساد في النموذج المعيار حيث كانت الجمل المدمجة الفعلية تعدّ جملا تحمل قوة إنجازية تخصّها في استقلال عن القوة الإنجازية المواكبة للجملة الرئيسية إذا كانت محكومة من فعل "قول" وجملا لا تتعدّى القضية إذا حكمها فعل من أفعال "الاعتقاد" في حين تعدّ الجمل المصدرية مجرّد حمول غير مزمنة.

2-3-2-2-3. الجمل الموصولية

سبق أن أشرنا في مستهل هذا المبحث عن تراكيب الإدماج إلى أن الجمل الموصولية جمل تشكل جزءا من مركب اسمي إذا كانت مرؤوسة وتقوم مقام مركب اسمي إذا كانت غير ذات رأس كما أشرنا إلى أنها تصنّف إلى جمل موصولية تقييدية وجمل موصولية بدلية. السؤال المراد الإجابة عنه هنا هو: كيف يمكن أن نقارب هاتين الفئتين من الجمل الموصولية وأن نرصد خصائصهما في إطار نحو الخطاب الوظيفي خلافاً لما قد أقترح في إطار النموذج المعيار (ديك (1997) والمتوكل (1988) ضمن آخرين)؟

1.2.3.2.2.3. الجمل الموصولية التقييدية

لنأخذ كمثال لهذه الزمرة من الجمل المدمجة الموصولية الجملة (120) التي نعيد سوقها هنا للتذكير:

(120) رأيت **الرجل الذي يعشق هندا**

يُمكن صياغة بنية هذه الجملة العلاقية كالتالي:

(138) (ف خ1: [حب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مع (إح2: (ف2: [(إح2) (ح2: [(ح ك) (إح ك] (ح2))] (ف2)) (إح2)) بؤ] (ف 1))] (ف خ1)).

تفيد هذه البنية أن الشق الموصولي يشكل بالنظر إلى تكوين الجملة ككل جملا ثانيا مدمجاً في طبقة فحوى المكون الإحالي.

أما بنية الجملة (120) في مستواها التمثيلي فهي البنية (138):

(139) (مض و1: [(آن كم1: [(تارأى) (ح س1: ت (س1)) منف (ع س2: [رجل: [حض و2:] (داكم2: [(غ تا عشق) (س 2: ص) معا (ع س ك: هند (س ك)) متق] (كم2))] (و2))]] (س2)) متق] (كم1))] (و1))

يتضح لنا من البنية (138) أمران اثنان:

(1) **أولهما**، أن الشق الموصولي يشكل واقعة ثانية مزمّنة (و2) داخل الموضوع الثاني للواقعة الرئيسية (و1)؛

(2) **وثانيهما**، التأشيرُ للضمير الموصول (س2: ص) داخل الواقعة الثانية. حين لا نؤشر للضمير الموصول نكون أمام بنية لجملة موصولية مثل التي ترد في تراكيب من قبيل (140):

(140) رأيت رجلا يعشق هندا

على أساس أن يكون مخصّص الموضوع (س2) مخصّص تنكير لا مخصّص تعريف.

3-2-2-3-2-2. الجمل الموصولية البدلية

يفصل ديك (ديك 1997 ب) في مقاربته للجمل الموصولية بين الجمل التقييدية والجمل غير التقييدية (أو البدلية) ويبرّر هذا الفصل بتفرد الجمل الثانية بالخصائص التالية:

(أ) الخاصية الأولى خاصية تطريزية وتكمن في أن للجملة الموصولية البدلية تنغيما يخصّها مستقلا عن تنغيم المركب الاسمي الذي تليه. ويتمثل ذلك في وقف يفصلها عمّا يتقدمها كما هو الشأن في الجملة (141 ب):

(141) ا- سيسافر الطلبة الذين نجحوا!
ب- سيسافر الطلبة، الذين نجحوا

(ب) يمكن أن تلي الجملة الموصولية البدلية اسما علما في حين يتعذّر ذلك حين تكون جملة تقييدية:

(142) أ - رأيت خالداً، الذي يعشق هنداً
ب- *رأيت خالداً الذي يعشق هندا

(ج) يمكن أن ينتمي الضمير الموصول في الجمل البدلية إلى فئة "الذي" أو فئة "من" بيد أنه لا يمكن أن ينتمي إلى الفئة الثانية في الجمل التقييدية كما يتضح بجلاء من المقارنة بين الجملتين (120) و(122) من جهة والجملة اللاحقة (143) من جهة ثانية:

(143)* رأيت الرجل من يعشق هندا

(د) دلاليا وبخلاف الجمل التقييدية، لا تقوم الجمل البدلية بأي دور في حصر المجال الإحالي للاسم الذي تليه بل تحمل معلومة إضافية يبرز أضافيتها رائزان:

(1) تتصرف الجملة البدلية تصرف الجملة الاعتراضية أو الجملة المعطوفة:

(144) أ- ينتقل الطلبة، الذين نجحوا، إلى القسم الموالي
ب- ينتقل الطلبة — الذين نجحوا — إلى القسم الموالي
ج- نجح الطلبة وينتقلون إلى القسم الموالي

(2) يمكن نزع الجملة البدلية دون أن يكون لنزعها تأثير في التأويل الدلالي للجملة ككل:

(145) ينتقل الطلبة إلى القسم الموالي.

(هـ) أما تداوليا فإن للجملة البدلية مستوى علاقيا قائم الذات بشقيه الإنجازي والوجهي. رائز ذلك إمكان ورود عبارات انجازية وعبارات وجهية ذاتية في حين يتعذر ورود هاتين الفئتين من العبارات في الجمل التقييدية كما يتبين من المقارنة بين الجمل التالية:

(146) أ - نجح الطلبة، اللذين، بصراحة، اجتهدوا
ب- نجح الطلبة، الذين، من المؤكد، اجتهدوا

(147) أ - نجح الطلبة اللذين، بصراحة، اجتهدوا
ب- نجح الطلبة اللذين، من المؤكد، اجتهدوا

ويخلص ديك إلى أن هذه الخصائص تؤشر، مجموعة، إلى أن الجملة الموصولية البدلية جملة مستقلة غير تابعة للاسم الذي تليه في حين أن الجمل الموصولية التقييدية تشكل مع الاسم الرأس "مركباً معقداً واحداً".

بناءً على استقلال الجمل البدلية يقترح ديك (ديك 1997 ب: 11) أن تصاغ البنية التحتية لجملة مثل "الرجل، من يعشق هنداً" في التركيب (122) على الشكل التالي:

(148) ... (ع س1: رجل)= (ثب و9: (س: [حض و: عشق ف (س1) معا (ع س2: هند س2)) متق])=

تشير الأقواس الفاصلة بين المركب الاسمي والجملة الموصولية في البنية (148) إلى استقلال هذين المكونين في حين يشير الرمز = إلى علاقة البدلية القائمة بينهما.

بناء على نفس الاستدلال (أ-هـ) الذي يخلص إلى استقلال الجمل الموصولية البدلية، يمكن أن نقترح لهذه الجمل في إطار نحو الخطاب الوظيفي المقاربة التالية:

يذهب هاني وكيزر (هاني وكيزر (2004)) إلى أن العبارة البدلية بوجه عام تكون مع الاسم المبدل منه نقلة حوارية تشكّل فيها العبارة البدلية فعلاً خطابياً قائم الذات. نفس التحليل يمكن أن ينطبق إلى حد بعيد على الجمل الموصولية البدلية فتكون البنية العلاقية للجملة (122) هي البنية التالية:

(149) (ن ق1: (ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (إح1) مح (إح2) بؤ] (ف1))] (ف خ1))

(ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف 2: [(ح2) (إح2 :م) (إح3)] (ف2))] (ف خ1))] نق1))

إذا نحن قارنّا بين البنية (149) والبنية العلاقية (137) للجملة (120)، وجدنا الفرقين الأساسين التاليين: أولاً، أن الشق الموصولي في الجملة (122) يشكّل فعلاً خطابيا قائم الذات في حين أنه لا يعدو أن يكون مجرّد حمل في الجملة (120)، ثانيا، أنه فعل خطابي مستقل في الجملة (122) لا يربطه بالشق الأول من نفس التركيب سوى انتمائهما معاً لنقلة حوارية واحدة وعلاقة التحاول القائمة بين الضمير الموصول والاسم "الرجل" في حين أنه في الجملة (120) حمل مدمج في المركب الاسمي الذي يرئسه هذا الاسم.

ينعكس استقلال الشق الموصولي في الجملة (122) في مستواها التمثيلي أيضا حيث يشكل هذا الشق واقعة منفصلة لا يربطها بواقعة الشق الأول إلا علاقة التحاول بين الموضوع الموصول والاسم الرجل (س 2) كما يتبين من المقارنة بين البنية (151) والبنية (138) أعلاه:

(150) (مض و1: [(آن كم1 [تارأى) (ع س1: تُ (س1)) معا (ع س2: رجل (س2)) متق] (كم1))] (و1))

(حض و2:[(داكم2: [(ع تا عشق) (ع س2: ص (س2))
معا (ع س3: هند (س3)) متق] (كم2))] (و2)).

3-3-2-2-3-3. **الإدماج والأفعال الانجازية**

مما ثبت في نظرية الأفعال اللغوية وفي ما سمّي "الفرضية الإنجازية" أنّ للأفعال التواصلية مثل "**قال**" و"**سأل**" و"**وعد**" وغيرها استعمالين اثنين: استعمالاً إنجازيا واستعمالاً وصفياً: مثال الاستعمال الأوّل الجملة (151) ومثال الاستعمال الثاني الجملة (125) المعادة هنا للتذكير:

(151) أقول إن هنداً ستعود

(125) يقول خالد إن هنداً ستعود.

ويشترط في الاستعمال الإنجازي، كما يتضح من الجملة (151) مقارنة بالجملة (125)، أن يرد الفعل الرئيسي مُسندا إلى المتكلم ومتصرفاً في الزمن الحاضر. بخرق شرط الزمن هذا ينتقل الفعل من الاستعمال الإنجازي إلى الاستعمال الوصفي كما هو الشأن في الجملة (152):

(152) قلت إن هندا ستعود

حين يرد فعل التواصل مستعملاً استعمالاً إنجازياً مستوفياً للشرطين الآنف ذكرهما يُدرج مباشرة في البنية العلاقية حيث يحل محل المخصّص الإنجازي حاملاً لخصائصه الصرفية التركيبية كلها كما يتضح من البنية العلاقية (154) للجملة (153):

(153) (ف خ1: [أقول (ك) (ط) (ف1: [(ح1] بؤ (إح1) مح]
(ف1))] (ف خ1))

إدماج الفعل الإنجازي في المستوى العلاقي مباشرة فرع عن المبدإ العام القاضي، كما رأينا، بأن تدرج في هذا المستوى جميع الوحدات

المعجمية ذات السمة التداولية أما البنية التمثيلية لنفس الجملة فيمكن أن تصاغ بالشكل التالي:

(154) (سق و1: [آن كم1: [(غ تا عاد) (ع س1: هند (س1)) منف] (كم1))] (و1))

بينا في مكان آخر (المتوكل 1993، 2000 و2001) أن الأفعال الوجهية مثل "ظن" تتصرف تصرّف الأفعال الإنجازية إذا هي وردت مسندة إلى المتكلم في الزمن الحاضر كما هو الشأن في الجملة التالية في مقابل الجملة (119) المكررة هنا:

(155) أظن أن هندا ستعود

(119) يظن خالد أن هنداً ستعود

إذا كان الفعل "يظن" في الجملة (119) يشكّل حملاً داخل طبقة الفحوى كما يتضح من البنية العلاقية (133) فإنه لا يعدو أن يكون مؤشرا للسمة الوجهية في الجملة (155):

(156) (ف خ1: [خب (ك) (ط) (أظن ف1: [(ح1) بؤ (إح1) مح] (ف 1))] (ف خ1))

على هذا الأساس، لا تتضمن البنية التمثيلية للجملة (155) سوى واقعة واحدة (و1) محمولها الفعل "عاد" وهي البنية (154) أي نفس البنية التمثيلية للجملة (151).

3-2-2-3-4. الإدماج في نحو الخطاب الوظيفي: بعض النتائج للتقويم

كان هدفنا في هذا المبحث عن علاقتي الاستقلال والتبعية بين الجمل اقتراح تحليل بديل للمقاربة الصورية السائدة يقوم على فكرة الانطلاق

من البنية التحتية بمستويها العلاقي والتمثيلي. ونستعرض الآن بعض النتائج التي نعدُّها مبدئيا نتائج إيجابية على أن تمحّص إيجابيتها فيما بعد.

(أ) أولى نتائج اعتماد البنية التحتية منطلقاً أنه يتيح مقاربة الإدماج في جمل تابعة وإن لم تتضمن مؤشرا صرفيا للإدماج كالجمل الواردة بعد القول الموصوفة تقليداً ب "الأسلوب المباشر" وأنه يجعل من الممكن، في المقابل، رصد خصائص جمل أخرى غير تابعة وإن كانت تتصرف سطحا تصرف الجمل التابعة كالجمل التي ترد بعد الأفعال المستعملة استعمالا إنجازياً سواء أكانت أفعال تواصل أم أفعالاً وجهية.

من مزايا التحليل المقترح في هذا الباب بالذات أنه يسمح بوصف وتفسير خصائص التراكيب التي مثلنا لها بالجملتين (151) و(155) والتي تبدو سطحا جملاً مركبة مكونة من جملتين في حين أنها في الواقع جمل بسيطة قوامها جملة واحدة.

(ب) تتماثل الجملتان (151) و(155) من حيث بنيتها الصرفية التركيبية تماثلاً يبرّر لأي تحليل صوري عدهما تركيبا واحداً والواقع أنهما تختلفان اختلافاً جوهرياً إذا نحن رجعنا إلى بنيتهما التحتية العلاقية. ويكمن هذا الاختلاف في أمرين:

(1) الفعل الرئيسي في الجملة (151) فعل إنجازي في حين أنه في الجملة (155) فعل وجهي.

(2) يملأ الفعل الرئيس "أقول" في الجملة (151) الطبقة الإنجازية في حين أن هذه الطبقة تظل "مفتوحة" في الجملة (155) كما يتضح من المقارنة بين البنيتين العلاقيتين (153) و(156). رائز ذلك إمكان إضافة فعل إنجازي في الجملة الثانية وتعذر إضافته في الجملة الأولى:

(157) أقول إنني أظن أن هندا ستعود

(158)* أقول إنني أقول إن هندا ستعود.

(ج) بخلاف أي تحليل صوري، يبرهن التحليل الذي ينطلق من البنية التحتية عن قدرته لا على تحديد موقع الإدماج (طبقة الفحوى أو طبقة الحمل أو أحد المكونات الإحالية) فحسب بل كذلك على تحديد طبيعة العنصر المدمج كأن يكون فعلا خطابياً أو فحوى أو مجرّد حمل. هذا التحديد لا يُتاح أو من العسير أن يتاح في مقاربة صورية محض.

(د) من الممكن أن يُوسّع مفهوم التبعية كما حددناه في التعريف (127) فيتجاوز العلاقة بين جملة وجملة ويصبح شاملاً للعلاقة التي تربط بين جمل قطعة خطابية واحدة أو نص كامل.

تكمن تبعية جمل نص مّا في أن بعضاً من عناصرها "تورث" (كما يقول ديك (ديك 1997 ب)) من النصّ ككل. من العناصر العلاقية التي تورث عن النص السمات الإنجازية والسمات الوجهية التي تحدّد بدءا بالنظر إلى النص باعتباره كلاً. مثال ذلك النص البسيط التالي:

(159) "واعجبا ! هاجم بكر أساتذته. انتقد ذلك جميع زملائه. لكنه لم ينته..."

البنية العلاقية للنص (159) هي البنية (160) حيث تشكل الجمل التي يتضمنها مجرّد حمول:

(160) (ف خ1: [خبر (ك) (ط) (عج ف1: [((ح1) (إح1) مح (إح2) بؤ (ح2) (إح3) (إح4) مح (ح3) (إح1) مح)] (ف 1))] (ف خ1))

على هذا الأساس، يمكن إعادة تعريف التبعية على الشكل التالي:

(161) **الوحدات الخطابية التابعة**

"تعدّ الوحدة الخطابية **خ** تابعة للوحدة الخطابية **خط** إذا كانت خ عنصراً من عناصر **خط**"

مزية هذا التوسيع لمفهوم التبعية أنه يجعل من الإدماج بين جملة وجملة مجرد تجلٍ من تجليات مبدإ عام يحكم تقسيم الخطاب ككل وما يمكن أن يقوم بين أقسامه (الكبرى والصغرى) من علاقات.

3-3. متغيرات نمط الخطاب

الخطاب في اللغات الطبيعية أنماط ينفرد كل نمط ويتميز عن غيره من حيث هدفه وفحواه وخصائصه البنيوية.

وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) تنميطا للخطابات وفصّلنا القول في معاييره وأقسامه. ما يهمنا هنا هو أن نمط الخطاب ينضاف إلى وسيطي النمط الجملي ونمط التركيب حيث يقوم بدور له أهميته في تحقق بنية الجملة التي نصطلح على تسميتها "البنية المعيار". أهمية هذا الدور تصبح شيئاً طبيعيا ومتوقعاً إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار أمرين اثنين: **أولاً**، أن ورود الجملة الغالب هو ورودها وحدة من خطاب متكامل **وثانيا**، أنها ترث، كما سبق أن بينّا، بعضا من خصائصها عن الخطاب الذي يتضمنها.

يتجلى دور وسيط نمط الخطاب في تنظيم الجملة في مستوييها التحتيين العلاقي والتمثيلي وبالتالي، وانعكاسا لذلك، في مستواها البنيوي.

لنأخذ كمثال الخطاب السردي وهو الخطاب الذي يتضمن سلسلة من الأحداث الوقائع تربط بينها علاقة توالٍ وهو الخطاب الذي يشكل عادة قوام القصة والرواية والأسطورة والخرافة الشعبية والنقل المباشر وغير ذلك. وقد سبق أن بينّا (المتوكل (2003)) أن الخطاب السردي، كباقي أنماط الخطاب، يمكن أن يكون خطاباً ذاتياً يتسم بالحضور القوي لمنتجه أو خطاباً موضوعيا ينمحي فيه منتجه أو يكاد فيغلب المستوى العلاقي في الحالة الأولى والمستوى التمثيلي في الحالة الثانية. للمستوى العلاقي في الخطاب السردي "الصِّرف" البالغ أقصى درجات "حياد" منتجه المواصفات الأساسية التالية:

(أ) تتقلص الطبقة الإنجازية وتضمر ضموراً نلمسه في جانبين:

(1) يكاد ينحصر المكون الإنجازي في قوة إنجازية واحدة، القوة الإنجازية الإخبار فلا استفهام ولا أمر يردان إلا استثناء أو في ما يتخلل السرد من حوار؛

(2) يظل الإخبار قوة إنجازية حرفية في الخطاب بكامله إذ لا مجال هنا لاستلزام حواري يولّد قوى إنجازية فرعية.

(ب) تحقيقا لحياد منتج الخطاب التام أو شبه التام، تظل طبقة الفحوى فارغة تخلو من أي مؤشر لأية سمة وجهية ذاتية.

(ج) يمكن إسناد وظيفة المحور بجميع فروعها (محور جديد، محور معطى، محور معاد...) في حين ينحصر الإسناد البؤري أو يكاد في فرع واحد هو بؤرة الجديد، فلا مجال لإسناد بؤرة المقابلة التي تقتضي كما نعلم المطارحة في صحّة المعلومات ودرجات ورودها وهي سمة من سمات نمط آخر، نمط الخطاب الحجاجي.

أما المستوى التمثيلي فهو حاضر في هذا النمط من الخطابات بطبقاته الثلاث، التأطيرية والتسويرية والوصفية لكن حضوره خاضع للقيود التالية:

(أ) يتحدّد التأطير الزمني والمكاني ("الزمكاني" بلغة العصر) انطلاقا من مركز إشاري "داخلي" قوامه السارد والمسرود له وزمن السرد ومكانه. بالنظر إلى هذا المركز الإشاري الداخلي، تأخذ الطبقة التأطيرية قيم مخصّصاها ولواحقها. قيمة المخصص الزمني الغالبة في الخطاب السردي هي الزمن الماضي. وقد تكون الزمن الحاضر وهو ما يسمّى تقليداً "حاضر السرد".

(ب) الوقائع المسرودة وقائع محدودة لذلك يأخذ المخصّص التسويري (أو الكمي) القيمة "آني".

(ج) أما الطبقة الوصفية فإن مخصصها الجهي يأخذ عادة القيمة "التام" باعتبار أن الوقائع المسرودة وقائع تم حدوثها وانتهى.

نخلص من مجمل هذه القيود إلى أن البنيتين العلاقية والتمثيلية للجملة في الخطاب السردي المحايد هما البنيتان العامتان التاليتان:

(162) ب(ف خ1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1: [(ح1) يؤجد (إح1)...(إح ن)] (ف1))] (ف خ1))

(163) (مض/حض و1: [(آن كم1: [(تا فعل) (س1)...(س ن)] (كم1))] (و1))

أهم ما يمكن أن نختم به هذا المبحث هو أن تأثير نمط الخطاب في بنية الجملة عناصر وقيماً يقتضي من نموذج نحو الخطاب الوظيفي إيجاد طريقة للتأشير له.

في هذا الباب، نقترح مؤقتا أن تضاف إلى طبقات البنية العلاقية طبقة عليا – ولتكن طبقة الخطاب (خ1) – يؤشر فيها إلى نمط الخطاب (وربما إلى سمات أخرى كالأسلوب والإطار والمركز الإشاري) بإضافة هذه الطبقة، يمكن أن تعاد صياغة البنية العلاقية للجملة في الخطاب السردي على الشكل التالي (من ضمن الأشكال الممكنة).

(164) (سردخ1: [خب (سارد) (مسرود له) (ف1[(ح1) يؤجد (إح1)...(إح ن)] (ف1))] (ف خ1))] (خ1))

4. الطبقة الإنجازية: قضايا للبحث

من القضايا التي يثيرها الحيز الإنجازي من الجملة قضايا أساسية ثلاث هي: **أولاً**، التعبير عن القوة الإنجازية بواسطة أفعال ذات سمات معينة **وثانيا**، حمل الجملة لقوة إنجازية غير قوتها الإنجازية الحرفية المفهومة من الصيغة السطحية نفسها **وثالثا**، ورود عبارات ظرفية لا يمكن أن تعد إلا لواحق للطبقة الإنجازية.

تنوولت هذه القضايا الثلاث في النموذج المعيار (هنخفلد (1988)، ديك (1997) والمتوكل (1986) و(1993 ب) ضمن آخرين) لكنها لم تعالج (أو لم تعالج بعد حسبما نعلم) في إطار نحو الخطاب الوظيفي.

فيما يخص القضية الأولى، أفردنا لها المبحث 3.3.2.2.3. حيث بينا أن الأفعال الإنجازية يمكن أن تدرج رأساً في المستوى العلاقي باعتبارها مؤشرات للقوة الإنجازية وأن الجملة التي تتضمنها جملة بسيطة واحدة وإن بدت سطحاً جملة مركبة. أمّا القضيتان الأخريان فنحاول أن نرسم هنا المعالم الكبرى للمقاربة التي يمكن أن تقترح في نحو الخطاب الوظيفي لتناولهما.

4-1. الاستلزام الحواري

ثبت في نظرية الأفعال اللغوية وبعد غرايس (1975) خاصة أن الجمل في اللغات الطبيعية يغدو أن تستعمل حاملة لقوة إنجازية غير قوتها الحرفية.

مثال ذلك أن الجملتين (165) و(166) تستلزمان حواريا القوتين الإنجازيتين "الدعوة" و"الطلب" على التوالي ويمكن أن تعدّا بالتالي مرادفتين للجملتين (167) و(168):

(165) هل ترافقني إلى مراكش؟

(166) إننا جالسان في مجرى الهواء

(167) رافقني إلى مراكش

(168) أغلق النافذة

نفيد من المقارنة بين الجملتين (165) و(166) ومرادفتيهما (167) و(168) أن الاستلزام في الجملة الأولى مقصور على القوة الإنجازية وحدها في حين أنه يمس في الجملة الثانية المحتوى الدلالي أيضاً.

عولج الاستلزام الإنجازي في الجمل التي من قبيل (165)، في النموذج المعيار، انطلاقا من أطروحتين متلازمتين اثنتين:

(1) **أولاهما** أن الاستلزام يتم بواسطة عملية نقل تحوّل القوة الحرفية إلى قوة أخرى (الاستفهام إلى الدعوة مثلاً).

(2) **ثانيتهما** أنه يتعين التمثيل للقوة الحرفية وللقوة المستلزمة معاً في البنية التحتية للجملة لكن مع التأشير إلى أن الثانية محولّة عن الأولى كما هو الشأن في البنية الإجمالية المبسطة التالية:

(169) [[دعوة < استفهام]:[ترافقني إلى مراكش]]

اهتم كوفيت (كوفيت (1998)) بالاستلزام الذي نجده في جمل مثل الجملة (166) وأقترح مقاربة بديلة قوامها:

(1) ملاحظة أن المقاربة التي تعتمد مبدأ النقل الإنجازي مقاربة مكلّفة بالإضافة إلى ما يشوبها من اصطناع وتكلّف بالنظر إلى إواليات إنتاج الخطاب الطبيعية؛

(2) وجوب التمثيل للقوة المستلزمة وللمحتوى الدلالي الذي يواكبها في القالب التداولي في مقابل التمثيل للقوة الحرفية ومحتواها الدلالي في القالب النحوي.

من منظور هذا الاقتراح، يمكن أن يوصف الاستلزام الإنجازي الوارد في الجملة (166) على أساس أن ترصد القوة الإنجازية "الطلب" ومحتواها الدلالي "إغلاق المخاطب للنافذة" في القالب التداولي وترصد القوة الإنجازية "الإخبار" ومحتواها "جلوس المتكلم والمخاطب في مجرى الهواء" في القالب النحوي.

تساؤلنا الآن هو: ما هي المقاربة الأنسب للاستلزام الإنجازي في إطار نحو الخطاب الوظيفي؟

في الواقع تقتضي الإجابة عن هذا السؤال بحثا منفرداً. وفي انتظار توافر شروط إنجاز هذا البحث، يمكن أن نتوقع أن تكون لمقاربة ظاهرة الاستلزام في نحو الخطاب الوظيفي المعالم الكبرى التالية:

(أ) استيحاءاً لاقتراح كوفيت، تفصل القوة الإنجازية المستلزمة عن القوة الإنجازية الحرفية فيؤشر للأولى في المستوى العلاقي وللثانية، باعتبارها مجرّد نمط جملي، في المستوى البنيوي على أساس أنها عنصر من عناصر الإطار التركيبي للجملة.

في تحليل الجملة (165) مثلا، يؤشر للقوة الإنجازية "الدعوة" في المستوى العلاقي وللنمط الجملي "الاستفهام" في المستوى البنيوي.

(ب) تتم عملية إنتاج الخطاب حسب نحو الخطاب الوظيفي، كما أسلفنا، في أربع مراحل: **أولا**، يقرّر المتكلم القصد الذي يرومه، **ثانيا**، ينتقي المحتوى الدلالي الأنسب، **ثالثا**، ينتقي الصيغة الصرفية — التركيبية الملائمة، **رابعا**، ينتقي قناة التبليغ (صوتاً أو خطاً أو إشارة). ما يلاحظ في هذا التصور لإنتاج الخطاب هو أنه ينبني على عملية انتقاء في أهم مراحله.

(ج) يقود المتكلمَ في عملية الانتقاء هذه ما يتوافر من معلومات ومؤشرات في المكون السياقي بشطريه المقالي والمقامي.

(د) لنفرض أن المتكلم يقرر أن يدعو المخاطب لمرافقته إلى مراكش، أول ما يقوم به هو صياغة هذا القصد في بنية علاقية كالبنية التالية:

(170) (ف خ1: [دعوة (ك) (ط) (ف1: [(ح 1) بؤ (إح1) مح (إح2) (إح3] (ف1))] (ف خ1))

في المرحلة الثانية، ينتقي المتكلم، لإبلاغ قصده، إمّا العبارة المباشرة (167) أو العبارتين غير المباشرتين (165) و(171):

(171) سأذهب وحيداً إلى مراكش

(1) إذا هو اختار التعبير المباشر، صاغ المحتوى الدلالي في شكل البنية التمثيلية التالية:

(172) (سق و1: [آن كم1: [(غ تا رافق) (س: (س1)) منف) (س2: ك (س2)) متق] (كم1))] (و1: مراكش)و1)) ملث

ثم انتقى الإطار التركيبي المخصّص للجمل الأمرية.

إذا قرر أن يبلغ قصدُه بواسطة الجملة (165)، أي عن طريق الاستفهام، انتقى أيضا البنية التمثيلية (23) وانتقى، في مقابل الاختيار الأول، الإطار التركيبي الملائم للجمل الاستفهامية.

أمّا إذا اقتضى منه السياق المقامي الإمعان في عدم المباشرة واختار أن يعبر عن دعوته بواسطة الجملة (171) فإنه يصوغ البنية التمثيلية المناسبة التالية:

(173) (سق و1: [(آن كم1: [(غ تا ذهب) (س1: ك (س1)) منف (ص1: وحيد (ص1)) حا] (كم1))] (و1: مراكش (و1)) ملث

ثم ينتقي الإطار التركيبي المعدّ للجمل الخبرية الفعلية.

ما رسمناه هنا لا يعدو أن يكون خطاطة عامة وتقريبية لما يمكن أن يُقترح في نحو الخطاب الوظيفي لمقاربة ظاهرة الاستلزام الحواري بجميع مظاهرها. ونرجو أن نتمكن في بحث قادم من تدقيق هذه المقاربة وتفصيل إوالياتها وتصحيح ما يستدعي التصحيح فيها.

3-2. اللواحق الإنجازية

تعدُّ لواحق انجازية العبارات الواردة في مستهل الجمل التالية[1]:

(174) أ – **بصراحة**، لا يعشق خالد هنداً

ب- **بجد**، سأهبك حل كتب خزانتي

ج- **بصدق**، لا تعجبني تصرفات أخيك

رائز إنجازية هذه العبارات في مقابل غيرها من اللواحق الوجهية والتأطيرية والتسويرية والوصفية أنها تشكل متعلقات لأفعال التواصل حين تستعمل استعمالا إنجازيا:

(175) أ - أقول بصراحة إن خالدا لا يعشق هندا

ب- أقول بجد إنني سأهبك حل كتب خزانتي

ج- أقول بصدق إنني لا تعجبني تصرفات أخيك.

لم ترد في أدبيات نحو الخطاب الوظيفي، حسبما نعلم، إشارة إلى كيفية التمثيل لهذا الصنف من العبارات لكنه بالإمكان أن نتصور أن طبيعتها ووظيفتها تقتضي أن تلحق في هذا الإطار بالطبقة الإنجازية كما يتبين من البنية العلاقية العامة (176):

(176) (ف خ1: [(نج1) (ك) (ط) (وجه ف1: [(ح1) بؤ (إح1) مح[(ف1)) (نج1)] (ف خ1))

على هذا الأساس، يمكن أن تصاغ البنية العلاقية للجملة (175 أ) مثلا، بالشكل التالي:

(177) (ف خ1: [(خب1 (ك) (ط) (ف 1: [(ح1) بؤ (إح1) مح (إح2)] (ف1)) (خب1): بصراحة (خب1))] (ف خ1))

ولعل من الوارد أن نشير هنا إلى أن ثمة لواحق تعلو طبقياً اللواحق الإنجازية وهي اللواحق الخطابية الفواتح والخواتم والنواقل.

نقترح أن تلحق هذه العبارات بأعلى طبقة في البنية العلاقية للخطاب ككل كماي يتضح من البنية العامة التالية:

(178) (خ1: [(ن ق1: [(ف خ1: [(نج1 (ك) (ط) (وجه ف1:
[(ح1) (إح1)] (ف1)) (نج1))] (ن ق1))] (خ1): لاحق
(خ1))

حيث لاحق= عبارة فاتحة أو خاتمة أو ناقلة.

خلاصة:

ترصد خصائص الجملة الدلالية والتداولية والصرفية – التركيبية في نحو الخطاب الوظيفي انطلاقا من بنية معيار ذات مستويين تحتيين علاقي وتمثيلي ومستوى بنيوي يتم صوغه عن طريق قواعد تعبير تشتغل على أساس انتقاء الأطر الصرفية – التركيبية المناسبة.

تتحقق البنية المعيار وفقاً لثلاثة وسائط، وسيط النمط الجملي ووسيط نمط التركيب ووسيط نمط الخطاب.

يختلف نمط الجملة، باعتباره الصيغة الصرفية – التركيبية – الصوتية، عن القوة الإنجازية التي يمكن أن تواكبها. من مظاهر هذا الاختلاف أن ما يحدّد نمط الجملة التعجبية ليس قوتها الإنجازية بل سماتها الوجهية. بناءاً على هذا الاختلاف، يمثل للقوة الإنجازية في المستوى العلاقي في حين يشكل نمط الجملة عنصراً من عناصر الإطار التركيبي.

في إطار هذه المسطرة التمثيلية تقارب ظاهرة الاستلزام الحواري حيث توضع القوة الإنجازية المستلزمة في المستوى العلاقي على أساس أنها القصد من إنتاج الخطاب وتنتقي البنيتان التمثيلية والصرفية – التركيبية وفقاً لما يقتضيه سياق المقام أو سياق المقال.

تتكون الطبقة الإنجازية من المستوى العلاقي من مخصّص إنجازي (أو فعل تواصلي يحل محله) ولواحق إنجازية تسهم في تحديد القوة الإنجازية.

تتيح إعادة تعريف مفهوم التبعية وتأصيله في البنية العلاقية (بدلاً من البنية الصرفية – التركيبية) وضعا أكفى لكل مظاهر الإدماج سواء أكان الإدماج قائما بين عناصر جملة مركبة أم كان سمة لعلاقات جمل قطعة خطابية أو نصّ بكامله.

لا يحدّد متغيرات البنية المعيار نمطا الجملة والتركيب فحسب بل كذلك نمط الخطاب حيث تختلف طبقاتها وقيم عناصرها على الخصوص من نمط خطابي إلى نمط خطابي آخر.

الهوامش:

(1) ثمة لغات كاللغة الصينية مثلا تستغني عن الربط الضميري وتكتفي في الربط بين المبتدأ و الجملة التي تليه بعلاقة الورود كما يتبين من التركيب التالي (ترجمة حرفية لجملة صينية):

i. الأفيال، الخراطيم طويلة

أما اللغة العربية فتستخدم الربط الضميري إلا في تراكيب موسومة مثل:

ii. عمرو، العين بصيرة واليد قصيرة.

(2) يقابل "القسم الخطابي المسمى « Sentence » وارداً متداولا في أدبيات النحو الوظيفي إلى الآن حيث بموقعه هنخفلد (هنخفلد (2004)) بين الجملة والفقرة.

(3) راجع المزيد من التبريرات في معرض دفاع رايكون (رايكون (1992)) عن ورود هذه الطبقة.

(4) يقصد بالبؤرة هنا تحديداً "بؤرة المقابلة" إذ إن المكون الحامل لبؤرة الجديد يحتفظ بموقعه العادي داخل الجملة.

(5) المقصود باللواصق الإعرابية، بتعبير أدق، العلامات الإعرابية الدالة على حالات الرفع والنصب والجر.

(6) للمستوى العلاقي وحداته المعجمية التي تخصه وتختلف عن وحدات المستوى التمثيلي وهي لواحق الطبقة الإنجازية مثل "بصراحة" و"بجد" ولواحق طبقة المحتوى الدالة على سمات وجهية كعبارة "مع الأسف" التي مرّت بنا. وثمة عبارات متحجّرة لا محتوى دلاليا لها يتعين إدراجها رأسا في هذا المستوى كما سنرى في مبحث لاحق.

(7) يختلف مصطلح "شبه الجملة" في استعمالنا له هنا عنه في الاستعمال القديم وإن كان يقاربه. ما نعنيه هنا هو ما يقابل مصطلح « holophrase » في كتابات ماكنزي (ماكنزي (1998)).

(8) لفتنا الانتباه في مكان آخر (المتوكل (1986)) إلى نزوع اللدوارج العربية التي استغنت عن أداة الاستفهام إلى عدم تصدير اسم الاستفهام. ذلك ما يمكن استخلاصه من المقارنة بين الجملتين المصريتين التاليتين:

i. أ- سعاد راحت فين؟

ii. ب- ؟ فين راحت سعاد

(9) للمزيد من المبرّرات، راجع (الزهري (2002)).

(10) راجع للاستئناس ما يورده السكاكي في "مفتاحه" عن مفهوم "الجامع".

الفصل الرابع

بنية المركب الاسمي

الفصل الرابع
بنية المركب الاسمي

0- مدخل:

استدل رايكوف (1992) وبعده ديك (1997 أ) على إمكان إقامة موازاة بنيوية بين الحمل الموسّع والمركب الاسمي قصد رصد التماثل الصرفي – التركيبي بين هاتين المقولتين. إلا أن هذه الموازاة البنيوية الجزئية، المقامة بين المستويين التمثيلين لهذين المجالين، لا تفي ببلوغ المقصود حيث تظل مجموعة من الإشكالات عالقة تنتظر الحل المناسب.

في اتجاه السعي في الحصول على مقاربة اكفى للتماثل البنيوي بين الجملة والمركب الاسمي ندافع هنا عن أطروحة توسيع الموازاة بافتراض أن للمركب الاسمي، كما للجملة، مستوى علاقيّاً يمثل للسمات التداولية التي تقوم بدور هام في تحديد بنيته الصرفية – التركيبية وعن أن نحو الخطاب الوظيفي يشكل إطاراً ملائما لتحقيق هذا الدفع.

1. أنماط المركبات الاسمية

اختار هنخفلد في أواخر كتاباته (هنخفلد (2005) مجموعة من السمات تضم أهم جوانب المركب الاسمي واقترح اتخاذها معايير لإقامة تنميط جديد للمركبات الاسمية يخلف التصنيف البسيط الوارد في النموذج المعيار.

1-1. معايير التنميط

معايير التنميط التي يقترحها هنخفلد هي التالية:

(أ) بالنظر إلى طبيعة الرأس، يمكن التمييز بين المركبات التي يرئسها اسم والمركبات التي يرد رأسها جملة فعلية أو مصدرا كما هو الشأن في الجمل (1 أ) و(1 ب) و(1 ج) على التوالي:

(1) أ- زارني **ضيف عزيز**
ب- خفت **أن ترسب هند في امتحانها**
ج- أطرب **لغناء أم كلثوم**

(ب) تكون للمركب الاسمي دلالة معجمية كما في الجمل (1 أ-ج) كما يمكن أن يكون فارغاً منها وذلك شأن الاسم العلم أو الضمير:

(2) أ - زارني **خالد**
ب- أما خالد فلم **أره** منذ شهر
ج- من المركبات الاسمية ما يحيل على ذوات معينة إحالة تكفل تعرف المخاطب على الذات المحال عليها ومنها ما لا يحيل. من هذه الفئة الثانية المركبات الاسمية الدّالة على صفة أو خاصية كما في الجملة التالية:

(3) تطارد الشرطة **مجرما**

أما بالنظر إلى طبيعة الفضلات فيمكن التمييز بين المركبات الاسمية البسيطة والمركبات الاسمية "المعقدة". مثال النمط الأول المركبات الواردة في الجمل (1أ-ج) و(2أ-ب) و(3). وتنتمي إلى النمط الثاني المركبات التي ترد فيها الفضلة جملة موصولية أو جملة بدلية أو اسماً بدلا أو "نعتا مقطوعا":

(4) أ - زارني **الضيف الذي أعزّه.**
ب- زارني خالد، **من أعزه**
ج - زارني الضيف، **خالد**
د - زارني الضيف، **العزيزَ** (بنصب العزيز).

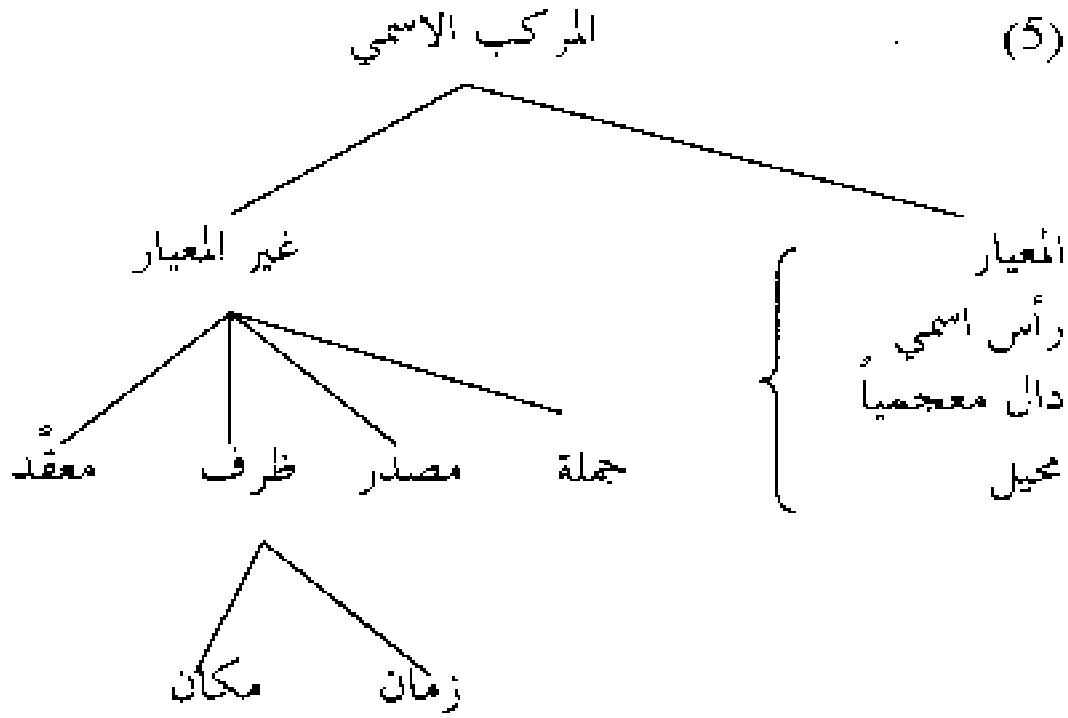
2-1. المركب الاسمي المعيار

يعد هنخفلد "مركبا اسميا معياراً" المركب الذي يُجمّع المعايير (أ-ج) في ذات الوقت أي المركب الذي يرئسه اسمٌ والذي يدل دلالة

معجمية والذي يحيل على ذات. على هذا الأساس يكون المركب الاسمي الوارد في الجملة (1 أ) نموذج المركب الاسمي المعيار في حين تدرج المركبات الواردة في الجمل (1ب–ج) و(2أ–ب) و(3) و(4أ–د) في زمرة المركبات غير المعيارية.

يمكن توضيح التنميط المقترح هنا بواسطة الترسيمة (5):

(5)



2. المركب الاسمي: عمق وسطح

من المعلوم أن مقاربة اللسانيات الوصفية (البنيوية وغيرها) للجملة مقاربة "أحادية". ونقصد هنا بالأحادية أنها مقاربة تتناول بنية الجملة في مستوى واحد، مستواها الصرفي – التركيب السطحي.

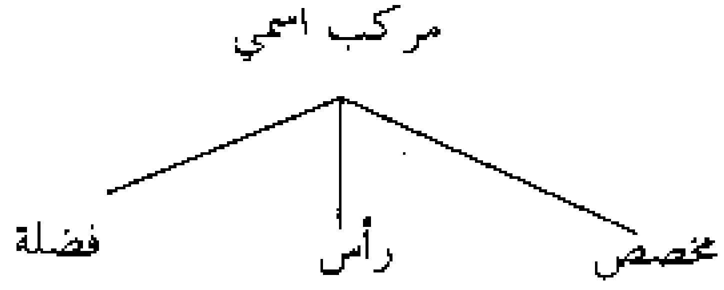
فيما بعد اللسانيات الوصفية أصبحت الجملة، كما هو معلوم أيضاً، تقارب في مستويين اثنين، مستوى "عميق" (أو "تحتي") ومستوى سطحي. وقد مرّ المركب الاسمي باعتباره جزءاً من الجملة بنفس المرحلتين، مرحلة المقاربة الأحادية ومرحلة المقاربة الثنائية.

في هذا الباب، يمكن أن نعقد مقارنة بين المقاربة التوليدية التحويلية والمقاربة الوظيفية على الشكل التالي:

تتناول كلتا المقاربتين بنية المركب الاسمي في مستويين اثنين، مستوى عميق ومستوى سطحي، تربط بينهما قواعد معيَّنة.

بنية المركب الاسمي السطحية في كلتا المقاربتين بنية صرفية — تركيبية تتضمن عامة عناصر ثلاثة: رأسا ومخصّصا وفضلة تترتب في اللغات التي من نمط اللغة العربية (أي اللغات ذات "المجال البعدي") وفقا للترسمية الشجرية التالية (مع اختلافات في الترميز):

(6)



(ج) عند هذا الحد ينتهي التآلف بين المقاربة التوليدية التحويلية والمقاربة الوظيفية ونلج حيّز الفروق التي يمكن حصرها في ما يلي:

(1) بالنظر إلى طبيعة البنية العميقة نجدها بنية تركيبية في المقاربة التوليدية التحويلية من نفس طبيعة البنية السطحية. في مقابل ذلك، نجد البنية التحتية في المقاربة الوظيفية بنية دلالية — تداولية مع اختلاف هام بين النموذج المعيار ونحو الخطاب الوظيفي يكمن في أنها بنية "موحدّة" في الأول وبنية ذات مستويين، دلالي وتداولي، في الثاني كما سيتبين لنا لاحقا.

(2) القواعد المسؤولة عن الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية في المقاربة التوليدية قواعد تحويل تفضي إلى تغيير في البنية الدّخل يشمل فيما يشمل ترتيب المكونات في حين أن هذه القواعد لا تعدو في المقاربة الوظيفية أن تكون مجرّد "قواعد إسقاط" تتم عن طريقها "ترجمة" السمات الدلالية والتداولية التحتية إلى بنية صرفية — تركيبية. قواعد الاسقاط هذه بعيدة كل البعد عن التحويل حيث إنها تجري على بنية تحتية غير مرتبة أصلا.

(3) انطلاقا من "مبدأ استقلال التركيب"، تحدّد بنيتا المركب الاسمي العميقة والسطحية في منأى عن الدلالة والتداول. في المقابل يتم تحديد بنية المركب الاسمي الصرفية – التركيبية على أساس سماته الدلالية والتداولية التحتية إرضاءا لمبدأ تبعية الصرف والتركيب للدلالة والتداول.

3. المركب الاسمي في النظرية الوظيفية المعيار

يمكن التمييز داخل المقاربة الوظيفية لبنية المركب الاسمي بين مرحلتين اثنتين: مرحلة ما قبل اقتراح رايكون (رايكون 1992) ومرحلة ما بعد هذا الاقتراح. ويمكن أن نطلق على هاتين المرحلتين مصطلحين "المقاربة الخطيّة" و"المقاربة الطبقية" على التوالي.

3-1. المقاربة الخطّية

اقترح النحو الوظيفي منذ نشأته (ديك (1978) و(1989)) لبنية المركب الاسمي التحتية البنية المنطقية – الدلالية التالية:

(7) (مخصص س1: مقيّد 1، مقيد 2... مقيد ن (س1))

على هذا الأساس تكون البنية التحتية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (8) هي البنية (9):

(8) اشتريت السيّارة البيضاء المربّعة

(9) (ع س1: سيارة : بيضاء ص: مربّعة (س1))

حيث ع= معرّف

وضعت بنية المركب الاسمي في هذا التصور وصيغت على أساس وظيفته، وظيفة الإحالة. بينما يضطلع محمول الجملة بالدلالة على واقعة ما (عمل، حدث، وضع أو حالة) تتكفّل المركبات الاسمية بالإحالة على الذوات التي تشارك في هذه الواقعة إما بتنفيذها أو تقبلها أو استقبالها أو الإفادة منها... وتعكس البنية (7) وظيفة الإحالة هذه من حيث طبيعة

مكوناها: يحيل المتغيّر (س1) على مجموعة من الذوات تخصصها المخصّصات من حيث التعريف / التنكير والعدد والجنس ويقيدها تقييدا تدريجيا (من الأعم إلى الأخص) ما تتضمنه من مقيدات[1].

أما تحقق البنية (7) السطحي، فإنه يتم في مراحل أساسية ثلاث نوجزها في ما يلي محيلين القارئ للمزيد من التفصيل إلى (ديك (1978) و(1989) أو المتوكل (1988) و(1996) ضمن آخرين):

(أ) يُنتقى رأس المركب من بين مقيداته فإذا كان لا يتضمن إلا مقيداً واحداً استحال هذا المقيد آليا إلى رأس وإذا كان يتضمن أكثر من مقيد واحد اختير أوّل مقيد ليرئس المركب. مثال الحالة الثانية المركب الاسمي الوارد في الجملة (8) حيث ينتقى المقيد الأوّل "<u>سيارة</u>" للرأسية.

(ب) تعدُّ المقيدات التي لم تُنتقى رأساً فضلات تحتل المجال البعدي (ما بعد الرأس) أو المجال القبلي حسب النمط اللغوي الذي تنتمي إليه اللغة موضوع الوصف[2].

(ج) تتحقق المخصّصات في شكل "محدّدات" تتصدّر المركّب في غالب اللغات.

خرج هذه العمليات الثلاث إذا ما أجريت على البنية (9) هو البنية الصرفية — التركيبية (10):

(10) [...[[الـــ-سيارة][الـــ-بيضاء][الـــ-مربعة]] م س]

3-2. <u>المقاربة الطبقية</u>

من المراحل الأساسية في تطور نظرية النحو الوظيفي مرحلة ظهور فكرة طبقية البنية التحتية للجملة التي اجْتبَاها هنخفلد (هنخفلد (1988)، في أواخر السنوات الثمانين، من نظرية "نحو الأدوار والإحالة". بإدراج مفهوم الطبقية في النحو الوظيفي أصبحت بنية الجملة التحتية المعيار بنية

سُلَّميّة تتضمن أربع طبقات: طبقة الإنجاز وطبقة القضية وطبقية الحمل الموسّع والطبقة المركز وأصبح التمثيل المتداول لها كالتالي:

(11) [انجاز: [قضية: [حمل موسّع: [حمل مركزي]]]]

على أساس أن لكل طبقة من هذه الطبقات الأربع مخصّصها ولواحقها.

وما لبث أن ألهم مفهوم الطبقية رايكوف (رايكوف (1992) فاقترح إدراجه في مستوى المركب الاسمي نفسه مستدلا على أن ثمة موازاة واضحة المعالم بين بنية المركب الاسمي التحتية وبنية طبقة الحمل الموسّع في الجملة.

انطلاقا من افتراض الموازاة هذا، ذهب رايكوف إلى أن كلا من المركب الاسمي وحمل الجملة الموسّع يتضمن ثلاث طبقات: الطبقة التأطيرية والطبقة التسويرية والطبقة الوصفية.

حسب هذا التصور يمثل لبنية المركب الاسمي التحتية كالتالي:

(12) (3Ω [2Ω [1Ω [نواة] 1] 2] 3])

حيث يرمز 1Ω و2Ω و3Ω إلى مخصّصات الطبقات الوصفية والتسويرية والتأطيرية على التوالي ويرمز 1 و 2 و 3 إلى لواحق هذه الطبقات.

تقرأ البنية (12) على أساس أن الطبقة التأطيرية تمثل للسمات المكانية الكمّية والتعددية في حين تشكل الطبقة الوصفية محط التمثيل لسمات الجهة وسمات الجنس (بالنسبة للغات التي تعد فيها الفروق الجنسية واردة كاللغة العربية).

نشير إلى أن هذا التصوّر الطبقي الثلاثي لبنية المركب الاسمي التحتية قد تبناه ديك (ديك (1989) و(1997أ)) مع اختلاف في الترميز فقط.

3. إشكالات وبعض الحلول

انتبه رايكوف ونبّه في مواضع عدة من أطروحته (رايكوف 1992)) إلى أن البنية التحتية الطبقية تترك مجموعة من الجوانب التركيبية للمركب الاسمي تقتضي المزيد من البحث لتغطيتها.

ولفت ديك (1997 أ) في نفس السياق النظر إلى استعصاء انطباقية مبادئ الرتبة التي اقترحها على مجال المركب الاسمي.

للتمثيل لهذه الجوانب الاشكالية في اللغة العربية نورد هنا التراكيب التالية:

(13) **عربية فصحى**

أ – يطربني **المرحوم فريد الأطرش**
ب– قدم **الملعون الجار القديم**

(14) **دارجة مصرية**

أ – راحت فين **مقصوفة الرقبة ميرفت؟**
ب– هو فين **المنيّل على عينه البواب؟**

(15) **دارجة مصرية**

أ – يعجبني **الراجل ده**
ب– احص على **دي راجل**

(16) **عربية فصحى**

أ – قابلت البارحة **هذا الرجل**
ب– قابلت البارحة **الرجل هذا**

(17) **عربية فصحى**

أ – نحن – **العرب**– نكرم الضيف
ب– زارني الصديق، **القديمَ**

ما يثير الانتباه في المركبات الاسمية الواردة في الجمل (13 أ-ب) و(14 أ-ب) أن الفضلة فيها متقدمة على الرأس خلافا لما يتوقع في اللغات ذات المجال البعدي كالعربية.

ويُستنتج من المقارنة بين الجملة (15 أ) والجملة (15 ب) أن اسم الإشارة قد يرد، خلافا للقاعدة العامة، متقدما على الرأس مع ملاحظة أن صورته تتغير (من "ده" إلى "دي") حين يتخذ هذا الوضع. لرصد الرتبة داخل المركبات الاسمية الواردة في هذه الجمل وتفسيرها في إطار النموذج المعيار، قدمت اقتراحات ثلاثة هي:

(أ) لإيواء الفضلات المرتبة قبل الرأس اقترح ديك (1997 أ) أن تزوّد بنية المركب بموقع صدر يضاهي الموقع الصدر في الجملة (الموقع م بالنسبة للغة العربية).

مؤدى هذا الاقتراح أن بنية المركب الاسمي في الجمل التي من قبيل (14 ا-ب) و(15 ا-ب) هي البنية التالية:

(18) [[محدّد] [فضلة] [رأس] م س]

(ب) لنفس الغرض، عمد رايكوف (1992) إلى تعميم "مبدأ الإبراز التداولي" الموضوع أصلا للجملة حيث يصبح شاملا للجملة والمركب الاسمي معا كما يتبين من المقارنة بين الصياغتين الأولى والثانية لنفس المبدأ.

(19) <u>مبدأ الإبراز التداولي</u>:

أ- "تفضّل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة احتلال مواقع خاصة من ضمنها الموقع الصدر في الجملة" (ديك (1989 أ).

ب- "تُفضل المكونات الحاملة لوظائف تداولية خاصة احتلال مواقع خاصة من ضمنها الموقع الصدر **<u>في المجال</u>**" (رايكوف (1992)).

ميزة الصياغة (19ب) أنها تغطي تقدم مكون ما على الرأس لا في مجال الجملة فحسب بل كذلك في مجال المركب الاسمي كما هو الشأن في الجمل (13 أ-ب) و(14 أ-ب).

اقترحنا في غير موضع (المتوكل (1993) و(2000) و(2001) و(2003)) الدفع بأطروحة الموازاة وإقامتها لا بين المركب الاسمي والحمل الموسّع بل بينه وبين القضية التي كانت آنذاك محل التمثيل للسمات الوجهية الذاتية. بهذه النقلة الطبقية أصبحت البنية التحتية للمركب الاسمي البنية الرباعية التالية:

([4 [3 [2 [1 [نواة] 1Ω] 2Ω] 3Ω] 4Ω]) (20)

حيث يرمز (4Ω) و(4) إلى مخصّص ولاحق الوجه على التوالي.

بإضافة هذه الطبقة الوجهية إلى الطبقات الثلاث الواردة في تصوّر رايكوف وديك أصبح من الممكن التمثيل للقيم الوجهية الذاتية التي تحملها التراكيب التي من قبيل (13 أ-ب) و(14 أ-ب) و(15 أ-ب) وأصبح بالتالي من الممكن تفسير رتبة ما حكمه التأخير.

لا ريب في أنّ هذه الاقتراحات الثلاثة تُسهم جميعا في إيجاد حلول للإشكالات التركيبية المثارة في مثل الجمل التي أوردناها هنا، إلا أن هذه الحلول على أهميتها تتسم بسمتين تجعلان منها حلولاً قاصرة عن بلوغ المطلوب:

(1) <u>أولاً</u>، هي حلول جزئية إذا نظر إلى كل حلّ منها على حدة؛

(2) <u>ثانيا</u>، وهي حلول مَوْضعيّة لا تنتظمها مقاربة نسقية موحدّة. فمنها، مثلاً، ما يكفل تغطية الإبراز التداولي ومنها ما يكفل تغطية الحمولة الوجهية دون ربط بين الظاهرتين.

لتحقيق هذه المقاربة النسقية الشاملة يقترح نحو الخطاب الوظيفي تعميم مفهوم الموازاة البنيوية بحيث يشمل المركب الاسمي والجملة ككل

عن طريق افتراض مستوى علاقي في بنية المركب الاسمي يماثل المستوى العلاقي للجملة وذلك ما سنفصل القول فيه في المبحث الموالي.

5. نحو مقاربة أشمل: من موازاة المركب للحمل إلى موازاة المركب للجملة.

سؤالان أساسيّان تتعين الإجابة عنهما في هذا الباب: (أ) ما الذي يبرّر تعميم الموازاة بين المركب الاسمي والجملة وإلى أي حد يقوم هذا التعميم؟ (ب) ما هي الطريقة المثلى لرصد هذه الموازاة رصدا تامّا في نحو الخطاب الوظيفي؟

5-1. الموازاة المعمّمة

يبرّر الدفع بالموازاة البنيوية بين المركب الاسمي والجملة لتجاوز حدّ الحمل الموسّع أن للمركب الاسمي سمات تداولية تناظر ما نجده من سمات في المستوى العلاقي للجملة. إلا أن لهذه الموازاة حدودا تقلّص من إمكان تعميمها كما سنرى.

5-1-1. تداوليات المركب الاسمي

تكوّن حمولة المركب الاسمي التداولية في أغلب الأحوال فئات ثلاث من السمات: (أ) السمات الإحالية و(ب) الوظائف التداولية و(ج) السمات الوجهية.

5-1-1-1. السمات الإحالية

مر بنا أن دور المركبات الاسمية في جملة ما هو الإحالة على الذوات المشاركة في الواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) في حين أن دور محمول الجملة الدلالة على الواقعة نفسها.

لنمثل لذلك بالجملة (21 أ) ذات البنية المبسطة (21 ب):

(21) أ – أعار خالد بكراً كتاباً

ب– أعار خالد بكراً كتاباً

كتاباً	بكراً	خالد	أعار
مشارك3	مشارك2	مشارك1	واقعة

ومن المعلوم أن ديك (ديك (1997 أ)) يميّز بين نوعين من الإحالة هما "إحالة التعيين" و"إحالة البناء". يحيل المركب الاسمي إحالة تعيين إذا كانت الذات المحال عليها متوافرة في مخزون المخاطب الذهني ويحيل في المقابل إحالة بناء إذا كانت الذات المحال عليها غير حاضرة في مخزون المخاطب إبان عملية الخطاب وكان عليه بالتالي أن يبنيها بناءاً.

تتحقق إحالة البناء، عامة، في اسم نكرة كما هو شأن المركب الاسمي "كتاباً" في الجملة (21أ) في حين تتحقق إحالة التعيين في اسم علم أو اسم معرّف كما هو شأن المركب الاسمي "الكتاب" في الجملة(22):

(22) أعار خالد بكراً **الكتاب**

فيما يخص التمثيل للسمات الإحالية في البنية التحتية، اعتمدت نظرية النحو الوظيفي في أوّل نماذجها التأشير لها بواسطة المخصّص الموحّد الذي يتصدّر البنية (7) الآنف إيرادها. وقد سبق أن مثلنا للتأشير لسمة المعرفة بالبنية (9) المعدودة بنية تحتية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (8).

بالانتقال من المقاربة الخطيّة إلى المقاربة والطبقية بعد اقتراح رايكوف وبعده ديك نقل التأشير للسمات الإحالية بفئتيها (التعيينية والبنائية) إلى الطبقة الثالثة، أي طبقة التأطير. في ضوء هذه المقاربة تصبح بنية المركب الاسمي "الكتاب الأزرق" في الجملة (23) البنية (25) بدلاً من البنية (24):

(23) أعار خالد بكراً **الكتاب الأزرق**

(24) ... (ع س3: كتاب س: أزرق ص (س3)) متق

(25) ...([ع [!]ذس3: [كتاب س] ازرق ص]]]) متق

يتضح من التمثيل (25) أن السمة الإحالية التعيينية تشكل مخصّص الطبقة التأطيرية (ع).

أثار التمثيل للسمات الإحالية جدلاً في السنوات الأخيرة داخل العشيرة الوظيفية نوقشت فيه القضية التالية: إذا كانت السمات الإحالية سمات تداولية – وهو الأرجح – وكان محل التمثيل للسمات التداولية هو المستوى العلاقي تعين أن يمثل للسمات الإحالية بحكم طبيعتها هذه في هذا المستوى العلاقي لا في غيره. إلا أن المستوى العلاقي موضوع للجملة ككل لا لمركباتها الاسمية. فما السبيل إذن للتوفيق بين طبيعة السمات الإحالية وحيّزها علماً بأنها تتحقق في المركب؟ الطريقة المثلى لبلوغ هذا الهدف في إطار نحو الخطاب الوظيفي هي إضافة مستوى علاقي محلّي داخل المركب الاسمي نفسه كما سنرى لاحقاً.

2-1-1-5. الوظائف التداولية

يمكن أن تُسند وظيفة البؤرة بنوعيها (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) لا للجملة ولا للمركب الاسمي ككل فحسب بل كذلك إلى أحد مكونات المركب نواة كان هذا المكون أم مخصّصا أم أحد اللواحق.

وتُسخّر اللغة العربية لتحقيق البؤرة داخل المركب الاسمي، عامة، وسيلتين: النبر أو الرتبة.

(أ) يستقطب النبر المكون (إحدى فضلات المركب الاسمي) الحامل لوظيفة بؤرة الجديد كما هو الشأن في الجملة (26ب):

(26) أ – من الطالب الذي فاز في الامتحان؟
ب– فاز في الامتحان **الطالب الجاد**

(ب) ويستبدل المكون الحامل لبؤرة المقابلة برتبته المعهودة رتبة ما بعد رأس المركب كما هو حاصل للمحدّد الإشاري في الجملة (16ب) المعاد سوقها هنا للتذكير:

(16ب) قابلت البارحة الرجل **هذا**

ملحوظة:

ثبت لدينا في مكان آخر (المتوكل (1985)) أن اللغات الإعرابية كاللغة العربية الفصحى تسخر الإعراب لتحقيق الوظائف الدلالية أو التركيبية تاركة الرتبة للتعبير عن الوظائف التداولية، وظيفتي المحور وبؤرة المقابلة خاصة.

استثناء لهذه القاعدة يمكن أن نؤوّل حالة النصب في تراكيب الاختصاص والنعت المقطوع التي من قبيل (17 أ-ب) على أنها حالة إعرابية مسخّرة لتحقيق بؤرة المقابلة[3].

3-1-1-5. السمات الوجهية

باعتبار أن السمات الوجهية ليست حكرا على الجملة، كما كان يعتقد حتى داخل نظرية النحو الوظيفي، نستطيع القول إن من هذه السمات (كالسمات الإرادية والانفعالية والدعائية والتعجبية) ما يلج مجال المركب الاسمي ذاته كما يتضح من الجمل (13 أ-ب) و(14 أ-ب) و(15 أ-ب) على سبيل المثال.

كما يمكن أن نتوقع من لغة "غنية التداول" كاللغة العربية، تسخر هذه اللغة فصحى ودوارج وسائل (صرفية وتركيبية) خاصة للدلالة على هذه السمات. ومن ميز هذا النمط من اللغات أنها مزوّدة بوسائل لتحقيق السمات الوجهيّة فحسب بل كذلك للدلالة على قيمها (المدحية والقدحية) وتفاوت درجاتها. يمكن أن يُدَلّ على الوجوه المدحية أو القدحية بواسطة وحدات معجمية كالفضلتين "**رائعات**" و"**فظيع**" في الجملتين التاليتين:

(27) أ – زارتنا **الفتيات الشقراوات الرائعات**

ب- تألم جاري **للحادث الفظيع**.

وتُستخدم الرتبة للتعبير عن الوجه الدعائي إذ تُقدّم الفضلة على الرأس كما في الجمل (13 أ-ب) و(14 أ-ب). وقد تسخر الرتبة للدلالة على وجه قدحي وهو ما نجده في التركيب المصري الدارج حيث يتقدم المحدّد الإشاري على رأس المركب كما هو الشأن في الجملة (15ب) مثلاً. أما الدلالة على تفاوت الدرجات الوجهية فيتوسل لها بإضافة وسائل صرفية – تركيبية خاصة. من أمثلة ذلك التدرج الوجهي المدحي الملحوظ بوضوح في الجمل التالية:

(28) أ – شربت **شاياً !**

ب- **أي شاي** شربت !

(29) **دارجة مغربية**

أ – كلينا **طاجين !**

ب- **طاجين** كلينا !

ج - كلينا **واحد الطاجين !**

د - **واحد الطاجين** كلينا !

هـ- **وايني واحد الطاجين** كلينا !

(30) **دارجة مصرية**

أ - شفت **بنت !**

ب- شفت **حتة بنت !**

ج- شفت **حتة بنت إنما إيه !**

2-1-5. حدود تعميم الموازاة

أثرنا الانتباه في مكان آخر (المتوكل (2003) و(2004)) إلى أن فحوى المركب الاسمي التمثيلي والعلاقي يناظر فحوى الجملة لكنه لا

يطابقه تمام المطابقة إنّ كمّا أو كيفا، وأرجعنا عدم المطابقة بين هذين المجالين إلى ما أسميناه "مبدأ الطاقة الإيوائية" ومُفاده أن طبقات المستويين العلاقي والتمثيلي تتحقق التحقق الأمثل في النص وبدرجة أقل في الجملة التي تتسع لأكثر ما يتسع له المركب الاسمي نظرا لتفاوت الطاقات الإيوائية لهذه المجالات الثلاثة تفاوتاً تنازلياً.

من مظاهر التفاوت الكمي بين الجملة والمركب الاسمي أن المستوى العلاقي في المركب يقف عند حدّ الطبقة الوجهية لا يتعدّاها إلا إذا ورد مركبا اسميا "حرّاً" حيث يُشكل آنذاك فعلا خطابيا قائم الذات ينفرد بقوة انجازية تخصه كما هو شأن المركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في الجملة التالية:

(31) **الفتيات الشقراوات الرائعات؟** سيزرننا غداً

واضح هنا أن الجملة (31) تشكل نقلة حوارية تامة قوامها فعلان خطابيان اثنان: فعل خطابي رئيسي ("سيزرننا غدا") وفعل خطابي ثانوي ["الفتيات الشقراوات الرائعات"].

أما مظاهر عدم التطابق الكيفي فيمكن التمثيل لها بأمرين:

(أ) أولاً، إذا كان من الممكن (بل من الضروري) أن تتضمن الجملة محوراً وأحد فروع البؤرة معاً فإن المركب الاسمي يمكن أن يتضمن بؤرة داخلية مسندة إلى أحد مكوناته كما في الجمل (16 أ-ب) و(17 أ-ب) لكننا نتساءل عن إمكان تضمنه لمحور داخلي يخصه.

إذا كانت الجملة تسع تضمّن جميع فئات الوجوه الذاتية والمرجعية فإن المعطيات المفحوصة (في العربية وغيرها) تكاد توحي بأن عملية توجيه المركب الاسمي مقصورة على فئات معينة من السمات كالسمات الانفعالية بشقيها المدحي والقدحي والسمات الدعائية[4].

5-2. المركب الاسمي في نحو الخطاب الوظيفي

باعتباره جزءاً منها يمر المركّب الاسمي، في جهاز نحو الخطاب الوظيفي، بالمراحل التي تمر بها الجملة: صياغة للبنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي فقواعد تعبير تنقل هذين المستويين على التوالي إلى مستوى بنيوي محدّد صوتيا ثم إنطاق هذا المستوى بواسطة المكون الإصاتي.

1.2.5. البنية التحتية

يقترح هنخنفلد (هنخفلد (2004أ)) للمركب الاسمي بنية تحتيّة موحّدة تجمع بين السمات التداولية والدلالية. وفي المقابل، اقترحنا (المتوكل (قيد الطبع)) بنية ثنائية التكوين استدللنا على أنها أنجع إذا نحن كنا نروم الحفاظ على رصد الموازاة المفترض قيامُها بين المركب الاسمي والجملة.

1.1.2.5. البنية التحتية في اقتراح هنخفلد

يذهب هنخفلد إلى أن بنية المركب الاسمي التحتية بينة ذات ثلاث طبقات ويقترح التمثيل لها بالشكل التالي:

(32) (Ωإح1: [(Ωس1: [(Ωخص1: [مفردة س]: 1 (خص1))] (س1))] (إح1))

تؤوي الطبقة (إح1) السمات الإحالية (تعريف / تنكير) فيما تؤوي الطبقتان (س1) و(خص1) السمات المحدّدة للذات المحال عليها وخصائصها على التوالي.

ويقترح هنخفلد توضيحاً للبينة (32) المثال التالي (المقابل العربي للعبارة الانجليزية) حيث تعدُّ الفضلة ("المسكين") فضلة وجهية لا فضلة وصفية:

(33) يا للرجل **المسكين !**

البنية التحتية لهذه العبارة، حسب اقتراح هنخفلد، هي البنية (34):

(34) (ع سف إ ح1: [(ا س1: [(ذ خص1: [رجل س] (خص1))] (س1))] مسكين (إح1))

نستخلص من البنية العامة (32) والبنية التحتية (34) للعبارة (33) ثلاثة أمور:

(أ) تجمع البنية التحتية للمركب الاسمي بين السمات العلاقية والسمات التمثيلية في مستوى واحد موحّد؛

(ب) يُمثّل للسمات الوجهية والسمات الإحالية في طبقة واحدة هي أعلى الطبقات الثلاث؛

(ج) ليس ثمة محل خاص للتمثيل للسمات التأطيرية (السمات الإشارية والسمات المكانية مثلاً) بل تجمّع والسمات التسويرية في طبقة واحدة، الطبقة الثانية.

5-2-1-2. اقتراح بديل

لدينا تصوّر مغاير للبنية التحتية للمركب الاسمي قوامه ثلاث ركائز: **أولاً**، الفصل بين السمات العلاقية والسمات التمثيلية ووضع هاتين الفئتين من السمات في مستويين مستقلين علاقي وتمثيلي كما هو الشأن في البنية التحتية للجملة، **ثانياً**، إفراد طبقة مستقلة للسمات الوجهية تخصها، **ثالثاً**، عزل السمات التسويرية عن السمات التأطيرية بالرجوع إلى طبقة تسويرية قائمة الذات كما يقترح رايكوف.

5-2-1-2-1. المستوى العلاقي

يمثل في مستوى علاقي مستقل للسمات الإحالية والسمات الوجهية والوظائف التداولية. وتضاف إلى هذه السمات سمات إنجازية حين يتعلق الأمر بالمركبات الاسمية "الخرة" كما سبق أن حدّدناها.

5-2-1-2-1-1. السمات الإحالية

تنتمي إلى فئة السمات الإحالية سمات يختلف عددها باختلاف اللغات أو أنماط اللغات. ويمكن حصرها بوجه عام في ثنائيتين: ثنائية "معرفة / نكرة" وثنائية "عام/خاص". يمثل لهذه السمات في أعلى طبقات بنية المركب التحتية كما يتبين من البنية العامة التالية:

(35) (ع/ن – عا/خا إح1: [...] (إح1))

على هذا الأساس، يكون المستوى العلاقي للمركب الاسمي "صديقا" في الجملة (36) المستوى (37):

(36) عُدت صديقاً

(37) (ن إح2: [...] (إح2) بؤ

نعود هنا لنشير إلى أن البنية (35) تتيح حلّ إشكال التعارض بين طبيعة السمات الإحالية ومحل تحققها المثير للجدل كما أسلفنا بحيث أصبح من الممكن التمثيل لها كسمات علاقية في حيّزها الطبيعي ذاته.

5-2-1-2-1-2. السمات الوجهية

منطلقنا في هذا الباب منطلقان أساسيان اثنان: **أولهما** أن للمركب الاسمي كما للجملة ككل طبقة فحوى خطاب تتضمن طبقتين فرعيتين طبقة حمل وطبقة إحالة، **وثانيهما**، أن هذه الطبقة تضطلع كنظيرتها في الجملة بالتمثيل للسمات الوجهية الذاتية المحلية التي تخص المركب نفسه.

اعتماداً لهذين المنطلقين، يكون المستوى العلاقي للمركب المستوى الممثل له كالتالي:

(38) (ع/ن – عا/حا إح1: [(وجه ف1: [(ح1) (إح1)] (ف1)] (إح1))

وتكون البنية العلاقية للمركب الاسمي الوارد في الجملة (27أ) المكررة هنا للتذكير البنية (39):

(27أ) زارتنا الفتيات الشقراوات الرائعات

(39)... (ع إح1: [(مدح ف1: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف 1))] (إح1))

حيث تنتمي الفضلة الوجهية "الرائعات" إلى طبقة الفحوى بخلاف الفضلة الوصفية "الشقراوات" التي يرجأ ظهورها إلى المستوى التمثيلي شأنها في ذلك شأن النواة "الفتيات".

إذا كان للتمثيل (38) مزايا فإنها تتلخص في مزيتين اثنتين:

(أ) **أولاهما** أنه يتيح الفصل بين السمات الإحالية الصرف والسمات الوجهية باعتبارها تشكل فئتين من السمات مختلفتين – وإن اتحدتا من حيث طبيعتهما العلاقية – يفضل بالتالي إلاّ يجمع بينهما في نفس الطبقة؛

(ب) **وثانيتهما** أنه يمكّن من الحفاظ على مفهوم الموازاة إذ يعكس بوضوح التماثل القائم بين بنيتي المركب الاسمي والجملة. هذا التماثل يبرز جليا حين ندمج المركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في جملة من قبيل (40) ذات البنية العلاقية (41):

(40) مع الأسف، غادرتنا الفتيات الشقروات الرائعات

(41) (ف خ1: [(سف ف1: [(ح1) (ع إح1: [مدح ف2: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف2)] (إح1)] مع الأسف (ف1))] (ف خ 1))

5-2-1-2-1-3. الوظائف التداولية

مرّ بنا أن المركب الاسمي يمكنه لا أن يحمل وظيفة تداولية باعتباره كلاً فحسب بل أن "يستضيف" بداخله أحد فروع البؤرة كذلك.

للتمثيل للحالة الثانية، لنفرض أن الجملة (40) واردة جوابا تصحيحيّاً للحملة (42):

(42) مع الأسف، غادرتكم الفتيات السمراوات الرائعات.

في هذا السياق تكون الفضلة "الشقراوات" في الجملة (40) حاملة لبؤرة المقابلة وبالتحديد لبؤرة التعويض ويكون التمثل للمركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" من حيث مستواه العلاقي التام التحديد كالتالي:

(43) (ع إح1: [(مدح ف1: [(ح1) بؤمقا (إح1)] رائعات (ف1))] (إح1)) محور

4.1.2.1.2.5. السمات الإنجازية

سبق أن أشرنا إلى أن المستوى العلاقي للمركب الاسمي لا يتعدّى الطبقة الوجهية ولا يصل بالتالي إلى الطبقة الإنجازية. وأشرنا بنفس المناسبة إلى أن هذا القيد لا يعني إلا المركبات الاسمية المدمجة أي الواردة مكونات لجملة. أما إذا كان المركب مركبا حرّا، كأن يكون من العناصر المسماة "مكونات خارجية" كالمبتدأ والذيل أو بدلاً أو نعتا مقطوعاً فإنه في هذه الأحوال جميعها يشكّل فعلا خطابياً قائم الذات مستقلا منفردا بقوة إنجازية تخصه. لنأخذ مثالا للتوضيح التركيبين (31) و(17ب) المعاد سوقهما هنا للتذكير:

(31) الفتيات الشقروات الرائعات؟ سيزرننا غداً

(17ب) زارني الصديق، الكريم (بنصب "الكريم")

البنيتان العلاقيتان لهذه التركيبين هما البنيتان (44) و(45) على التوالي:

(44) (ن ق1: أ(ف خ 1: [سهـ (ك) (ط) (ف1: [(ع إح1: [مدح ف2: [(ح1) (إح1)] رائعات (ف2))] (إح1)) مبتدأ (ف خ2: [خب (ك)(ط) (ف2: [(ح2) (إح1) محور (إح2)] (ف2))] (ف خ2))] (ن ق1))

(45) (ن ق1: [(ف خ1: [خب (ك) (ط) (ف1: [(ح1) (ع إح 1) محور (إح2)] (ف1))] (ف خ1))]

(ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف2: [(ح2) بؤ] (ف2))] (ف خ2))] (ف خ1))] (نق1))

ملحوظة:

مما يمكن إيراده في سياق الاحتجاج للتحليل الذي نقترحه للتراكيب التي من قبيل (17ب) (والذي يمكن القول إنه يصدق على التراكيب البدلية وتراكيب الاختصاص الممثل لها بالجملة (17أ) أن النحاة العرب كانوا يفصلون فصل استئناف بين هذا الصنف من التوابع وبين متبوعاتها على أساس تقدير عامل محلي كالفعلين المفترضين "أخص" و"أعني". يُفهم من تحليل النحاة هذا إن الاسم المختص والنعت المقطوع يشكلان جملة ثانية مستقلة عن الجملة الوارد فيها "متبوعهما" وهو ما يناظر مع فارق المنطلق

وإواليات التمثيل مقاربتنا لهذين المكوّنين كفعلين خطابيين قائمي الذات.

2-2-1-2-5. المستوى التمثيلي

أشرنا في فقرة سابقة إلى أن مقترح هنخفلد لا يفرد للسمات التسويرية طبقة خاصة كما يتضح من البنية التحتية (32).

اقتناعا منا بورود طبقة تسويرية قائمة الذات كما استدل على ذلك رايكوف، نقترح أن يكون المستوى التمثيلي للمركب الاسمي بنية ثلاثية تجمع بين مقترحي رايكوف وهنخفلد معاً ونصوغها كالتالي:

(46) (Ωس1 : [(Ωكم1 : [(Ωخص1: [مفردة س] (خص1))] (كم1))] (س1))

حيث : (س1) = طبقة تأطيرية، (كم1)=طبقة تسويرية؛ (خص1)= طبقة وصفية.

اعتماداً للبنية (46) يمكن أن نصوغ المستوى التمثيلي للمركب الاسمي "الفتيات الشقراوات الرائعات" في الجملة (40) على الشكل التالي:

(47) (س1: [(ج كم1: [(ث خص1: [فتاة س] شقراء ص (خص1))] (كم1))] (س1))

ما يرجّح التمثيل (45) حين نُفاضل بينه وبين التمثيل (32) ثلاث مزايا هي:

(أ) **أولا**، أنه يفصل بين الطبقة الإحالية عن غيرها بنقلها إلى المستوى العلاقي كما سبق أن بيّنّا؛

(ب) **ثانيا**، أنه يخص السمات التسويرية بطبقة قائمة الذات إلى جانب الطبقتين التأطيرية والوصفية،

(ج) **ثالثا**، أنه يقيم للمركب الاسمي مستوى تمثيليا ثلاثي التكوين يناظر مستوى الجملة التمثيلي ضامنا بذلك الإبقاء على أطروحة الموازاة وتعميمها على المستويين العلاقي والتمثيلي كليهما.

لنفحص الآن بمزيد من الإمعان فحوى كلّ من طبقات المستوى التمثيلي الثلاثة.

5-2-1-2-2-1. الطبقة التأطيرية

سمات تأطير المركّب الاسمي فئتان، سمات مكانية وسمات زمانية، تتوزع بمقتضى طبيعة تحققها (معجم أو صرف وتركيب) بين مخصّصات ولواحق.

(أ) أهم سمات المخصّص التأطيري المكانية وأكثرها تداولاً في مختلف أنماط اللغات السمات الإشارية. أمّا لواحق التأطير المكاني فتكون في غالب الأحوال أسماء "مضافا إليها".

بنية المركب الاسمي الوارد في الجملة (48) على سبيل المثال هي البنية (49):

(48) طريق فاس هذا مُملٌّ

(49) (شا س1: [مف كم1: [(ذ خص1: [طريق س] (خص1))] (كم1))] فاس (س1))

(ب) لا تسخر اللغة العربية مخصّصات للتأشير إلى سمات المركّب الاسمي الزمانية. إلا أن هذا لا يعني ضرورة أن المركب الاسمي لا يزمّن كما يُعتقد عامّة. دليل ذلك توافر لواحق مركبيّه لا يمكن أن تؤوّل إلا على أساس أنها لواحق زمانية. من أمثلة ذلك العبارتان التاليتان:

(50) ركبت قطار **الصبح**

(51) عاد إلى الحي الجار **القديم**

فالصفة "القديم" في الجملة (51) تنتمي إلى طبقة التأطير لا إلى طبقة الوصف كما يعتقد:

(52) (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [جار س] (خص1))] (كم1))] قديم (س 1)) منف

5-2-1-2-2-2. الطبقة التسويرية

تفرد طبقة التسوير للتمثيل للسمات الدّالة على العدد أو الكم التي ترد في شكل مخصّصات أو لواحق كما في باقي الطبقات.

من مخصّصات العدد في اللغة العربية سمات الإفراد والتثنية والجمع وباقي الأعداد. ومن مخصّصات الكم في هذه اللغة ما يسمّى المكمّم الكلي والمكمّم البعضي ومن لواحق العدد والكم ما تمثل له في الجمل التالية:

(53) أ - نجح الطلاّب المجتهدون **الثلاثة**
ب- زارتنا فتيات جميلات **ست**

(54) أ - نجح الطلاب المجتهدون **كلهم**
ب- زارتنا الفتيات الجميلات **جميعهن**

(55) أ - اشتريت كتبا **كثيرة**
ب- نامت هند نوما **طويلاً**
ج- أحببت فتيات **عديدات**

لنأخذ مثال الصفة "كثيرة" في الجملة (55أ) التي ليست لاحقاً وصفياً (لاحقاً للطبقة الوصفية) كما يمكن أن نتوقّع بل هي لاحق تسويري. بنية المركب "كتبا كثيرة" إذن هي البنية (56):

(56) (ن س1: [(ج كم1: [(ث خص1:[كتب س] (خص1))] كثير (كم1))] (س1)) متق

5-2-1-2-2-3. الطبقة الوصفية

تشكّل الطبقة الوصفية في المركّب الاسمي محلا للتأشير للسمات التي تصف المحال عليه من حيث جنسه (في اللغات الوارد فيه فارق الجنس) والسمات الذاتية التي تميزه عن ذوات أخرى من حيث الحالة أو الوضع أو اللون أو غير ذلك.

يمكن أن نصوغ بنية المركب الاسمي "معطفاً أصفر" في الجملة (57) في شكل البنية (58):

(57) ارتدت هند **معطفا أصفر**

(58) (س2: [(مف كم2: [(ذ خص2: [معطف س] أصفر (خص2))] (كم2))] (س2)) متق

5-2-1-2-2-4. مسائل للتأمل

لن ننهي الحديث عن المستوى التمثيلي في المركّب الاسمي، تكوينه وفحواه، قبل أن نلفت النظر إلى مجموعة من المسائل تحتاج إلى مزيد من الفحص والتعميق.

(أ) أولى هذه المسائل ما يمكن أن نسميه بظاهرة "ازدواج الوضع الطبقي". نكون أمام هذه الظاهرة حين يحتمل نفس العنصر أن يكون مخصّصا لطبقة ما أو لاحقاً من لواحقها.

مثال ذلك في اللغة العربية احتمال العدد أو المكمّم أن يُستعمل مخصّصا للطبقة الكمية أو لاحقاً لها كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(59) أ – اقتنيت اليومَ **ثلاث** مجلاتٍ
ب– اقتنيت اليوم مجلاتٍ **ثلاثاً**

(60) أ – حضر الحفلَ **كلّ** المدعوين
ب– حضر الحفلَ المدعوون **كلهم**

ما يستدعي الإجابة في هذا الباب السؤالان التاليان: إلى أي حد يمكن تعميم هذه الازدواجية على كلّ الأعداد والمكممات إذا نحن أخذنا الاستثناءات التالية بعين الاعتبار:

(61) أ- نجح **بعض** الطلبة
ب*- نجح الطلبة **بعضهم**

(62) أ - نجح الطلبة **أجمعون**
ب*- نجح **أجمع** الطلبة

ما الفرق بين التركيب الوارد فيه العدد أو المكمّم مخصّصا والتركيب الوارد فيه هذا العدد أو المكمّم لاحقا؟ هل يتعلق الأمر بمجرد بدائل أم هل هو فرق في سمات تداولية معينة كسمات التبئير مثلا؟

(ب) ثانية المسائل هي ظاهرة ما يمكن أن نسمّيه "الالتباس الطبقي". وتكمن هذه الظاهرة في أن نفس اللاحق يرد في تراكيب معينة محتملاً أن يُنسب فيها إلى أكثر من طبقة واحدة.

دعنا نفحص المعطيات العربية التالية:

(63) أ - طالعت كتاب **خالد**
ب- استعرت معطف **بكر**
ج- أفضّل شاعر **قريش**
د - زرت مدن **تونس**
هـ- أعشق مدينة **الرباط**

(64) اشترت هند سيارة **قديمة**

يمكن تأويل الجملة (63أ) على أن المحال عليه فيها كتاب كتبه "خالد" أو كتاب يملكه "خالد" أو كتاب مودَع عند "خالد". حسب القراءة الأولى، ينتمي "خالد" إلى النواة نفسها باعتباره موضوعا منفذاً لا

مجرّد لاحق. أمّا حسب القرائتين الثانية والثالثة فإن نفس المكون يشكل لاحقاً للطبقة التأطيرية.

هذا الالتباس الطبقي غالباً ما يرد في تراكيب الإضافة إلاّ أنه من غير النادر أن نجده قائماً في التراكيب الوصفية التي من قبيل (64). في هذه الجملة، يمكن أن يقرأ المركب الاسمي "سيارة قديمة" إمّا على أساس أنه يحيل على سيارة مستعملة أو على أساس أن المقصود سيارة غير حديثة النوع (وإن كانت حديثة الصنع غير مستعملة). تجعل القراءة الأولى من الصفة "قديمة" لاحقاً للطبقة الوصفية في حين تجعل منها القراءة الثانية لاحقاً (زمانياً) للطبقة التأطيرية.

أمّا عنصرا المركب الإضافي "مدينة الرباط" في الجملة (63هـ) فيشكلان وحدة تأخذ وضع نواة المركب باعتبارهما يحيلان على نفس الذات خلافاً لما هو حاصل في المركبات الاسمية الواردة في الجمل (63 أ-د).

بناءاً على هذه الملاحظات يمكن صوغ البنيات التحتية للمركبات الاسمية "كتاب خالد" و"سيارة قديمة" و"مدينة الرباط" في الجمل (63أ) و(64) و(65هـ) على التوالي، مع مراعاة اختلاف القراءات، بالشكل التالي:

(65) أ – (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [كتاب] خالد (خص1) منف] (كم1))] (س1)) متق

ب- (س1: [(مف كم1: [(ث خص1: [سيارة س] (خص1))] (كم1))] قديم ص (س1)) متق

(66) (س1: [(مف كم1: [ث خص1: [مدينة الرباط س] (خص 1))] (كم1))] (س1)) متق

(ج) أمّا المسألة الثالثة فتكمن في أن نظرية النحو الوظيفي درجت على إسناد وظائف دلالية للمركبات الاسمية باعتبارها كلا كالوظيفة

المتقبل المسندة في البنيات التحتية (65أ-ب) و(66) لكن أحداً لم يقترح، فيما نعلم، إسناد هذه الفئة من الوظائف إلى مكونات المركب الاسمي الداخلية (نواة ولواحق) بالرغم من أن هذه المكونات تحمل سمات دلالية (زمانية، مكانية وغيرها) وإن كانت تنتمي إلى نفس الطبقة. فالمكون "خالد" في المركب الاسمي "كتاب خالد" الوارد في الجملة (63أ) لاحق الطبقة التأطيرية في القراءتين الثانية والثالثة لكنه لا يحمل نفس السمات الدلالية في الحالتين إذ هو "مالك" في الأولى و"مكان" في الثانية.

سؤالنا الآن سؤالان: ألا يتعين التأشير للوظائف الدلالية داخل المركب الاسمي للتمييز بين القراءات المختلفة لنفس التركيب وتدقيق البنيات التحتية المطابقة لكل قراءة فتصبح للقراءة الأولى والقراءة الثانية لمركّب من قبيل "كتاب خالد" مثلاً، البنيتان التحتيتان (67أ-ب) عوضا عن البنية (65ب):

(67) أ- (س1: [مف كم1: [(ذ خص1: [كتاب س] (خص 1))] (كم1))] خالد س ملك (س1)) متق

ب- (س1: [(مف كم 1: [(ذ خص1: [كتاب س] (خص 1))] (كم1))] خالد س ملك (س1)) متق

حيث ما = مالك؛ ملك = مكان

ألا يتعينّ تعميم مسطرة التأشير للوظائف الدلالية داخل المركب الاسمي على لواحق طبقاته الثلاثة فيتمكّن من رفع الالتباس لا بين طبقة وطبقة فحسب بل كذلك بين عناصر الطبقة الواحدة؟

3-2-1-2-5. المستوى البنيوي

تنتقل بنية المركب الاسمي التحتية بشقيها العلاقي والتمثيلي إلى مستوى بنيوي في إطار نقل البنية التحتية للحملة إلى بنية ضرفية -

تركيبية. بتعبير آخر، يشكل المستوى البنيوي للمركب الاسمي جزءاً من المستوى البنيوي العام للجملة ككل.

أهم جوانب عملية النقل هذه جانبان: **أولاً**، مدى انعكاس المستويين العلاقي والتمثيلي في المستوى البنيوي الصرفي — التركيبي **وثانيا**، مدى الحفاظ على الموازاة بين الجملة والمركب الاسمي في هذا المستوى أيضا.

5-2-1-2-3-1. الصرف والتركيب بين الشفافية والعُتمة

إن اللغة العربية من اللغات التي لا تُطابق فيها عناصر المستوى البنيوي عناصر المستويين العلاقي والتمثيلي تمام المطابقة. وينتج ذلك عن تدخّل مجموعة من الظواهر في عملية النقل أهمها ثلاث ظواهر: **التضام وعدم التصاقب والتركيب المستقل**.

(أ) تكمن ظاهرة التضام في تحقق عناصر تحتية (علاقية أو تمثيلية) في عنصر بنيوي (صرفي أو تركيبي) واحد. من أمثلة التضام الصرفي في اللغة العربية أن الصُرفة التعجبية ("أي") تحقق في ذات الوقت المخصّص الإحالي والمخصّص الوجهي من المستوى العلاقي والمخصّصين التأطيري والتسويري من المستوى التمثيلي:

(68) **أي فستان** ترتدي هندا !

نكون أمام ظاهرة التضام التركيبي حين يخصّص نفس الموقع لإيواء مكونين يحملان وظيفتين مختلفتين. من أمثلة ذلك أن المكونات المحورية والبؤرية والجهية في اللغة العربية لا تحتل مواضع مختلفة اختلاف وظائفها بل تؤوى في نفس الموقع، موقع ما قبل الرأس.

(ب) نقول عن المستوى البنيوي إنه "يصاقب" البنية التحتية إذا كانت عناصره (صرفات وإعراباً ورتبة) توافق سماتها العلاقية والتمثيلية. بتعبير آخر، تحصل المصاقبة بين البنية التحتية والبنية الصرفية — التركيبية حين تحدّد عناصر البنية الثانية حسبما تخوّله لها سماتها التحتية.

المصاقبة (أو عدمها) تختلف من نمط لغوي إلى نمط لغوي آخر وتتفاوت درجاتها من لغة إلى أخرى.

فيما يخص اللغة العربية، ثمة مظهران لعدم المصاقبة كما حددناها هنا: انتقاء الرأس وعدم الخضوع لمبدأ الانعكاس.

(1) للمركّب كما بيّنا نواةٌ تحتية تشكل المركز بالنسبة لطبقاته التمثيلية الثلاث. هذه النواة في غالب الأحوال اسم. ويتوقع أن تصبح هذه النواة حين الانتقال إلى البنية الصرفية – التركيبية، رأسا للمركب في حين تصبح لواحقه فضلات ومخصّصاته محدّدات. إلا أن لهذا الوضع المتوقّع استثناءات حيث يمكن أن ينتقى رأساً للمركّب عنصرٌ آخر غير النواة الاسمية. من أبرز أمثلة ذلك في اللغة العربية ورود المحدّد العددي أو الكمي رأساً بدلاً من الاسم النواة:

(69) أ – فتحت **كل الأبواب**

ب– قابلت **أربعة أصدقاء**

فالرأس في هاتين الجملتين هو المكمّم "كل" والعدد "أربعة" باعتبار حملهما للسمات الإعرابية التي تسم المركب ككل وتحديدهما لإعراب الاسم الموالي.

(2) تترتب مكونات المركب الاسمي في بنيته التحتية حسب سلّمية طبقات هذه البنية: إحالة فوجه فتأطير فتسوير فوصف بالنسبة للمخصّصات والاتجاه المعكوس بالنسبة للّواحق.

من المتوقع أن تسقط السلمية القائمة في البنية التحتية نفسها على ترتيب المكونات في البنية السطحية وفقاً لمبدأ الانعكاس الذي يقضي بأن تعكس رتبة المكونات في السطح سلميتها في العمق.

إلا أن هذه المصاقبة غالباً ما يحول دون حصولها تدخل مبدأ يحجب مفعول مبدأ الانعكاس كمبدأ الإبراز التداولي الذي يخول للمكون الحامل

سمات وجهية ذاتية احتلال مجال ما قبل رأس المركّب كما هو الشأن في الجملتين (13أ-ب) المعاد سوقتهما هنا للتذكير:

(13) أ- يطربني **المرحوم** فريد الأطرش
ب- قدم **الملعون** الجار القديم.

ج- فصلنا القول في مبحث سابق عن ظواهر ما أسميناه "التركيب المستقل" التي تكمن في أن بعض الخصائص الصرفية – التركيبية لا تخضع لمحدّدات البنية التحتية. نكتفي إذن هنا بالتمثيل لتلك الظواهر بإعراب "المضاف إليه" في الجمل التي من قبيل (63أ) المكرّرة هنا للتذكير:

(63أ) طالعت كت**اب خالد**

مرّ بنا أن البنية التحتية التمثيلية للمركب "كتاب خالد" حسب أولى قراءاته هي البنية (64أ) حيث يحمل المكون "خالد" الوظيفة الدلالية "المنفذ" إلا أن وضعه البنيوي في المركب يُسند إليه إعراباً بنيويا صرفاً (إعراب الجرّ) الذي من شأنه "حجب" الإعراب الوظيفي أيّا كان، رفعاً كان أم نصباً.

5-2-1-2-3-2. الأطر الصرفية – التركيبية

تنقل البنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي عن طريق عملية إسقاط هذين المستويين في مستوى بنيوي.

وتقوم عملية الاسقاط هذه على انتقاء الإطار الصرفي – التركيبي المناسب من بين الأطر الصرفية – التركيبية المتوافرة في الخزينة التي تخص هذا المستوى.

ويكون الإطار الصرفي – التركيبي المُنتقى أحد فروع الإطار الصرفي – التركيبي العام للمركب الاسمي الذي يمكن صوغه كالتالي:

(70) [محدّد [وجه] صفة [اسم] [فضلة ن]]

يؤوي الموقع الصدر في الإطار (70) محدّدات المركب كأداة التعريف وأداة الإشارة ويخصّص الموقع الثاني للمكوّنات الصفات الحاملة لسمات وجهية ذاتية والموقع الثالث للرأس في حين يترك مجال ما بعد الرأس لباقي الفضلات.

دعنا نأخذ كمثال المركب الاسمي الوارد في الجملة (13ب). المستويان التحتيان لهذا المركّب هما المستويان العلاقي والتمثيلي (71أ) و(71ب):

(71) أ- (ع إح1: [(ذم ف1: [(ح 1) (إح1)] ملعون (ف1))] (إح1)) محور

ب- (س1: [(مف كم1: [(ذ خص1: [جار س] قديم ص (خص1))] (كم1))] (س1)) منف

يُنتقى الإطار الصرفي – التركيبي المناسب لمعطيات المستويين (71 أ–ب) اللّذين يُسقطان معاً في البنية الصرفية – التركيبية التالية:

(72) [[الـــ- [ملعون–مف–ذ–رفع]] [الـــ[جار–مف–ذ–رفع س]] [الـــ-[قديم–مف–ذ–رفع]]]

الصّرفات في البنية (72) فئتان: صرفات "حرة" وصرفات "مربوطة" (أو لواصق). تدمج الصرفات الحرة (أداة التعريف) رأساً في حين يُترك الاضطلاع بتحقيق الصرفات المربوطة للمكون الصوتي الذي يحيل البنية (72) إلى المتوالية الصوتية (73):

(73) \الملعون الجار القديم\

يجدر التساؤل هنا عن ورود صلاحية مسطرة الاشتقاق هذه حين يتعلق الأمر بالمركب الاسمي الذي يتضمن "نعتاً مقطوعاً". هذا المكون،

يشكّل كما سبق أن بيّنا فعلاً خطابياً قائم الذات يؤلف نقلة حوارية واحدة مع الفعل الخطابي الذي تعبر عنه الجملة ككل.

المستوى العلاقي للمركب الاسمي في الجملة (17ب) المكررة هنا للتذكير هو المستوى (74):

(17ب) زارني الصديق، **القديمَ**

(74)... (ف خ2: [خب (ك) (ط) (ف 2: [(ح2) بؤ] (ف2))]
(ف خ2))

السؤال الرئيسي في هذا الباب هو: كيف يمكن أن نجعل الفصل القائم في المستوى العلاقي ينعكس في المستوى البنيوي كذلك؟ من الاقتراحات الممكن تقديمها بصفة مؤقتة أن نوسّط بين الاسم الرأس والصفة "المقطوعة" الرمز الذي يؤشر عادة للحدود بين عنصرين مستقلين فتكون البنية الصرفية – التركيبية للمركب الاسمي "الصديق، القديم" هي البنية (75):

(75) [[ال_[صديق-مف-ذ-رفع]]#[ال_[قديم-مف-ذ-نصب]]]

وتتخذ البنية (75) دخلا للقواعد الصوتية التي تؤوّل الرمز على أنه مؤشر لوقف تنغيمي يفصل بين الصفة "القديم" والاسم "الصديق".

ولعل هذا الاقتراح بإمكانه أن يُعمّم فيشمل، إلى جانب المكون المقطوع، جميع مكونات المركب الاسمي التي تشكل فعلا خطابياً مستقلاً كالمكون البدل (مفرداً وجملة موصولية) والمكون "المنصوب على الاختصاص".

ملحوظة:

يخالف المكون "المقطوع" الاسم الرأس في إعرابه كما يتبين من الجملة (17ب) ومن الجملتين (76أ-ب) اللتين نفترضهما من النحاة العرب:

(76) أ- مررت بالرجل الكريمُ (بالرفع)
ب- مررت بالرجل الكريمَ (بالنصب)

لتعليلِ إعرابي الرفع والنصب في هذا الضرب من التراكيب يقدّر النحاة فعلا محذوفا في معنيين "أقصد" أو "أعني" أو ضمير مبتدأ محذوفا. نوافق النحاة في هذا التحليل من حيث إنه يدعم مقاربتنا للمكون المعني بالأمر على أنه يشكل فعلاً خطابيا قائم الذات لكننا نفضل أن نعدّ إعرابي النصب والرفع إعرابين بنيويين المقصود بهما التأشير للفصل على أن نلجأ لتقدير فعل أو ضمير.

تحضرنا بهذه المناسبة فكرة قد تكون غير مجانبة للصواب تمام المجانبة وهي الفكرة التالية: إذا ثبت من المعطيات أن تراكيب "القطع" لا ترد إلا في سياقي المدح أو الذم أمكننا أن نرجع القطع الإعرابي إلى المخصّص الوجهي المؤشر له في البنية التحتية العلاقية للمركب على أن يدرج المكون "المقطوع" في هذه البنية ذاتها باعتباره لاحقا وجهيّا لا لاحقا وصفيّا.

5-2-1-2-3-3. مفهوم الموازاة من العمق إلى السطح

ثبت لدينا أن المركب الاسمي يوازي الجملة من حيث مستوياه العلاقي والتمثيلي. وسؤالنا الآن هو: هل تظل الموازاة بينهما قائمة في السطح قيامها في العمق؟ بتعبير آخر، هل توازي البنية الصرفية - التركيبية للمركب الاسمي البنية الصرفية - التركيبية للجملة وإلى أي حدّ يمكن افتراض قيام هذه الموازاة؟

لنقارن بين الإطار الصرفي – التركيبي (70) المكرّر هنا للتذكير والإطار الصرفي – التركيبي للجملة الفعلية الذي افترضنا في الفصل السابق أنه الإطار (77):

(70) [محدد [وجه] صفة [اسم] [فضلة ن]]

(77) [[صدر] [وجه/محور/بؤمقا] [ف] [فا] ([مف]) ([ص])]

من المقارنة بين هذين الإطارين، يمكن أن نستنتج ما يلي:

(أ) يتدخّل في مثل البنيتين التحتيتين لكلٍّ من الجملة والمركب الاسمي نفسُ ظواهر "الحجب" أي ظاهرة التضام وظاهرة عدم المصاقبة وظاهرة التركيب المستقل. ولعلّ هذه الظواهر (مع غيرها) سمات عامة تطبع لغة بعينها أو نمطا لغويّاً كاملاً فتحل في كل أقسام الخطاب في تلك اللغة أو في ذلك النمط من اللغات.

(ب) يتضمن كلٌّ من الإطارين (70) و(77) رأساً (فعلاً أو اسماً) ومجالين: مجالاً قبليّاً ومجالا بعديّاً. يتضمن المجال القبلي موقعا للأداة الصدر (محدّد أو أداة إنجازية أو وجهية) وموقعاً محفوظاً لمكون من المكوّنات ذات الحمولة التداولية (مكون وجهي أو مكون محور أو بؤرة مقابلة) فيما يتضمن المجال البعدي الفضلات التي لا حمولة تداولية لها.

بناءاً على نقاط الالتقاء هذه بين الإطارين التركيبيين (70) و(77)، يمكن أن نختزلهما في إطار أعم يمكن صوغه كالتالي:

(78) [[صدر [وجه/محور/بؤرة][رأس[]فضلة ن]]

خلاصة:

لبنية المركب الاسمي التحتية مستوى علاقي إضافة إلى مستواها التمثيلي المتفق عليه. بإضافة المستوى العلاقي نحصل على مقاربة أعم

وأكفى تكوّن إطاراً لحل مجموعة من الاشكالات التي تثيرها خصائص المركب الصرفية-التركيبية.

في هذه المقاربة يُتاح الرصدُ الأنسب للمكونات ذات الوضع العلاقي الخاص كالنعت المقطوع والبدل والمنصوب على الاختصاص. ينقل المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إلى مستوى بنيوي عن طريق انتقاء الإطار الصرفي – التركيبي المناسب ويُتخذ المستوى البنيوي دخلاً للقواعد الصوتية التي تحقق الصرفات المربوطة فيكون الناتج متوالية صوتية يضطلع المكون الإصاتي بإنطاقها ضمن إنطاق بنية الجملة ككل.

يجمع بين المركب الاسمي والجملة، إذا ما غُضَّ الطرف عن بعض الفروق في عدد الطبقات وقيمها الراجعة أساساً إلى الاختلاف في الطاقات الإيوائية، موازاةٌ بنيوية تشمل المستوى البنيوي إلى جانب المستويين العلاقي والتمثيلي.

الهوامش:

(1) تُعدّ الإحالة في نظرية النحو الوظيفي، منذ نشأته، فعلاً تداولياً يستهدف تمكين المخاطب من التعرف على ما يُحال عليه. وتعكس البنية (7) تدريجية هذا الفعل الإحالي حيث يحكُم عددَ المقيدات مدى احتياج المخاطب.

(2) تقسّم اللغات، بالنظر إلى موقع الفضلة، إلى لُغات ذات مجال قبلي ولغات ذات مجال بعدي. وتعد اللغة العربية من اللغات ذات المجال البعدي إذ تحتل الفضلات فيها، إن في الجملة أو في المركب الاسمي، موقع ما بعد الرأس (اسما أو فعلا) إذا لم تقدّم لعلّة تداولية ما كما سنرى لاحقاً.

(3) سنقترح في مبحث لاحق تحليلاً آخر للإعراب الوارد في هذا الضرب من التراكيب.

(4) من الاستثناءات في هذا الباب المركبات الاسمية المسبوقة بإحدى "العبارات الموقفية" (مثل "ما يُسمّى") أو الموضوعة بين مزدوجتين والتي يمكن القول إنها تحمل سمات وجهية مرجعية:

(1) أ – لا أقرأ ما <u>يسمى الشعر الحر</u>
ب– لا أقرأ "<u>الشعر الحر</u>"

الفصل الخامس

البنية التركيبية وأنماط اللغات

الفصل الخامس
البنية التركيبية وأنماط اللغات

0- مدخل:

من المعلوم أن من الأهداف الكبرى التي تسعى نظرية النحو الوظيفي في تحقيقها ما دُرج على تسميته في أدبيات هذه النظرية "الكفاية النمطية". في هذا الاتجاه، رُصدت مجموعة من الكلّيات اللغوية في شكل سلميات استلزامية اعتمدت أساساً لتنميط مختلف اللغات الطبيعية (ديك 1997أ).

وغير بعد عن هذا الاتجاه، اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 2003) إطاراً نظرياً عامّاً يكفل تنميط اللغات كما يتيح رصد تطورها. كان أساس بناء هذا الإطار النظري العام السمات التداولية والدلالية على الخصوص أي سمات المستويين العلاقي والتمثيلي حيث انتهينا إلى تصنيف اللغات إلى "لغات موجهة تداولياً" تغلّب المستوى العلاقي ولغات موجّهة دلالياً" تغلّب المستوى التمثيلي.

هدفنا هنا هو التركيز على المستوى الثالث، المستوى البنيوي، واستكشاف مدى دوره في تحديد أنماط اللغات وتحديد تطورها انطلاقا ممّا يؤالف وممّا يخالف بين بنياتها الصرفية – التركيبية، معتمدين ما توصلنا إليه من نتائج في الفصول السابقة.

سنتّخذ متناً أساسيّا للتمثيل المجال العربي، فصحاه ودوارجَه، لكن في إطار استشراف لهدف أبعد، هدف الوصول إلى تعميمات دالة عن تصنيف للغات بوجه عام وعمّا يحكم تطورَها.

1. المستوى البنيوي أساساً للتنميط

سنحاول في هذا المبحث الإجابة عن سؤالية اثنين: **أولا**، إلى أي حدّ يمكن اعتماد البنية الصرفية – التركيبية أساساً لتصنيف اللغات؟ **وثانيا**، إذا

صحّ أن يكون المستوى البنيوي الصرفي – التركيبي أساساً للتمييز بين اللغات فما هي المعايير الوارد الانطلاق منها في هذا التمييز؟

1-1. محط الائتلاف والاختلاف: العمق أم السطح؟

من المبادئ العامة المعتمدة في نظرية النحو الوظيفي (وفي نظريات لسانية أخرى) أن ما تتقاسمه اللغات يَكمُن في البنية التحتية للعبارة اللغوية خاصة إذا كانت هذه البنية ذات طبيعة تداولية – دلالية. لهذا السبب تعدُّ البنية التحتية "جسراً للعبور" بين مختلف اللغات وتقوم عملية الترجمة على نقل البنية التحتيّة للعبارة المنطلق إلى البنية التحتية للعبارة الهدف كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1995)).

إذا كانت البنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي محط ائتلاف بين اللغات يصبح من المتوقّع أن يكون من العسير اعتماد هذه البنية في رصد ما يمايز بين اللغات من اختلاف.

مع ذلك، تسنّى لنا في مكان آخر (المتوكل (2003)) أن نرصد بعض الاختلاف بين اللغات في مستوى البنية التحتية نفسها وأن نقيم على أساس هذا الاختلاف التداولي – الدلالي تصنيفاً أوّليا يُرجع اللغات إلى نمطين قطبيين اثنين.

يمكن التذكير بهذا الاقتراح مُجملاً في ما يلي:

(أ) للبنية التحتية في جميع اللغات مستويان: مستوى علاقي ومستوى تمثيلي مهما كان الاختلاف في تحقيق هذين المستويين. إلا أن من اللغات ما "يغلّب" المستوى العلاقي وما "يغلّب" في المقابل المستوى التمثيلي. بتعبير آخر، من اللغات ما يغلّب التداول على الدلالة ومنها ما يغلّب الدلالة على التداول.

(ب) يكمُن تغليب مستوىً على المستوى الآخر إمّا في عدد طبقاته أوفي غنى بعض طبقاته على البعض الآخر. من أمثلة ذلك ما نلحظه في

اللغة العربية الفصحى، مثلا، من غنى الطبقتين الاسترعائية[1] والجهيّة يقابله بعض ضمور في طبقة التأطير الزماني في المستوى التمثيلي[2].

(ج) على أساس مفهوم "التغليب" هذا، أمكننا إرجاع اللغات على اختلافها إلى نمطين رئيسيين اثنين: نمط اللغات "الموجّهة تداولياً" ونمط اللغات "الموجّهة دلالياً" باعتبار النمط الأول يغلّب المستوى العلاقي في حين يغلب النمط الثاني المستوى التمثيلي. وجلعنا من هذين النمطين "قطبين" لمتوالية تصنّف داخلها اللغات حسب اقترابها من أحد القطبين أو ابتعادها عنه.

على هذا الأساس، أدرجنا العربية الفصحى في خانة اللغات الموجّهة تداولياً فيما اعتبرنا اللغتين الانجليزية والفرنسية مثالين للغات الموجهة دلالياً.

وأمكننا أن نوظف مفهوم التغليب لا في تنميط اللغات فحسب بل كذلك في رصد ما يمكن أن يطرأ عليها من تطور. في هذا الإطار، تسنّى لنا أن نستدل على أن صيرورة اللغات تنطلق بوجه عام من قطب التوجه التداولي إلى قطب التوجه الدلالي ومثلنا لذلك بالدوارج العربية التي يلحظ أنها تنـــزع إلى الانتقال من فئة اللغات الموجّهة تداوليا إلى فئة اللغات الموجهة دلالياً.

(د) بما أن المستويين العلاقي والتمثيلي يتحققان في المستوى البنيوي يصبح من الطبيعي ومن المتوقع أن ينعكس تغليب أحد هذين المستويين في البنية الصرفية — التركيبية أيضاً.

سنعود إلى هذا الانعكاس ورصد مداه لاحقاً

2.1. التركيب الشفّاف / التركيب الكاتم

ثمة معايير متعددة يمكن اعتمادها في تصنيف اللغات بالنظر إلى الصرف والتركيب فبالإمكان التمييز بين اللغات ذات "الصرف الغني"

واللغات " الفقيرة صرفياً". وبالإمكان التمييز، تبعاً لما يقترحه هنخفلد (هنخفلد (قيد الطبع))، بين اللغات "العازلة" واللغات الإلصاقية واللغات "الضامة" على أساس أن لغات الفئة الأولى تفرد لكل عنصر تحتي (علاقي أو تمثيلي) عنصراً صرفياً يحققه وأن لغات الفئة الثانية تحقق العناصر التحتية بواسطة لواصق متوالية (تُلحق بالمحمول غالباً) في حين أن لغات الفئة الثالثة كاللغة العربية تسخّر صُرفة واحدة لتحقيق أكثر من عنصر تحتيّ واحد.

أما بالنظر إلى التركيب فيمكن اعتماد التصنيف الذي يقترحه كرينبرك (كرينبرك (1966)) القائم على موقعي المكونين الفاعل والمفعول بالنسبة لموقع الفعل والمؤدي إلى البنيات الرتبية فعل – فاعل – مفعول وفاعل – فعل – مفعول وفاعل – مفعول – فعل وغيرها.

نعتقد أنه من الممكن إرجاع هذه المعايير جميعها إلى معيار واحد أعمّ وأشمل، معيار "شفافية" التركيب في مقابل "كتامته". لهذا المعيار نخصّص هذا المبحث حيث نحاول تعريف الشفافية وتقصّي مظاهرها ودرجاتها.

1-2-1. تعريف الشفافية

نقول عن التركيب في لغة ما إنه تركيب "شفاف" حين يرد المستوى البنيوي مفصولاً فيه بين مجال المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي. بتعبير آخر، يكون التركيب في لغة ما تركيباً شفافاً إذا كان المستويان التحتيان العلاقي والتمثيلي في هذه اللغة يتحققان في المستوى البنيوي في مجالين مستقلين منفصلين.

في مقابل ذلك، توصف لغة ما بكُتوم التركيب حين لا يتبيَّن في المستوى البنيوي ما هو تحقق للمستوى العلاقي وما هو تحقق للمستوى التمثيلي حيث تمتزج العناصر الآتية من هذين المستويين في مجال صرفي – تركيبي واحد.

1-2-2. مظاهر الشفّافية

سبق أن بينّا في فصل سابق أن عملية إنتاج الخطاب تتم في ثلاث مراحل كبرى هي الصياغة فالتعبير الصرفي – التركيبي – الصوتي ثم التحقق السطحي صوتاً أو خطّاً.

واتضح لنا كذلك أن مستويي الصياغة مرتبان زمنيّا حيث صياغة المستوى العلاقي تسبق صياغة المستوى التمثيلي على أساس أسبقية التداول على الدلالة، أي أسبقية القصد من الخطاب على فحواه.

حين ننتقل من المستويين التحتيين هذين إلى المستوى البنيوي يسوغ لنا أن نتوقع أن تنعكس أسبقية المستوى العلاقي على المستوى التمثيلي في البنية الصرفية – التركيبية ذاتها بحيث يتقدم مجال المستوى الأول على مجال المستوى الثاني. ننتظر، إذن، أن تكون البنية الصرفية – التركيبية على الشكل التالي:

(1) [[...] [رأس] [...]]

مجال أ — مجال ب

علاقي — تمثيلي

تُقرأ البينية (1) كالتالي:

(1) يؤوي المجال (أ) العناصر المحقّقة للسمات الواردة من المستوى العلاقي أي المكونات المحورية والبؤرية والمكونات الإنجازية (كأدوات الاستفهام) فيما يترك المجال (ب) لإيواء ما يرد من المستوى التمثيلي كالفضلات التي لا حمولة تداولية لها.

يدعم تكوين البنية (1) أنها توازي عملية إنتاج الخطاب ذاتها لذلك يمكن أن نتوقع أنها البنية الواردة في أغلب اللغات إذا نحن استثنينا اللغات التي تتموقع فيها الأدوات الإنجازية كأدوات وأسماء الاستفهام في آخر الجملة كاللغة اليابانية. يجمع بين هذه اللغات أنها لغات يتأخر فيها فعل

الجملة عن باقي المكونات، أي لغات من فئة فاعل – مفعول – فعل أو من فئة مفعول – فاعل– فعل وهو ما يمكن أن يشكّل تفسيراً لتأخر الأدوات الإنجازية حيث يمكن الربط بين موقع رأس الجملة (أي فعلها) وموقع ما يؤشّر للقوة الإنجازية.

1-2-3. درجات الشفّافية

ميزنا بين الشفافية والكتامة، حين عرفناهما، على أساس أنهما مفهومان متقابلان متضادان يترافعان. إلاّ أن أننا إذا رجعنا إلى المعطيات اللغوية ألفينا أن ثنائية الشفافية / الكتامة كباقي الثنائيات في الواقع تقوم على مفهومين لا يخلوان من تداخل وإن تمايزا.

يعني التداخل بين المفهومين أن الشفافية درجات كما أن الكتامة درجات. ويمكن أن نمثل لتدرج مفهوم الشفافية بمتوالية من الدرجات يحدّها قُطبان متقابلان:

(2) شفاف...>...>...>... كاتم

إذا اعتمدنا المتوالية السلمية (2) لنقيس شفافية التركيب في اللغات وجدنا اللغات تختلف، من هذا المنظور، باختلاف موقعها في هذه المتوالية، باختلاف اقترابها وابتعادها عن أحد القطبين.

لا يكفي أن نقول عن التركيب إنه شفاف أو كاتم، وغير كاف أن نسم الشفافية والكتامة بالتدرج بل يجب كذلك أن نحدّد بالضبط مكامن تدرج هذين المفهومين.

سعياً في تحديد مكمن التدرج، يمكن أن نرصده في أمرين مترابطين: **أولا**، سعة المجال (أ) في البنية (1) **وثانيا**، مدى الفصل في نفس البنية بين المجال (أ) والمجال (ب).

(أ) وضع الشفافية الأمثل أن يفرد داخل المجال (أ) موقع خاص لكل عنصر من العناصر الواردة من المستوى العلاقي فتكون البنية الموقعية في هذا المجال كالتالي:

(3) [[صدر] [محور] [بؤرة] [وجه]] [رأس] [...]]

أ   ب

مجال علاقي   مجال تمثيلي

يتضح من البنية (3) أن المجال العلاقي (أ) يتضمن أربعة مواقع مخصّصة للأدوات الصدور والمكون المحور والمكون بؤرة المقابلة والمكون الوجهي على التوالي.

(ب) وتبلغ الشفافية منتهاها حين يُفصل بين المجالين (أ) و(ب) فصلاً تامّاً بحيث تجمّع كل العناصر ذات الحمولة التداولية في المجال (أ).

إلاّ أن اللغات غالبا ما تظل دون هذا الوضع المثالي للشفافية فتختلف باختلاف درجات مشارفتها له.

(1) تتحد اللغات في إفراد موقع صدر للأدوات الإنجازية أو الوجهية إلا أنه يندر أن تخصّص لباقي العناصر العلاقية مواقع معينة تؤوي كل عنصر على حدة. فمنها ما يختزل مواقع المحور والبؤرة والوجه في موقعين اثنين بل إن منها ما يختزلها في موقع واحد وهو الأغلب.

(2) يخضع احتلال المواقع المتاحة في غالب الأحوال لما أسميناه في مكان آخر (المتوكل (1986)) "قيد أحادية الموقعة" الذي يمنع أن يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون. من نتائج الخضوع لهذا القيد أنه إذا احتل موقعا ما في المجال (أ) أحد المكونات المتنافسة "زحلقت" المكونات الأخرى إلى المجال (ب) المعدّ أصلاً لإيواء عناصر المستوى التمثيلي فنكون إذّاك أمام حالة اختلال للفصل المنشود بين المجالين. من أمثلة ذلك أن نجد

في مجال ما بعد الرأس (الفعل مثلا) مكونا محوراً (أو مكونا بؤرة) حال دون احتلاله موقعاً في المجال (أ) امتلاء هذا الموقع بمكون وجهي.

4-2-1. الشفافية والتعليب

ما نريد الإلماح إليه في عجالة هنا هو إمكان وجود علاقة تلازم بين مفهوم الشفافية ومفهوم التغليب.

سبق أن أشرنا إلى اقتراحنا التمييزَ بين اللغات التي تغلب المستوى العلاقي واللغات التي تفعل عكس ذلك أي تغلّب المستوى التمثيلي على المستوى العلاقي.

إذا صح هذا التمييز أمكن أن نبني عليه التوقع التالي:

(أ) ينتظر من اللغات المغلّبة للمستوى العلاقي أن تسخّر لتحقيقه ما يتطلبه تحقيقه من وسائل صرفية – تركيبية فتكون بذلك تشارف أعلى درجات الشفافية؛

(ب) وينتظر في مقابل ذلك من اللغات المغلّبة للمستوى التمثيلي أن تقتصد في وسائل تحقيق المستوى العلاقي فيكون مجال تحقيق هذا المستوى ضامراً في هذه اللغات نازعاً إلى الكتامة.

3-1. اللغات الشفافة / اللغات الكاتمة

نستنتج ممّا أوردناه في الفقرات السابقة أن ثنائية الشفافية والكتامة خاصية من خصائص البنية الصرفية – التركيبية في اللغات الطبيعية تختلف تحققاتها من لغة إلى لغة.

بناءاً على ذلك يمكن أن تُتّخذ هذه الثنائية معياراً لتنميط اللغات ويمكن أن تصاغ في شكل المتوالية التالي:

(4) اللغات الشفافة ..... اللغات الكاتمة

تقرأ المتولية (4) على أن اللغات نمطان أساسيان اثنان: لغات شفافة التركيب ولغات كاتمة التركيب وأن اللغات الأخرى تتدرج بين هذين النمطين حسب دنوها أو ابتعادها من أحدهما.

إذا انطلقنا من ثبوت التلازم بين التغليب والشفافية أمكننا أن نوازي بين التنميط التداولي – الدلالي الذي يقسم اللغات إلى لغات موجّهة تداولياً (علاقياً) ولغات موجهة دلالياً (تمثيلياً) والتنميط الصرفي – التركيبي الذي يصنفها إلى لغات شفافة ولغات كاتمة وساغ بالتالي أن نختزل التنميطين في تنميط أشمل يمكن صياغته كالتالي:

(5) **لغات النمط أ**..................	**لغات النمط ب**
موجهة تداولياً	موجهة دلاليا
شفافة التركيب	كاتمة التركيب

تفضل المتوالية (5) المتوالية (4) في تمكيننا من الانتقال من تنميط أحادي البعد يقتصر على البنية الصرفية – التركيبية معياراً للتصنيف إلى تنميط يجمع بين البنية الصرفية – التركيبية والبنيتين الدلالية والتداولية على أساس أن البنية الأولى انعكاس متفاوت الدرجات للبنيتين الثانيتين. هذا الربط بين العمق والسطح هو ما يجب في رأينا أن تستشرفه كل نظرية لسانية تطمح إلى تحصيل أكبر قدر من الكفاية النمطية داخل إطار نحو كلي.

للوصول إلى تنميط دقيق اعتماداً للمتوالية (5) يُقتضى أن يتم فحص تركيب أكبر عدد من اللغات المتباينة بنيوياً وهو ما نرجو أن تسعى في تحقيقه مجموعة بحث كاملة.

ما يمكن أن نشير إليه هنا على سبيل المثال أن اللغة العربية الفصحى أجدر بأن تُدرَج في النمط أ في مقابل اللغتين الإنجليزية والفرنسية اللتين يمكن عدُّهما منتميتين إلى النمط ب في حين أن العربيات الدوارج في وضع

"ارتحال" من النمط الأوّل إلى النمط الثاني كما سيتضح لنا في المبحث الموالي.

2. الشفافية / الكتامة والتطور اللغوي

دعنا ندافع في هذا المبحث عن أطروحة لو صحّت كان فيها لنظرية النحو الوظيفي كسب كبير، أطروحة أن ثنائية الشفافية / الكتامة تشكل مبدأ من المبادئ التي تحكم لا تنميط اللغات فحسب بل كذلك تطورها.

2-1. الكفاية النمطية والكفاية التطورية

يتجه اللسانيون الآن، على الأقل داخل العشيرة الوظيفية، إلى الاعتقاد بأن كفاية النظرية اللسانية لم تعد كامنة في وصف اللغات وتفسير خصائصها فحسب بل يجب أن تحصّل النظرية، إلى جانب الكفاية التفسيرية المعروفة، كفايات أخرى كالكفاية الحاسوبية و"الكفاية الإجرائية" (أي القدرة على أن تستعمل في مجالات أو قطاعات اقتصادية أو اجتماعية).

نذكر جميعاً أن من بين الشعارات الكبرى التي رفعتها اللسانيات البنيوية اقتداء بسوسير أن الدرس اللغوي درس "تزامني" بالدرجة الأولى لا درس "تزميني" درس ينصب على بنية اللغة في فترة معينة لا على ظواهر تطورها كما كان الشأن في اللغويات التاريخية.

أصبحت فكرة إقصاء البعد التاريخي الآن فكرة بائدة لحسن الحظ وأصبح تطور اللغة موضوعاً من الموضوعات المشروعة في لسانيات العقود الأخيرة. في هذا الاتجاه نقترح أن نضيف إلى الكفايات التي على نظرية النحو الوظيفي السعي في تحصيلها ما يمكن أن تسمّيه "الكفاية التطورية" باعتبارها القدرة على الإجابة عن أسئلة من قبيل هذه: لماذا تفقد بعض اللغات أدواتها الإنجازية والوجهيّة؟ لماذا يتغيّر موقع أسماء الاستفهام في بعض اللغات؟ لماذا تنتقل لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى، من البنية فعل – فاعل – مفعول إلى البنية فاعل – فعل – مفعول مثلاً؟

ليس المطلوب طبعاً أن يُكتفى برصد هذه الظواهر بل المطلوب تفسيرُها بإرجاعها إلى بضع مبادئ عامّة تنتظمها. كيف يمكن أن يتم هذا التفسير في إطار النحو الوظيفي عامة والتحديد الذي اقترحناه للتنميط اللغوي خاصة؟

بعْد تعريف الكفايات التداولية والنفسية والنمطية، يثير ديك (ديك (1997أ)) الانتباه إلى أن هذه الكفايات الثلاث مترابطة يكمّل بعضها بعضاً. إذا ما أضفنا الكفاية التطورية تعيّن إن نربطها بالكفايات الثلاث الأخرى. أقرب هذه الكفايات إلى الكفاية التطورية هي الكفاية النمطية بحيث يوحي ترابطهما بأنهما مجرد وجهين لنفس الكفاية.

يمكن أن تعرّف الآن الكفاية التطورية بأنها القدرة على رصد وتفسير انتقال لغة ما من نمط لغوي معيّن إلى نمط لغوي معين آخر.

هذا تعريف عام يمكن تدقيقه على أساس ما توصلنا إليه في باب تنميط اللغات انطلاقاً من ثنائية الشفافية / الكتامة فيصبح صوغه كالتالي:

(6) **الكفاية التطورية**

"تكمن الكفاية التطورية في قدرة النظرية على رصد وتفسير الانتقال من النمط اللغوي أ إلى النمط اللغوي ب المحدّدين في المتوالية التالية:

لغات النمط أ	لغات النمط ب
موجهة تداولياً	موجهة دلالياً
شفافة التركيب	كاتمة التركيب

2-2. الدورة التطورية

أثبتت الدراسات التطورية في أطر نظرية مختلفة أخرى أن تطور اللغات يتم حسب دورات. وتكمن الدورة التطورية في انتقالين: انتقال من خاصيّة تحدّد نمطاً لغويّاً ما إلى خاصية مقابلة تحدّد نمطاً لغويا آخر ثم

انتقال "رجعي" من الخاصية الثانية إلى الخاصية الأولى، من النمط الهدف إلى النمط المنطلق.

إذا اعتمدنا التنميط المقترح هنا القائم على ثنائية الشفافية / الكتامة أمكننا تصوّر الدورة التطورية بالشكل الذي توضحه الترسيمة (7):

(7) لغات النمط أ .... لغات النمط ب
موجهة تداوليا ------------> موجهة دلالياً
شفافة التركيب < ------ --- -- -- كاتمة التركيب

يفاد من الترسيمة (7) أن اللغات تنــزع إلى الانتقال من النمط الشفاف التركيب إلى النمط الكاتم التركيب ثم تعود إلى الانتقال من النمط الثاني إلى النمط الأول لأسباب نحاول رصدها في المبحثين المواليين.

2-2-1. من الشفافية إلى الكتامة

يطرأ عبر الأحقاب المتوالية على اللغات الشفافة التركيب تغيرات تؤدي إلى تقلّص هذه الشفافية تقلّصا تدريجيا قد ينتهي بفقدانها.

لتقلص الشفافية هذا أسباب ومظاهر نحاول رصد أهمها في ما يلي:

2-2-1-1. الأسباب

أسباب تقلص شفافية التركيب فئتان: أسباب "خارجية" وأسباب "داخلية".

(أ) أهم العوامل الخارجية التي قد تثوي خلف تقلص شفافية التركيب احتكاك اللغات كأن تقترض لغة شفافة التركيب خاصية من خصائص لغة كاتمة التركيب.

من أبرز أمثلة ذلك في المجال العربي انتقال العربية المعاصرة تحت تأثير اللغتين الفرنسية والإنجليزية من البنية الرتبية فعل – فاعل–مفعول إلى البنية

الرتبية فاعل – فعل – مفعول حيث أصبحت الجمل التي من قبيل (8ب) أكثر تداولاً من الجمل التي من قبيل (8 أ):

(8) أ- شرب أحمد شاياً
ب- أحمد شرب شاياً

ويظهر هذا الانتقال الرتبي جليًا في العربيا الدوارج. قارن:

(9) **دارجة مغربية**

أ - شرب أحمد أتاي
ب- أحمد شرب أتاي

(10) **دارجة مصرية**

أ - شرب أحمد شاي
ب- أحمد شرب شاي

سنعود إلى نتائج هذا الانتقال الرتبي لاحقاً.

(**ب**) ما نقصده هنا بالأسباب الداخلية التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية – التركيبية والتي تكون نابعة من نسق اللغة نفسه.

أهم العوامل الداخلية ما يمكن أن نسمّيه "الافتقار الصرفي" وهي ظاهرة من الظواهر التي تحيل اللغات "الغنية صرفياً" إلى لغات "فقيرة صرفياً".

ثمة تلازم يكاد يكون مطّردا بين الغنى الصرفي والغنى العلاقي حيث إن اللغات الغنية علاقياً (اللغات ذات مستوى علاقي غنيّ) لغات تتسم بالغنى الصرفي وكأنّ الوسائل المُثلى للتعبير عن السمات العلاقية هي الوسائل الصرفية. إذا صحّ التلازم أصبح من المتوقّع أن يؤدّي الافتقار الصرفي إلى ضمور في المجال العلاقي للبنية الصرفية – التركيبية.

2-2-1-2. المظاهر

لنقتصر هنا على الافتقار الصرفي باعتباره أهم عوامل نقل تركيب لغة ما من تركيب شفاف إلى تركيب كاتم ولنمثل لبعض تجلياته من المجال العربي:

خلال الانتقال من العربية الفصحى إلى مختلف دوارجها نلاحظ تقلصاً هاماً ودالاً في الصُرفات العلاقية إن في مجال الإنجاز أو في مجال الوجه.

(1) أُحيل عدد الأدوات الإنجازية في الدوارج العربية إلى أداة واحدة كالأداة "واش" التي أصبحت تؤدّي ما كانت تؤديه أدوات متعددة كالهمزة و"هل" و"أوَ":

(11) **دارجة مغربية**

أ – **واش** نجح خالد؟
ب– **واش** نجح خالد ولاّ ما نجحش؟
ج– **واش** بالصّح غادي تمشي وتخلّينا؟ !

بل إن من الدوارج ما أصبحت القوة الإنجازية تتحقق فيه بواسطة مجرد التنغيم كما هو شأن الاستفهام في الدارجة المصرية:

(12) **دارجة مصرية**

أ – خالد نجح؟
ب– خالد نجح ولا ما نجحش؟

أمّا الضمير – الأداة "هو" فلا يُستعمل إلاّ في العبارات الاستفهامية المستلزمة لإنكار فيكون إذّاك "خلفاً" للأداة الفصحى "أوَ".

(13) **دارجة مصرية**

هو خالد نجح؟ !

أمّا مركّبات الهمزة و"هل" كأداتي "العرض" ("ألا" و"هلاّ") فقد فقدتا، فيما نعلم، فقدانا تامّاً.

(2) نفس التقلص نلحظُه في المجال الوجهي إن في اللواصق أو الأدوات. من اللواصق التي أهملت لاصقتا التوكيد (أو ما يُسمّى "نوني التوكيد". ومن الأدوات الوجهية التي فقدت الإداة "إن" ومركّبتُها الأداة "إن ... لَ" التي لم يرسُب منها إلاّ الشق الثاني في بعض الدوارج كدارجة لبنان:

(14) **دارجة لبنانية**

أ - تحت التفاحة **لا** قعد سنة وشهرين

ب- لا كتب على ورق الشجر سافر حبيبي وهجر

وقد تكون اللام الواردة في هذين المثالين لامَ قسم.

مصير الترك هذا كان أيضاً مصيرَ أداتي "التمني" و"الترجي" إلا مُحوّل "ليت"[4]:

(15) **يا ريتني** طير لا طير حواليك

المظهر الثاني من مظاهر الافتقار الصرفي فقدانُ العلامات الإعرابية في إطار الظاهرة العامة، ظاهرة سقوط المقاطع الأخيرة للكلمات.

2-2-1-3. النتائج

يمكن إرجاع ما يترتب عن الافتقار الصرفي إلى أربعة أنواع كبرى من النتائج: ضمور السمات العلاقية والتباس التحقق الصرفي وتقييد التركيب وتداخل المجالين العلاقي والتمثيلي في البنية الصرفية – التركيبية.

(أ) بفقدان جُلّ الأدوات واللواصق الإنجازية والوجهيّة كما بيّنا تُصبح اللغة قاصرة عن التعبير عن سمات المستوى العلاقي المتاحة في اللغة

المصدر. ويؤدّي ذلك إلى ضمور ملحوظ في حمولة المستوى العلاقي إنجازاً ووجوهاً.

مثال بسيط يمكن أن نستشهد به في هذا الباب وهو فُقدان الثنائية الوجهية التي تقابل بين سمتي "التمني" و"الترجي" المتوافرتين في العربية الفصحى بفضل الأداتين "ليت" و"لعل".

(ب) يؤدّى اندثار الأدوات الإنجازية منها والجهية إلى التباس الأدوات المتبقية حيث تصبح نفس الأداة الوسيلة الوحيدة لتحقيق سمات متعدّدة. مثال ذلك ما حصل في الدارجة المغربية حيث أصبحت أداة الاستفهام المستحدثة "واش" تؤدّى ما كانت تؤديه الهمزة و"هل" و"أوَ" وأصبحت بذلك العباراتُ التي من قبيل (11أ) تحتمل تأويلات إنجازية متعددة إلى جانب الاستفهام "الحقيقي".

(ج) يقوم بين الوسائل الصرفية (أدوات ولواصق) والرتبة في اللغات الطبيعية علاقة تكامل حيث تتوزع تحقيقَ السمات الواردة من المستويين العلاقي والتمثيلي.

بحكم علاقة التكامل هذه يُصبح من الطبيعي أن نتوقع أن ما يطرأ على الصرف اغتناءً أو افتقاراً يصاحبه ضرورة تغيير في الرتبة.

لنسُق كمثال واضح في المجال العربي فقدان الإعراب في العربيات الدوارج يُرصد الإعراب في العربية الفصحى كما هو معلوم لتحقيق الوظائف التركيبية والدلالية في حين ترصد الرتبة لتحقيق السمات الوجهية والوظائف التداولية على الخصوص أي المحور والبؤرة وفروعهما.

بفقدان الإعراب أصبحت الرتبة مسؤولة عن التدليل على الوظائف التركيبية والدلالية وانتقلنا من رتبة "حرّة" إلى رتبة "محفوظة" كما يقال.

من نتائج هذا التقييد للرتبة فقدان الموقع الثاني من المجال العلاقي الذي كان مخصّصاً لإيواء بؤرة المقابلة كما يتبين من لحن الجملتين التاليتين:

(16) **دارجة مغربية**

* أتاي شرَبت

(17) **دارجة مصرية**

*شاي شرِبت

(د) يترتب عن تقييد الرتبة وما ينتج عنه من ضمور في مواقع المجال العلاقي للبنية التركيبية زحلقة مكونات وجهية أو إنجازية أو بؤرية إلى المجال الثاني من نفس البنية، المجال التمثيلي، حيث تصبح المجالان متداخلين غير مفصول أحدهما عن الآخر خلافا للأصل.

مثال ذلك ما حدث للمكون الحامل لبؤرة المقابلة في الدارجتين المغربية والمصرية وما حدث في الدارجة المصرية من تأخير لأسماء الاستفهام:

(18) **دارجة مغربية**

شفت احمد (بنبر أحمد) ماشي غيره

(19) **دارجة مصرية**

شُفتِ احمد (بنبر أحمد) مش غيره

(20) **دارجة مصرية**

أ – ميرفت شافت مين؟
ب- *مين شافت ميرفت.

2-2-2. عود على بدء

علمنا أن التطور اللغوي دورات وأن الدورة التطورية لا تكتمل، كما يتضح من الترسيمة (7)، إلا بانتقال رجعي نحو نقطة الانطلاق.

إذا نحن بنينا الدورة التطورية على ثنائية الشفافية / الكتامة، ما هو مبرّر الرجوع إلى المنطلق وكيف يمكن أن يتم ذلك؟

وظيفة اللغة الأساسية مصدر تفرع الوظائف الممكنة الأخرى هي، كما نسلم بذلك، وظيفة التواصل. ومن مظاهر هذه الوظيفة في بنية اللغة سعي هذه البنية في تحصيل أكبر قدر ممكن من الشفافية باعتبار الشفافية هنا الفصل الصرفي – التركيبي بين القصد والمعنى، بين مجال المستوى العلاقي ومجال المستوى التمثيلي. فبقدر ما تشفُّ العبارة عن القصد من إنتاجها كان فهمُها أسهل وتأويلها أضمن.

يتضح هذا التلازم بين الشفافية ونجاح عملية التواصل حين نقارن بين الجمل التالية.

(21) أ – أوَ تعشق هند؟
ب– هندا أعشق

(22) **دارجة مغربية**
أ – واش كا تحب هند؟
ب– كا نحب هند
ج– كا نحب هند ماشي زهرة

بفضل التأشير للقوة الإنجازية بأداة مخصوصة (الأداة "أوَ") تفهم الجملة (21أ) رأساً على أنها إنكار دون احتياج لأي قرينة سياقية (مقامية أو مقالية). في المقابل تظل الجملة (22أ) محتملة لكل التأويلات الإنجازية الممكنة إلاّ إذا استعان متلقيها بمؤشر سياقي يرفع التباسها. نفس الأمر يمكن أن يقال عن الجُمل (22 ب–ج) في مقابل الجملة (21ب). فتقدم

المكون المفعول دالٌّ دلالة قطع على أن هذا المكون بؤرة مقابلة يحيل على ذات مخصوصة بعشق مقصور عليها في حين أنه حين يُؤخر (أي حين يزحلق إلى المجال التمثيلي) يظل ملتبس الوظيفة إلى أن يضاف إليه مؤشر تَبْري (22ب) أو تعليق مانع (22ج). الأصل إذن في اللغات الشفافية وللرجوع إلى هذا الأصل واسترجاع الشفافية المفقودة تعمل اللغات الكاتمة على إعادة بناء تركيبها خاصة حين تبلغ من الكتامة درجة تجعلها على شفا الانحدار إلى خانة "اللغات غير الممكنة"[5].

(ب) ليس لدينا الآن مع الأسف ما يمكّننا من الاستشهاد المتنى إلاّ أنه يمكن أن نجازف فنقول إن لاسترجاع الشفافية ثلاثة سُبل يمكن أن تتخذ ثلاثتها عند الحاجة: تعويض الافتقار الصرفي وإغناء التركيب وتقوية التطريز.

(1) تستحدث اللغة لتعويض افتقارها الصرفي صُرفات تمكّنها من ملء ما تركته الصُّرفات المفقودة من خانات فارغة.

مثال هذا النوع من التعويض استحداث الدارجة المغربية لأدوات تمّ تقوم مقام الأداتين "ليت" و"لعل":

(23) أ – ليت هندا تفوز !
ب – لعل هندا تفوز !

(24) **دارجة مغربية**

أ – **يا رب** هند تربح !
ب – **ع الله** هند تربح !
ج – **كن غير** هند تربح !

(2) سبق أن بيّنا أن فقدان الإعراب يؤدي إلى تقييد الرتبة وصرفها عن الدلالة على الوظائف التداولية إلى الدلالة على الوظائف التركيبية. في هذه الحالة، تضطر اللغة إلى استحداث تراكيب مخصوصة تنوب عن الرتبة.

من أمثلة ذلك ابتداع الدارجة المغربية لتراكيب "مفصولة" تكفل تحقيق بؤرة المقابلة التي كان التقديم (أي التصدير) يضطلع بتحقيقها. ذلك ما نلمسه من المقارنة بين الجملة (25) والجمل (26 أ-ج) مثلاً:

(25) زينبَ رأيتُ

(26) **دارجة مغربية**

أ - *زينب شفت

ب- اللي شفتها زينب

ج- زينب هي اللي شفت

حين تفقد اللغة الأدوات المؤشرة للقوة الانجازية كأدوات الاستفهام تلجأ إلى تقوية التنغيم وتنويعه لإقداره على أن يكفل وحده الدلالة على حمولة العبارة الإنجازية. من الأمثلة المعروفة في الدارجة المصرية التنغيمات المختلفة باختلاف القوى الإنجازية للعبارة الكثيرة التداول "يا سلام": فلهذه العبارة من التنغيمات ما يطابق القوى الإنجازية التي يمكن أن تواكبها كالاستغراب والتعجب والإنكار.

لنشر في هذا الباب إلى أن الدارجة المصرية التي لم تعد تتوافر فيها أداة استفهام تسخر التنغيم وحده لأداء هذا الغرض:

(27) **دارجة مصرية**

أ - ميرفت رجعت من الأسكندرية؟

ب - أحمد نايم؟

ج- بكره السفر؟

ما نلاحظه في الدارجة المصرية بهذا الصدد أنها أغنت البعد التنغيمي وطوّعته بتنويعه ليصبح الوسيلة الوحيدة لتأدية مختلف القوى الإنجازية التي يمكن أن تحملها الجملة.

خلاصة:

من المعايير التي يمكن اعتمادها في تنميط اللغات ثنائية الشفافية والكتامة التي تقابل بين نمطين قطبَين، نمط شفاف التركيب ونمط كاتم التركيب تتحدّد اللغات وفقاً لدرجات دنوها من هذا القطب أو ذاك. نفس الثنائية يمكن أن تتخذ ضابطاً للدورات التطورية يمكّن من رصد الانزلاق التدريجي نحو الكتامة تم الرجوع عبر وسائل تختلف باختلاف إمكانات اللغات البنيوية إلى الشفافية باعتبارها أصلاً يضمن إنجاح وظيفة التواصل.

الهوامش:

(1) من الدلائل الممكن سوقها في باب غنى الطبقة الاسترعائية في العربية الفصحى تنوع أدوات النداء وأساليب الندبية والاستغاثية.

(2) نشير هنا إلى ما يتفق عليه المستعربون من أن اللغات السامية لغات "جهية" أكثر منها لغات زمنية.

(3) نقصد بالكفاية الإجرائية قدرة النظرية على الانطباق في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تكون اللغة حاضرة فيها بشكل من الأشكال. مثال ذلك الترجمة وتعليم اللغات والاضطرابات العصبية – اللغوية.

(4) الأداة "ياريت" المحوّلة عن "ليت" غير واردة في كل الدوارج، فهي غائبة في عربيات المغرب العربي مثلا.

(5) من مهام النظرية، خاصة في شقها الكلّي، تحديد اللغة الممكنة وتمييزها عمّا يمكن أن يوصف بلغة غير ممكنة ونعتقد أن اللغات الشديدة الكتامة يمكن أن تزلف إلى حيز اللغات غير الممكنة.

خاتمة:

لا ضرورة تراها للتذكير بما أوردناه في هذا البحث. فقد ذيّلنا كلّ فصل من فصوله بخلاصة تجمّع فحواه. ولتكن خاتمتنا هذه خاتمة استنتاج وتقويم.

تربط البنية الصرفية – التركيبية في اللغات الطبيعية بوظيفة التواصل علاقة تبعية يتحكّم بمقتضاها التداول والدلالة في الصرف والتركيب منفصلين أو مضمومين إلا ما شذّ عن ذلك على نُدرة.

من أبرز مظاهر هذا التحكم وأهمها نزوع البنية الصرفية – التركيبية إلى أن تعكس في ترتيب مكوّناتها أسبقية التداول على الدلالة في عملية التواصل، أسبقية القصد على فحوى القصد، بفصلها فصلاً واضحاً بين مجال السمات العلاقية ومجال السمات التمثيلية وتقديم المجال الأوّل على المجال الثاني.

ناتجُ هذا الفصل بين المجالين الحصولُ على شفّافية للتركيب تسعى اللغات على درجات في تحصيلها.

يطرأ على اللغات في صيرورتها من عوامل خارجية وعوامل نسقية داخلية ما يُبعدها عن الشفافية فتستحكم بالتدريج إلى أن تبلغ حدود الكتامة الممكنة فتعيد بناء تركيبها بناءا يضمن الرجوع إلى الأصل واسترجاع بعض من الشفافية المفقودة.

يُعوز هذه الاستنتاجات السندُ المتني الشامل المتنوّع إلا أننا نعتقد أنها تؤلّف، إذا جُمعت، نسقاً من الافتراضات قد يكون له من التماسك الداخلي ما يؤهله، بعد التمحيص المراسي، لأن يصبح أداة ترقى إلى قدر غير يسير من القدرة لا على وصف البنية الصرفية – التركيبية وتفسير خصائصها فحسب بل كذلك على تنميط اللغات ورصد تطورها بما يلائم وظيفتها الأصل، وظيفة التواصل.